حقوق الانسان
على مطلّ الألف الثّالث

تحدّيات التّكنولوجيا

سلسلة
الشأن العام في قضايا الناس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف
وقائع المؤتمر التّاسع عشر

NDU
منشورات جامعة سيّدة اللويزة
لبنان ١٩٩٩

سلسلة

الشّأن العام في قضايا النّاس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر

حقوق الانسان على مطلّ الألف الثّالث

تحدّيات التّكنولوجيا

تحـــريـــر جورج مغامس

منشـــورات جامعة سيّدة اللويزة

إدارة مكتب العلاقات العامّة

تـنفيـــــذ مطابع معوشي وزكريّا

الطّبعة الأولى تشرين الثّاني ١٩٩٩

القيــــــاس ١٧٫٥×٢٥

سلسلة
الشأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

حقوق الانسان على مطلّ الألف الثّالث

تحدّيات التّكنولوجيا

وقائع المؤتمر المنعقد
في جامعة سيّدة اللويزة – زوق مصبح
٥ آذار ١٩٩٩

جامعة سيّدة اللويزة

لبنان ١٩٩٩

تمهيد

في إطلالتنا على القرن الواحد والعشرين، لا بدّ من طرح سؤال يشكّلُ في حدّ ذاته عنواناً كبيراً للبحث والتّحليل: ما هي التّسميةُ التي يمكنُ إطلاقُها بصورة شاملة، على القرن الذي نودّع؟ وما هي التّسميةُ الأخرى التي نتوقّعُ أن تشكّلَ هويّةَ العصر الجديد؟

من الطبيعيّ أن يكونَ الجوابُ صعباً، متعدّدَ الجوانب، متنوّعاً في وجهات النّظر التي تتآلفُ أو تتناغمُ مع المرحلة الزّمنيّة، ومع منهج البحث، ومع شخصيّة المجيب. ومن يُحصِ الأجوبةَ لا بدّ له من التوقّف عند بعضها، ومنها على سبيل المثال:

القرن العشرون هو قرن الآلة

القرن العشرون هو قرن السّرعة وتقريبِ المسافات

القرن العشرون هو قرنُ الذرّة

القرن العشرون هو قرنُ الكمبيوتر

القرن العشرون هو قرنُ الحروب المدمّرة

القرن العشرون هو قرنُ غزو الكواكب والأقمار

القرن العشرون هو قرنُ الشيوعيّة وسقوطها

القرن العشرون هو قرنُ الاستنساخ الحيوانيّ والبشريّ

القرن العشرون هو قرنُ التكنولوجيا الحديثة

ولكلّ جواب من هذه الأجوبة، منطقُه ومبرّراتُه ووسائلُ الاقناع.

نحن نقفُ عند الجواب الأخير: عصر التّكنولوجيا الحديثة؛ وربّما كانت التّسميةُ تشملُ أو تستوعبُ بقيّةَ التّسميات. فبفضل هذه التّكنولوجيا وصل الانسانُ، إلى ما وصل إليه، من اكتشافات واختراعات، تجعلُه يسمو ويتقدمُ في مجال العلم والحضارة وتحقيق الذّات.

إلاّ انّ هذه التّكنولوجيا المتدفقَةَ تطوّراً وتغييراً، تجعلُنا أمام تحدّيات وأزمات لا بدّ من التصدّي لها أو مواجهتها بحيث لا يقعُ الانسانُ ضحيّةَ ذاته، وشهيدَ تقدّمه العلميّ.

مع هذه التّحدّيات، تُطرحُ الأسئلةُ الآتية:

- هل يمكنُ للتقدّم العلميّ أن يسبّبَ خواء الرّوح؟
- هل التّكنولوجيا سببٌ للبطالة؟
- هل يستخدمُ الانسانُ التّكنولوجيا، لسعادته الانسانيّة والاجتماعيّة، أم إنّها هي التي تستخدمُه وتفترسُه وتجعلُه يحيا على هامش الوجود والعالم؟

أين هو اللّهُ، في عالم التّكنولوجيا الحديثة؟

هل العالمُ يعيشُ أزمةَ الصراع بين التّكنولوجيا وحقوق الانسان؟

ومع ضخامةِ هذه الأسئلة المصيريّة، ومع صعوبة الاجابة، ومع السّرعة التي تَحدثُ فيها التّطوّراتُ التغييريّة، يجدُ الانسانُ نفسَه عاجزاً عن بناء حالة سلوكيّة يواجهُ بها زمانَه الحاليّ والآتي. فإذا به يصرخُ في بريّة هذا العالم، وكأنّه في صحراء: أين أنا؟ وإلى أين أتّجه؟

هذا القلقُ الوجوديّ كان حافزاً أساسيّاً، دفع جامعة سيّدةَ اللويزة إلى عقد مؤتمر بحثيّ، بتاريخ ٥ آذار ١٩٩٩، تحت عنوان:

«حقوق الانسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التّكنولوجيا»

وقد شارك في هذا المؤتمر عددٌ من كبار المفكّرين والعاملين في حقول العلم والتّربية والعمل.

وحرصاً منّا على الاستفادة من هذه الأبحاث، نقدّمُ هذا الكتابَ الذي يضمّ المداخلاتِ والمحاضراتِ التي تَقدّم بها اهلُ الرّأي والفكر، من باب المساهمة في الاضاءة على هذه القضيّة الانسانيّة، وكشف الغطاء عن الصّراع الدّائر بين الرّوح والمادّة.

إنّنا إذ نساهمُ، بتواضع، في استقبال الألفيّة الثّالثة، معتمدين على الثّقافة وسبر الأغوار، نؤمنُ بأنّ صراعاً خفيّاً يدورُ اليوم – إلى أين سيصل؟ لا ندري – بين العمل الأكاديميّ الجامعيّ الانسانيّ وبين العملِ التّكنولوجيّ البحت. وجميعُنا معنيّون بهذا الصراع. ومن يدفنُ رأسَه في الرّمال يكونُ الخاسرَ الأكبر.

مدير العلاقات العامّة
في جامعة سيّدة اللويزة
سهيل مطر

برنامج المؤتمر
حقوق الانسان على مطلّ الألف الثّالث
تحدّيات التكنولوجيا

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة الأب فرنسوا عيد
كلمة مدير مكتب الأونسكو الاقليميّ للتّربية في الدّول العربيّة
الدكتور فكتور بلّه

تحقيقات ميدانية:
دخول التكنولوجيا إلى مؤسّسات العمل والتّربية
عبدو القاعي

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: التّحوّلات التكنولوجيّة ثورةٌ في بنى التّربية والعمل والاعلام
الرئيس: د. أنطوان مسرّه

المحاضرون:

د. رمزي سلامة	بين نُدرة المعارف في الأمس ووفرتها اليوم، أيّة تربية؟
د. سام منسّى	بين الآلة في الأمس، والذّاكرة الالكترونيّة اليوم، أية مهن؟
د. جو عجمي **أ. ايلي صليبي**	بين وسائل تواصل متعدّدة ومنفصلة في الأمس، ووسائل متداخلة ومتشابكة اليوم، أيّ إعلام؟

القسم الثّاني

الجلسة الثانية

الموضوع: **انعكاسات دخول التكنولوجيا إلى عالم التّربية في لبنان (الحقّ في التّعليم والحصول على التّربية المفيدة)**

الرئيس: **رئيس المركز التّربويّ للبحوث والانماء د. نمر فريحة**

المحاضرون:

أ. سهيل مطر	الانعكاسات على الانسان (العلم والتّلميذ)
د. فرنان سنان	الانعكاسات على الوسائل التّعليميّة
د. جورج لبكي	الانعكاسات على المناهج (أهداف وموادّ)

القسم الثّالث

الجلسة الثالثة

الموضوع: **انعكاسات دخول التكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان (الحقّ في العمل وحقوق العمّال)**

الرّئيس: **رئيس جمعيّة الصّناعيين: الأستاذ جاك صرّاف**

المحاضرون:

د. رياض سعاده	في الزّراعة
د. سمير نصر	في الصّناعة
د. علي إسماعيل	في التّجارة والخدمات

القسم الرّابع

د. أنطوان مسرّه	خلاصة مناقشات المؤتمر

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب فرنسوا عيد

كلمة مدير مكتب الأونسكو الاقليميّ للتّربية في الدّول العربيّة
الدكتور فكتور بلّه

تحقيقات ميدانيّة: دخول التكنولوجيا إلى مؤسّسات العمل والتّربية
عبدو القاعي

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب فرنسوا عيد

أيّها الأصدقاء

باسم جامعة سيّدة اللويزة، أرحّب بكم آملاً في أن تكونَ هذه النّدوة باباً للإطلالة على القرن الجديد، من خلال التّركيز على حقّ الانسان في العيش والحرّيّة والسّلام.

لقد حفل القرن العشرون، أيّها الأصدقاء، بكلّ أنواع الحروب والصّراعات الدّامية، تتّخذُ أحياناً أبعاداً دينيّة أو عرقيّة أو قوميّة. فإذا عدنا بالذّاكرة إلى المئة سنةٍ الأخيرة، تبيّن لنا أنّ التقدّم العلميّ في العالم، من خلال الآلة والذّرّة ووسائل الاتّصال وغزو الفضاء، تزامن مع الحروب المرعبة الأكثر وحشيّة وعنفاً: الحربين العالميّتين الأولى والثّانية، الحرب الباردة، الثّورات التحرّريّة... ونكاد اليوم نطوي السّنةَ الأخيرة من هذا القرن، ونحن نشهد ماذا يجري في بلدان متعدّدة: في كوسوفو، في أفغانستان، في الجزائر... ولماذا لا نقول في لبنان وفلسطين والعراق؟

نريد أن لا ندخلَ اليوم في تحليل الأسباب والعوامل التي تؤدّي إلى هذه الصّراعات، كما لا نبتغي البحث في وحدانيّة التفوّق الدّوليّ، الممثّل بأميركا، بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، وبروز ظاهرة العولمة والقرية الكونيّة، وما يرافق هذه الظّاهرةَ من خوف وقلق وقهر، بل نرمي، من وراء هذا المؤتمر، إلى التّوقّف عند ظاهرة التكنولوجيا، وانعكاسها بصورة خاصّة على العمل والإعلام والتّربية، وبالتّالي على حقوق الانسان، واستطراداً على المصير الفرديّ والانسانيّ عامّة.

إنّها التحدّياتُ التي تواجهنا، والتي نحاول أن نفكّكَ صواعقَها قبل انفجارِها الصّامت في وجه الانسان وفي أعماقه. إنّها التحدّياتُ التي تجمع بين الحبّ والسّكّين، بين الشّوق والسّمّ، وبين اللذّة والخَدَر. إنّها، وباختصار وتبسيط، لحسةُ المبرد، والانتحارُ البطيء، ولا من ينتبه وينبّه.

من موقعي المسؤول، كرجل دين ورئيس جامعة، أعتبرُ أنّ القرن العشرين الذي شهد مذبحة الجسد الانسانيّ، سيورث القرنَ الواحد والعشرين مذبحةَ الرّوح الانسانيّة. وشتّان ما بين مذابحِ الأجساد ومذابحِ الأرواح.

إنّ التكنولوجيا الحديثةَ، التي استحدثها العقلُ، تحملُ، في ذاتها، فرحَ الابتكار، ورفاهيةَ العيش، إلى جانب انسحاق النّفس والسّقوط في فراغ الهاوية. وها نحن نشهد، وفي أكثر البلدان تقدّماً تكنولوجيّاً، أزماتِ التمزّق والانهيار والانتحار... والمستقبلُ مرعب... ونحن في ضياع...

والسّؤال: إلى أين؟ هذا ما يجعلنا نلجأ إلى كلّ ذي عقل، لحوار بنّاء ولنقاش فاعل، لعلّنا نستطيعُ أن نعيدَ إلى التّكنولوجيا الرّوحَ الانسانيّة التي تفتقدها وتحتاج إليها. فهل يمكن الوصولُ إلى هذه المصالحة في أعماق الانسان: بين ذاته التوّاقة إلى التجديد والابتكار والغلبة، وبين ذاته المتشوّقة إلى السّلام والفرح والطّمأنينة؟ التكنولوجيا هي رمز التّجديد والحداثة، فهل يمكن الرّهانُ عليها لإنقاذ الانسان والانسانيّة، أم إننا نراهن، خطأً، ونحن ننزلق، ودون أن ندري، إلى هاوية الانحطاط؟ أمحكوم على الانسان، في تقدّمه العلميّ الفائق، أن يتراجعَ إلى الوراء في علاقاته الرّوحيّة والانسانيّة؟ وهل هو القدر الذي يجعل من عظمة العقل مذبحاً للنّفس؟

أيّها الأصدقاء

الموضوع كبير وخطير ومثير، وهو يوحي لنا إشاراتٍ مضيئةً في طريق معتم وطويل. نأمل أن نتوافق، معكم، على الرّؤية الحقيقيّة، لعلّنا نستطيع أن نتجاوز بعض تحدّيات المستقبل.

فشكراً لجميع المحاضرين والباحثين والمفكّرين والمحلّلين الذين يحضرون هذا اللقاء. وشكراً للذين ساهموا في الدّراسات والشّهادات الحيّة. وتحيّة تقدير إلى بنك عودة لمساهمته في تنظيم هذه الحلقة الدّراسيّة. كما أحيّي، بصورة خاصّة، جميعَ العاملين في حقل حقوق الانسان، في لبنان، وفي كلّ أقطار العالم... أملنا أن يبقى الانسان انساناً؛ إنّه طموح صغير... ولكنّه على وسع الكون... وشكراً لكم.

كلمة مدير مكتب اليونسكو الإقليميّ للتّربية في الدّول العربيّة ــ بيروت
الدكتور فكتور بلّه

حضرة الأب المحترم فرنسوا عيد، رئيس جامعة سيّدة اللويزة

حضرات السّيّدات والسّادة

يسعدني أن أشارككم اليوم افتتاحَ هذا المؤتمر حول حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التّكنولوجيا. ولا شكّ أنّ التعمّقَ في هذا الموضوع هامٌّ جداً لكلّ من يهتمّ فعلاً بمواكبة تحوّلات هذا العصر والمساهمة في تحضير الأجيال الصّاعدة للقرن المقبل.

ولذا، فأنّني أهنّء جامعةَ سيّدة اللويزة على مبادرتها بجمع هذه النّخبة النّيّرة من المفكّرين اللبنانيين لمناقشة الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع. وأتوجّه بالشّكر لها على دعوة مكتب اليونسكو الإقليميّ للتّربية للمشاركة في هذا المؤتمر.

ويحوي البرنامجُ الطُّموحُ الذي وضعه منظّمو هذا المؤتمر مسائلَ أساسيّةً تخصّ حقوقَ الإنسان بعلاقتها مع التكنولوجيا الحديثة، ممّا تعيره منظّمةُ اليونسكو اهتماماً كبيراً، من الحقّ بالتّربية والاستعلام والإعلام إلى الحقّ بالعمل. وكما تعلمون، تهدف اليونسكو، في جميع الأنشطة التي تقوم بها، إلى المساهمة في التّنمية المستدامة، الشّاملة والمتكاملة، مع الحرص على التّراث الإنسانيّ للمجتمعات وثقافاتها، وعلى عدم المساس بإرث الأجيال القادمة.

إنّ العلم والتّكنولوجيا من الرّكائز الأساسيّة لتطوّر ونموّ الحضارة الإنسانيّة بوجه عامّ، ومن أهمّ عواملِ تطوّر الحضارة في القرن العشرين، وتشكّل المحرّكَ الدافع الرئيسيّ لتنمية المجتمعات جنباً إلى جنب مع الأطر الفكريّة والثّقافيّة ومجموعة القيم والعقائد السّائدة. ولا شكّ بأنّ الأمرَ سيكون بدرجة أقوى في القرن الحادي والعشرين، في ضوء التوقّعات بمزيدٍ من الاكتشافات العلميّة المتسارعة والابتكارات والتّطبيقات التكنولوجيّة المذهلة، وخاصّةً في مجالات علوم وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا

الاتّصالات والتّكنولوجيا الحيويّة، والتي ستسرّع، بدورها، في تعميق وترسيخ عولمة الاقتصاد والثّقافة بما تجلبه معها من فرص وتحدّيات في آن واحد. إنّ الاستفادة من الفرص المتاحة ومجابهة التحدّيات تتطلّب، قبل كلّ شيء، وجودَ رؤية واضحة للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ينبثق عنها سياسات واستراتيجيّات فرعيّة، أهمُّها استراتيجيّةُ تطوير القوى البشريّة وتطوير النّظام التّربويّ.

ففي مجال التّربية، تعمل اليونسكو من خلال برنامجها العامّ، على دعم الحوار حول تحدّيات القرن الحادي والعشرين، ومساعدةِ الدّول الأعضاء في وضع استراتيجيّات مناسبة لتجديد نظمها التّربويّة وإصلاحها وتمكينها من مجابهة التحدّيات التي أشار إليها كتابُ اللجنة الدّوليّة لليونسكو حول التّعلّم في القرن الحادي والعشرين والمعروف بتقرير ديلور بعنوان «التعلّم: ذلك الكنز المكنون»؛ فقد حدّد التّقرير أربع دعائم للتّعليم مدى الحياة، وهي:

التّعلّم للمعرفة Learning to know

التّعلّم للعمل Learning to do

تعلّمُ المرء يكون Learning to be

التعلّم للعيش مع الآخرين Learning to live together

ومن أكبر التحدّيات التي تجابهها النُّظمُ التّربويّة تعزيزُ قدراتِها الذّاتيّة في مجال استخدام المعلومات في اتّخاذ القرارات وفي مجال سياسات المناهج التّربويّة وتجديدها وبشكل خاصّ في مجال التّربية المدنيّة، والتّربية القيميّة والأخلاقيّة، والتّربية من أجل السلام، وحقوق الإنسان والدّيمقراطيّة، إضافةً إلى تطوير أساليبِ إعداد المعلمين وتدريبهم.

وللدلالة على أهميّة هذه الموضوعات، شكّلت اليونسكو لجاناً دوليّة لمتابعة الحوار حول الأخلاقيّات المتعلّقة بها كالتّطوّر العلميّ في مجال استخدام تكنولوجيّات الجينات البشريّة وانعكاس ذلك على حياة الإنسان ودور التّربية الأخلاقيّة في معالجة هذه الموضوعات في المناهج الدراسيّة، وكذلك في مجال إنتاج أو استخدام الأنواع المختلفة من الطّاقة، والمياه، والمعلومات وعلاقة ذلك بحقوق الإنسان.

وفي مجال المعلومات، لا يَخفى على أحد أنّ عصرنا الحاضر يتميّز عمّا سبقه بتفوّقِ قيمة المعلومات والمعرفة على سواها من الموارد الطّبيعيّة ومن النّتاج البشريّ. وقد أصبح إنتاج المعرفة والمعلومات وإدارتها ومعالجتها والإفادة منها في مجالات التطبيق استثماراً تضاهي جدواه أيَّ استثمار آخر. وفي هذا الإطار تعلّق اليونسكو، بشكل عام، أهميّةً كبرى على إنشاء نظم معلومات شاملة وفعّالة في كلّ الدول الأعضاء، وبخاصّة في الميادين التي تُعنى بها، وذلك لخدمة جهود التّنمية الشّاملة والمتكاملة.

إنّ تأثيرَ التغيّرات التي تطرأ على نظم المعلومات وإدارتها على حياة الإنسان وعلى المؤسّسات المدنيّة بعيدُ المدى. فالمسؤولون في كلّ بلد يتطلّعون إلى المستقبل، حيث تصبح جميعُ المؤسّسات المدنيّة قادرةً على الاتّصال، بعضُها ببعض ومع المواطن بشكل مباشر، عبر الوسائل المتاحة كالحاسوب والتّلفاز، بغضّ النّظر عن الموقع الجغرافيّ.

ومع كلّ ما فعلته وسائلُ الاتّصالات الحديثة من تغيير فإنّ التغيير الكبير ما زال منتظراً. إنّ الثّورةَ الرّقميّة سوف تعيد تركيبة المجتمعات أكثر من أيّة ثورة أخرى مرّت بها البشريّة. سوف يُعاد النّظرُ في تعريفات العمل والتّعليم والرّوابط التقليديّة داخل المجتمعات وبين المجتمعات. ولذا يتحتّم على المجتمعات أن تبذلَ الجهودَ لتوفير المناخ الملائم والاستعداديّة اللازمة لخوض معركة المنافسة الاقتصاديّة في هذا العصر الرّقميّ.

إنّ استشرافَ مستقبلٍ تحكمه تغيّراتٌ تكنولوجيّة هائلة هو أمرٌ هامّ. ولكنّ التّخطيطَ لاستغلال هذه التغيّرات، بشكل أمثل، هو أمرٌ آخر. إنّ المجتمعاتِ الذّكيّةَ هي التي تعي أهميّةَ المعلومات وتكنولوجيّاتها، وتسعى إلى استغلالها في إحداث التّحوّلات المطلوبة في أنماط الحياة وبيئة العمل على مختلف المستويات الحكوميّة والأهليّة. وهذا ليس بالأمر السّهل. ومع أنّ قوى السّوق قد تتحكّم في إنتاج التّكنولوجيّات الحديثة والمتطوّرة، إلاّ أنّها لا تستطيع خلق مجتمع ذكيّ، إذ إنّ الإنسانَ الواعي والجادّ هو العنصرُ الأساسيّ لبناء مثل هذا المجتمع.

أملُنا من كلّ هذا أن يُصارَ إلى تكوين نظمٍ معلوماتيّة متكاملة تسمح بالتّوصّل إلى سلسلة من المؤشّرات الكميّة والنّوعيّة تكون صالحةً لتقويم الحالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والإنسانيّة بجميع أبعادها، ورسمِ السّياسات، ووضعِ الخطط

وتنفيذها، وإعادةِ التّقويم والتّكوين المستمرّ. وبهذا تكونُ الدّولةُ ومؤسساتُها المدنيّة قد انتقلت بالفعل إلى عصر المعلومات، وأصبحت في عداد ما أصبح يُعرف «بالمجتمعات الذّكيّة».

ولا يمكننا أن نطمح إلى بناء هذه النّظم، والتوصّل إلى خلق هذا «المجتمع الذّكيّ» من دون العملِ على بناء قاعدة إنسانيّة متينة متميّزة قادرة على تلبية الاحتياجات لمجتمعها، وعلى المساهمة مع الآخرين ضمن إطار تنافسيّ تعاونيّ في بناء مزيد من اللّبنات في صرح الحضارة الإنسانيّة المتراكمة عبر العصور.

إنّ الخيار بأيدينا: أن نبادرَ ونسعى لنساهمَ كغيرنا في التّنمية العلميّة والتكنولوجيّة والثّقافيّة، وأن نضيفَ إليها من خصوصيّاتنا ما يُثريها؛ أو لنا كذلك، إنْ أردنا، أن نبقى نمجّد الماضي ونتجادلُ في مساوء الحضارة المادّيّة، ونحن ننعم يوميّاً بتكنولوجيّاتها.

كلّي ثقة أنّ نتائج مداولاتكم سوف تُغني الفكرَ التّربويّ والاجتماعيّ لمواجهة تحدّيات التكنولوجيا في لبنان. كما أنّني أتطلّع لتعميم فائدة هذه المداولات على البلدان العربيّة.

كلمة عبدو القاعي

دخول التّكنولوجيا إلى مؤسّسات التّربية والعمل: أيّة مراجعات؟

نحن بحاجة إلى مراجعة علاقتنا بالمؤسّسة بشكل عامّ، وبمؤسّسات التّعليم والعمل بشكل خاصّ، من أجل العبور من موقع «إنسان المؤسّسة» إلى موقع «الانسان المُمَأسَس» في زمن التّحوّلات التكنولوجيّة والمدينيّة والبيئيّة والعلميّة التي تعصف بعالمنا منذ أكثر من عشر سنوات، وتأميناً لبلوغ الحقوق الانسانيّة على مطلّ الألف الثّالث. بهذه الملاحظة اختتمتُ مقدّمةَ الدّراسة التي أجريتُها سابقاً حول الاختصاص والمهنة، تحوّلات سريعة وخيارات صعبة (دور الأسرة). وقد عُرِضت هذه الدّراسةُ في مؤتمر خاصّ تناول العلاقاتِ القائمةَ بين الاختصاصات التي تُعِدُّ لها مؤسّساتُ التّعليم، والحاجاتِ المهنيّةَ الرّاهنةَ والمرتقبة في مؤسّسات العمل كما يتمثّلها النّاس، وكما تؤثّر على توجّهاتهم وخياراتهم التّعليميّة والمهنيّة. وقد تمّ التّركيزُ، بصورة خاصّة، على نتائج هذه التوجّهات والخيارات بالنّسبة للحركة الاقتصاديّة بشكل عامّ والحياة المهنيّة بشكل خاصّ.

وتبيّن لنا، بنتيجة البحث والنّقاش، أنّ مؤسّساتِ التّربية والتّعليم غدت تساهم اليوم أكثر فأكثر في التّهميش الاجتماعيّ والمهنيّ، كونُ المهاراتِ والكفاءات والقدرات التي تسعى لتكوينها بدأت تفقد، يوماً بعد يوم، الكثيرَ من قيمتها أمام مهاراتٍ وكفاءاتٍ وقدراتٍ غيرِ محدودةِ المعالم، وتتطلّبُ الكثيرَ من التّراكم والتّركيب في المعارف والقدرة على الاستنباط والمبادرة.

وبرز أيضاً، من ناحية أخرى، دورُ المؤسّسات الاقتصاديّة في مضاعفة التّهميش والنّبذ الاجتماعيين، كونُها لم تعدْ تؤمّن إلاّ اليسيرَ من المهن التي تتطلّب انخراطاً وظيفيّاً ثابتاً، متأثرةً بالتّطوّرات التّكنولوجيّة المتواصلة والسّريعة. وقد نتج عن ذلك أنْ فقد العديدُ من النّاس مواقعَهم في التّراتب الوظيفيّ المعهود، وطرح بهم خارجاً، وكأنّهم

وُجدوا من جديد في عالم سبقهم، عالمٍ له صلاتُه ومراجعه المعرفيّة والانسانيّة والاقتصاديّة المختلفة تماماً عن صلاتهم ومراجعهم.

مؤسّساتُ التّعليم ما زالت تُعِدُّ لمهنٍ متخصّصة تتطلّب انخراطاً وظيفيّاً ثابتاً، بينما تنشأ اليوم مهنٌ جديدة تتطلّب الكثيرَ من المبادرة والادارة التكنولوجيّة والتّنوّع والتّراكم في المعارف. هذا الأمرُ يدعونا، كمسؤولين تربويين واقتصاديين وسياسيين واجتماعيين، لتطوير وسائلِ استشراف المستقبل، باعتماد آليّاتٍ بحثيّةٍ وتطبيقيّة جديدة، يشترك فيها كلٌّ من مؤسّسات التّعليم والعمل، ويكون للشّباب دورٌ فاعل فيها على مستوى اتّخاذ القرارات، كما على المستويات التخطيطيّة والتّنفيذيّة والتّقييميّة.

وتابعنا هكذا مسارَنا البحثيّ مستفيدين من الاستنتاجات السّابقة، فتوجّهنا إلى مؤسّسات العمل كما إلى مؤسّسات التّربية والتّعليم، واستكشفنا مع المسؤولين فيها أنواعَ الآليّات والوسائل التي يعتمدونها في توجّهاتهم وخياراتهم التكنولوجيّة والتّقنيّة والإداريّة والتّنظيميّة في المجالات التّربويّة والمهنيّة المختلفة. وقد ركّزنا عمليّاً في بحثَينا هذين على الأمور الآتية:

بالنّسبة لمؤسّسات العمل، عمدنا إلى تبيان آليّات اتّخاذ القرارات بشأن اختصاصات العاملين وتكنولوجيّات العمل فيها، مشدّدين على تلك التي تتناول المواصفاتِ الشخصيّةَ والمهنيّة، من مهارات وكفاءات يُفترض أن تتوافرَ في المهنيين وفقاً لفئة النّشاط التي يزاولونها. وتمّ التّطرّقُ، بشكلٍ خاصّ، إلى الخيارات التّربويّة والاعداديّة المتّخذة أو المطلوبة من أجل تأمين المواصفات المهنيّة اللازمة في واقعها الحاليّ وحركة تطويرها.

بالنّسبة للمؤسّسات التّعليميّة على أنواعها: مدارس ومعاهد وجامعات، استهدفنا التّعرّفَ إلى حركة المسارين التّعليميّ والتّربويّ فيها، مع التّركيز على استكشاف اتّجاهات التّطوّر لجهة الاختصاصات التي تُعدُّ لها، ووسائلِ التّعليم وبخاصّةٍ التكنولوجيّة منها التي تعتمدُها. وتمّ التطرّقُ هكذا إلى الآليّات المعتمدة من قبل هذه المؤسّسات في مجالات الارشاد والتّوجيه، بأبعادها جميعاً، تسهيلاً لبناء الخيارات المهنيّة بما يتوافق مع التّحوّلات التكنولوجيّة الحاصلة ومع حركة تطوّر المعارف وبُنياتِ العمل في لبنان

والعالم. وتناولنا أخيراً، في هذا البحث، أنواعَ العلاقات التي تقيمها المؤسّساتُ المعنيّة فيما بينها، مع الأهالي ومع المؤسّسات المهنيّة المختلفة.

هناك تساؤلاتٌ عدّة يمكنُ التقدّمُ بها، بنتيجة الأبحاث التي أجريناها حول تأثير دخول التّكنولوجيا على مؤسّسات التّربية والعمل في لبنان، نطرحُها كالآتي:

- كيف يمكن الانتقالُ من محوريّة إنتاج الحاجات إلى محوريّة إدارتها، واعتبار إدارة الحاجات بمثابة صناعة الخدمات؟ بناء عليه، ما هي التحوّلاتُ التي يجب إجراؤها في كلٍّ من مؤسّسات التّعليم ومؤسّسات العمل لبناء مسارات ملائمة لاختصاصات جديدة تؤمّن مهناً مفيدة للفرد والمجتمع في المستقبل في إطار هذه المحوريّة الجديدة؟
- ما هي الخطواتُ التي يُفترضُ القيامُ بها لتطوير مفهوم الخدمات، وربّما لاجراء تعديلاتٍ جذريّة عليه، بحيث تؤمّنُ الخدمةُ ارتباطاً أوسعَ بحاجات النّاس ورغباتهم ومصالحهم، بالاضافة إلى كونها حلقةً وسيطة بين العمليّة الانتاجيّة والمستهلك. هذا التّحوّلُ في مفهوم الخدمات أصبح ضروريّاً اليوم أكثرَ ممّا كان عليه في الماضي، كونُ الإشكاليّةِ الجديدة لانتاج المعارف والسّلع التي أدخلتها التّكنولوجيا تكمنُ اليوم أكثر، على ما أشار إلى ذلك المفكّرُ الفرنسيّ Michel Serre، في إدارة وفرةِ السّلع المنتجة والمعارف المتوفّرة ممّا في مواجهة ندرتها. فمسألةُ النّماء الاقتصاديّ أصبحت ترتبطُ بتوفير القدرات لدى النّاس من أجل إدارة التّكنولوجيا والافادة ممّا توفّرُه هذه الأخيرةُ في مجالات الانتاج والتّوزيع والاعلام، كما في المجالات الاجتماعيّة المختلفة، أكثر ممّا في التّمرّس على استغلال الموارد. فتبرز هكذا، في إطار هذه المسألة، ضرورةُ تأمين التّكافؤ في بُلوغيّة الحاجات والرّغبات للجميع، والحدّ من استغلال الموارد الطّبيعيّة، والعمل على تفعيل مواردَ بيئيّةٍ جديدة، وإعادة ترتيب المدن والأحياء والبلدات على جميع أشكالها، بغية تحسين نوعيّة الحياة على الأرض.

كلّ هذا يدعونا إلى بناء حسّ إداريّ خدماتيّ جديد شامل ومتنوّع. هذا الحسّ يتطلّب تكويناً تربويّاً ومهنيّاً وإعلاميّاً يؤدّي إلى ما أسميناه بصناعة الخدمات، حيث يُطلبُ من

الخدمة أن تصبحَ محرّكاً أساسيّاً للعمليّة الاقتصاديّة في إطار اجتماعيّ مجتمعيّ مدنيّ متكامل.

- ما هي التّرتيباتُ والتّنظيمات المجتمعيّة: الحقوقيّة والقانونيّة التي يُفترضُ توفيرُها، وما هي التوجّهاتُ الاقتصاديّة التي يُستحسنُ التركيزُ عليها في التّربية والاعلام، بالاضافة إلى المسارات الاقتصاديّة عينها، لتأمين توظيف الرأسمال في مجالات «العمل والخدمة»، وذلك كأساس لدفع حركة الانتاج؟
- ما هي التحوّلاتُ التي يجب إجراؤها على سلّم القيم، للانتقال من ذهنيّة الاستغلال (استغلال الموارد المادّيّة والبيئيّة والبشريّة) من أجل إنتاج الخيرات المفيدة للحياة وتأمين الرّبح الأنانيّ، إلى ذهنيّة الخدمة من أجل تأمين الوفرة للجميع والاستهلاك بتواضع والحفاظ على موارد البيئة؟
- كيف يمكن رفعُ قيمة الانسان الخادم والمخدوم كأساس لتحرير الميول وتكوين المهارات وتوزيع الدّخل وابراز الحاجات من خلال عروض وطلبات متحرّكة ومتنوّعة في سوقٍ بضائعَ وإعلامٍ وعملٍ حدودهُ العالمُ، لكنّه يرتبط بالأرض والانسان في أيّ مكان من هذا العالم؟

نتيجة هذه التّساؤلات، نَخلصُ إلى القول إنّ مؤسّسةَ الغد هي تلك التي سوف تعتمدُ التّبادلَ والحوار والتّواصل الثّقافيّ حتّى الانثقاف في داخلها ومع الخارج، حوار وتبادل وتواصل في مؤسّسات العمل ومع المدارس والجامعات ومؤسّسات القطاع المدنيّ، وهكذا دواليك بالنّسبة للمؤسّسات الأخرى.

هذا ما توصّل إليه أيضاً العالمُ الاجتماعيّ الفرنسيّ Sainsauline في دراسته التي أجراها خلال السّنوات الخمس الماضية حول مؤسّسات العمل في فرنسا وتحدّيات العولمة الاقتصاديّة.

دخول التّكنولوجيا إلى مؤسّسات العمل

أعدّ الدّراسة وأدارها وأشرف على تنفيذها: **عبدو القاعي**
نفّذت الدراسة: **مؤسّسة ريتش–ماس**
كتب التّقرير: **ملحم شاوول**
نسّق النّص: **عبدو القاعي**
أجريت المقابلات الميدانيّة في ربيع سنة ١٩٩٨

مقدّمة:

عمدنا في هذه الدّراسة إلى استكشاف حركة النّشاطات المهنيّة في مؤسّسات العمل في لبنان، وإلى تبيان آليّات اتّخاذ القرارات بشأن اختصاصات العاملين وتكنولوجيّات العمل فيها.

وتمّ التّركيزُ بصورة خاصّة على القرارات التي تتناول المواصفاتِ الشّخصيّةَ والمهنيّة من مهارات وكفاءات يُفترضُ أن تتوفّرَ في المهنيين وفاقاً لفئة النّشاط التي يزاولونها. وتمّ التطرّقُ في هذا المجال إلى الخيارات التّربويّة والإعداديّة المتّخذة من أجل تأمين المواصفات المهنيّة المطلوبة في واقعها الحاليّ وحركة تطوّرها.

ومن أهداف هذه الدّراسة أيضاً التعرّفُ إلى تكنولوجيّات العمل في المؤسّسة المهنيّة في واقعها الحالي واتّجاهات تطوّرها المستقبليّ.

I – العيّنة

تمّ اختيار ٥٧ مؤسّسةً من كلّ المناطق اللبنانيّة موزّعةً على ٣٢ فئةً بنشاط تمثّل أكثريّةَ فئاتِ نشاطات الانتاج والخدمات والتّجارة في لبنان.

تألّفتِ العيّنةُ هكذا من ٢٢ مؤسّسة صناعيّة و٢٠ مؤسّسة خدمات (مكاتب) و١٥ مؤسّسة تجاريّة.

الصّناعات الأساسيّة الممثّلة في مؤسّسات العيّنة هي: صناعات جلديّة، صناعات البناء، الأشغال العامّة، صناعات النّسيج، الصّناعات الكيمائيّة، صناعات الخشب، صناعات الورق، تصليح السّيّارات والآليّات، الصّناعات الغذائيّة...

الخدمات والمكاتب الأساسيّة الممثّلة في العيّنة هي: الخدمات المعلوماتيّة والتّكنولوجيّة، المراكز الاجتماعيّة أو الطّبيّة أو الصّحيّة الاجتماعيّة، مكاتب المحاماة، مكاتب الهندسة، مكاتب الأبحاث والدّراسات، المطاعم، المصارف...

الأعمال التّجاريّة الممثّلة هي: تجارة الملابس الجاهزة، سوبر ماركت، تجارة الأدوات المنزليّة، تجارة الموبيليا، تجارة الأدوات الكهربائيّة، تجارة المأكولات، تجارة البياضات، تجارة السّجّاد، تجارة السّيّارات...

II – فئات النّشاطات المهنيّة في المؤسّسة وإعداد العاملين في كلّ منها

متوسّط عدد العاملين في الـ ٥٧ مؤسّسة هو ٣٠٧ عاملاً، يتوزّعون حسب النّشاطات التي يتداولونها على الشّكل الآتي: (العدد الإجماليّ للعاملين في الـ ٥٧ مؤسّسة هو ١٧٥٢).

التوزّع العامّ:

الفئة
كادرات إداريّة عليا ٤,٣٪
كادرات إداريّة وسطى ٥,١٪
كادرات فنّيّة وتكنولوجيّة عليا ٦,٠٪
مهن إداريّة مختصّة ٦,٦٪
أصحاب العمل عاملون في مؤسّساتهم ٧,٢٪
كادرات فنّيّة وتكنولوجيّة متوسّطة ٨,٠٪
مهن فنّيّة وتكنولوجيّة مختصّة ١٤,٦٪
عاملون في الخدمات البسيطة ٢٣,٥٪
عمّال / ومهن فنّيّة بسيطة ٢٥,٢٪

نلاحظ أنّ الجسم المهنيّ الأساسيّ في المؤسّسات اللبنانيّة يبقى من العمّال ذوي الاختصاصات البسيطة ومن العاملين في الخدمات البسيطة. ويشكّل الكادراتِ والإداريين نسبٌ ضئيلة من الجسم المهنيّ العامل في المؤسّسات. نلاحظ أيضاً أنّ المؤسّسات تستوعب نسبةً مقبولة من ذوي المهن الفنيّة والتكنولوجيّة المختصّة (١٤٦٪). كما لا بدّ من تسجيل أنّ نسبةً هامّة من أصحاب المؤسّسات يعملون في مؤسّساتهم (٧٢٪).

* أمّا التوزّعُ، حسب نشاط المؤسّسة، فهو بالشّكل الآتي:

المؤسّسات الصّناعيّة:

متوسّط عدد العاملين في المؤسّسات الصّناعيّة ٤١٨ عاملاً في المؤسّسة الواحدة يتوزّعون بالشّكل الآتي:

- ٣٩,١٪ عمّالٌ من ذوي المهن الفنيّة البسيطة.
- ٢١,٣٪ ذوو المهن الفنيّة والتكنولوجيّة المختصة، وهم يتقدمون في المجال الصّناعيّ على العاملين في الخدمات البسيطة.
- ١٨,٦٪ عاملون في الخدمات البسيطة.
- ٥,٥٪ هم أصحاب المؤسّسات أنفسهم، وهي نسبة أقلّ بكثير من متوسّط النّسبة العامّة (٧٢٪).

نلاحظ أنّ الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة المتوسّطة هم الأقلُّ وجوداً في عيّنة المؤسّسات الصّناعيّة (٢,٢٪).

- ٢١,٣٪ ذوو المهن الفنيّة والتّكنولوجيّة المختصّة، وهم يتقدّمون في المجال الصّناعيّ على العاملين في الخدمات البسيطة.
- ١٨,٦٪ عاملون في الخدمات البسيطة.
- ٥,٥٪ هم أصحاب المؤسّسات أنفسهم، وهي نسبة أقلّ بكثير من متوسّط النّسبة العامّة (٧,٢٪).

نلاحظ أنّ الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة المتوسّطة هم الأقلّ وجوداً في عيّنة المؤسّسات الصّناعيّة (٢,٢٪).

المكاتب:

متوسّط العاملين في هذه المؤسّسات ٢٨ عاملاً في المؤسّسة الواحدة، وهم:

- ٢٠,١٪ كادرات فنيّة وتكنولوجيّة متوسّطة (وهذا يشكّل أكثر من ضعف النّسبة المتوسّطة العامّة).
- ١٩,٦٪ عاملون في الخدمات البسيطة.
- ١٢,٨٪ مهن إداريّة متخصّصة.
- ١٢,٦٪ كادرات فنيّة وتكنولوجيّة عليا.

نلاحظ، إذا استثنينا العاملين في الخدمات البسيطة (١٩,٦٪)، أنّ ٤٥,٥٪ من العاملين في المؤسّسات المكتبيّة هم ذوو الاختصاصات والمهارات الفنيّة.

المؤسّسات التّجاريّة:

متوسّط العاملين في هذه المؤسّسات ١٨,٢ عاملاً في المؤسّسة الواحدة وهم:

- ٤٨,٣٪ عاملون في الخدمات البسيطة.
- ١٨,٦٪ عمّال / أو ذوو مهن فنيّة بسيطة.
- ٩,٨٪ أصحاب العمل أنفسهم.
- ٧,٦٪ ذوو مهن إداريّة مختصّة.

نلاحظ هنا أنّ الاختصاصاتِ الفنّيّةَ الكبيرةَ والمهاراتِ الإداريّة (كادرات) لا تشكّل نسباً مرتفعة في المؤسّسات التّجاريّة.

III – اختصاصات العاملين في المؤسّسة وعددهم بالنّسبة لكلّ فئة من فئات النّشاطات المهنيّة والاختصاصات فيها

اختصاصات العاملين في المؤسّسة

فئة النّشاط المهنيّ	عدد المستوى الجامعيّ	الاختصاص	٪	عدد المستوى قبل الجامعيّ	الاختصاص	٪
أصحاب العمل	٧٧	إدارة أعمال اختصاصات في المجالات الصّحّيّة علوم اقتصاديّة تجارة ومحاسبة	٣٤ ١٢ ١٢ ٨	٤٩	لا اختصاص الخبرة	٥١ ١٤
الكادرات الإداريّة العليا	٤٩	إدارة أعمال	٤٣	١٢	لا اختصاص	٥٠
الكادرات الإداريّة الوسطى	٧٣	إدارة أعمال تجارة ومحاسبة	٤٠ ٢٢	١٧	لا اختصاص الخبرة تسويق وعلاقات عامّة	٢٩ ١٨ ١٨
الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة العليا	٩٦	طبّ هندسة صناعيّة	٥٤ ٢٢	١٠	اختصاصات فنيّة اختصاصات كومبيوتر	٥٠ ٣٠
الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة الوسطى	١٠٠	اختصاصات تتعلّق بالصّحّة بحوث علميّة	٧٥ ٥	٤١	اختصاصات تتعلّق بالصّحّة. لا اختصاص	٦١ ٢٢
المهن الفنيّة المختصّة	١٦٩	صناعات كهربائيّة صناعات ميكانيكيّة إلكترونيك كومبيوتر	٢٧ ١٩ ١٣ ١٠	٨٧	أشغال يدويّة الخبرة اختصاصات صناعيّة أخرى	٤٩ ١٧ ١٣
المهن الإداريّة المختصّة	٦٤	سكريتاريا إداريّة تجارة ومحاسبة إدارة أعمال	٤٢ ٣١ ١٧	٥٣	سكريتاريا إداريّة إدارة أعمال	٦٠ ١٧

فئة النّشاط المهنيّ	عدد المستوى الجامعيّ	الاختصاص	٪	عدد المستوى قبل الجامعيّ	الاختصاص	٪
المهن الفنيّة البسيطة ومهن الخدمات البسيطة	١٢	اختصاص فندقيّ خدمات	٥٨ ١٧	٨٤١	عمّال خدمات لا اختصاص	٤٦ ٤٦

IV – الاختصاصات المهنيّة اللازمة لتحسين سير العمل في المؤسّسة والاختصاصات الجديدة التي أدخلت إليها بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ والتي سوف تدخل بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣.

أ- الاختصاصات المهنيّة اللازمة حاليّاً

عدد المختصّين المطلوبين حاليّاً في المؤسّسات المعيّنة بالدّراسة (٥٧ مؤسّسة) هو ٨٨ مختصّاً جامعيّاً، يتوزّعون على الاختصاصات الأساسيّة الآتية:

١- مستوىً عالٍ (جامعيّ أو مهنيّ)

الاختصاص	٪ المطلوبة
اختصاص تجارة ومحاسبة لتكنولوجيا حديثة	٢٢
اختصاصات تتعلّق بالصّحّة	١٨
صناعات ميكانيكيّة	٩
اختصاص معلوماتيّة	٩
إدارة أعمال	٨
هندسة صناعيّة	٦
هندسة معلوماتيّة	٦
غيره من الاختصاصات	٢٢

٢- مستوى ما قبل الجامعيّ: ٤٣ مختصاً موزّعين كالآتي

الاختصاص	٪ المطلوبة
اختصاصات تتعلّق بالصّحّة	٧٠
اختصاصات فنّيّة (بمعنى الفنون الحرفيّة المختلفة)	٢١
غيره من الاختصاصات	٩

ب- الاختصاصات التي أُدخلت بين ١٩٩٢ و١٩٩٧

١- مستوىً جامعيّ. أُدخل خلال هذه الفترة ٥٨ مختصاً بمستوى جامعيّ وفق النّسب الآتية:

الاختصاص	٪ المطلوبة
اختصاصات طبّيّة وصحيّة اجتماعيّة	٣٣
اختصاص كومبيوتر	١٧
اختصاص فندقيّ	١٢
غيره من الاختصاصات	٣٨

٢- مستوى ما قبل الجامعيّ: ٢٩ مختصاً موزّعين على الشّكل الآتي:

الاختصاص	٪ المطلوبة
خدمات بسيطة	٣٨
اختصاصات صناعيّة متنوّعة	١٧
كومبيوتر	٧
اختصاصات صناعيّة أو الكترونيّة أو بناء	٢١
غيره من الاختصاصات	١٧

ج- اختصاصات جديدة مرتقبة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣

١- مستوى جامعيّ: ٩٠ موزّعين على الشّكل الآتي:

الاختصاص	٪ المطلوبة
اختصاصات مرتبطة بالأمور الصّحّيّة	٢٣
اختصاص فندقيّ	١٦
إدارة أعمال	١٤
تجارة ومحاسبة، تكنولوجيا	١١
غيره من الاختصاصات	١٠
	٢٦

٢- مستوى ما قبل جامعيّ: ١٦ موزّعين على الشّكل الآتي:

الاختصاص	٪ المطلوبة
صناعات ميكانيكيّة	٢٥
اختصاصات فنّيّة (بمعنى الفنون الحرفيّة المختلفة)	٢٥
تجربة دون اختصاص	٢٥
اختصاص كومبيوتر	١٣
غيره من الاختصاصات	١٢

٧ - التّطوّر الذي عرفته المؤسّسة خلال السّنوات الخمس الماضية (١٩٩٢-١٩٩٧) على مستوى الرأسمال المتداول وكميّات الإنتاج واليد العاملة (المعدّل-١- عام ١٩٩٢)

أ- بشكل عامّ:

العامل الأكثر تطوّراً من بين عوامل الإنتاج بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ بالنّسبة للمؤسّسات المعنيّة بهذا التّطوّر هو حجم السّلع المنتجة أو حجم الإنتاج إلى جانب حجم الخدمات المقدّمة أو المزاولة (العلامة ١,٦ للاثنين عام ١٩٩٧).

جاء تطوّر عوامل الإنتاج خلال السّنوات الخمس الماضية بالشّكل الآتي:

عوامل الإنتاج في المؤسّسة	عام ١٩٩٢	عام ١٩٩٧	٪ المؤسّسات المعنيّة بتطوّر العامل
حجم السّلع المنتجة	١	١,٦	٣٧
الخدمات المقدّمة أو المزاولة	١	١,٦	٧٥
الرّأسمال المتداول	١	١,٥	٩٨
السّلع المباعة (المؤسّسات الصّناعيّة والتّجاريّة خاصّة)	١	١,٤	٦٨
الكدرات والتّكنولوجيا الفنيّة العليا	١	١,٣	٢٥
المهن الفنيّة والتّكنولوجيّة المختصّة	١	١,٣	٤٢
الكادرات الإداريّة العليا	١	١,٢	٤٤
الكادرات الإداريّة الوسطى	١	١,٢	٣٣
الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة الوسطى	١	١,٢	٢١
العاملون في الخدمات البسيطة	١	١,٢	٩١
المهن الإداريّة المختصّة	١	١	٥٨
العمّال	—	—	

واضحٌ من هذا الجدول أنّ عامل الإنتاج الأقلّ تطوّراً في المؤسّسات بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ هو بنية الإدارة والكادرات الفنيّة المتخصّصة أكانت عليا أم متوسّطةً بالنّسبة للمؤسّسات المعنيّة بهذا التّطوّر.

ب- في المؤسّسات المعنيّة بالتّطوّر وفقاً لفئة نشاطها:

١- الصّناعة:

العامل الإنتاجيّ الذي تطوّر أكثر شيء بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٧ هو الرّأسمال المتداول (١,٤) يليه حجم السّلع المنتجة (١,٤) والسّلع المباعة (١,٤) بالنّسبة لأكثريّة المؤسّسات. لكنّنا نلاحظ تراجعاً واضحاً في المدّة نفسها للكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة الوسطى (٠,٨) بالنّسبة لـ ٢٧٪ من المؤسّسات فقط، وفي المهن الإداريّة المختصّة (٠٩) والعاملين في الخدمات البسيطة (٠,٩) بالنّسبة لأكثريّة المؤسّسات.

٢- المكاتب:

العامل الإنتاجيّ الذي تطوّر أكثر شيء بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٧ هو السّلع المنتجة (٢,٧)، يليه حجم السّلع المباعة (٢,٣) والكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة الوسطى (١,٨). لكنّ هذا التّطوّر يبقى محصوراً بنسب ضئيلة من هذه المؤسّسات. ونلاحظ أيضاً من جهة أخرى تطوّراً ملموساً بالنّسبة للرأسمال المتداول (١,٩) والخدمات المقدّمة (١,٩) في أكثريّة المؤسّسات، وبالنّسبة للمهن الفنيّة والتّكنولوجيّة المختصّة (٢,٠) في ٤٠٪ في المؤسّسات فقط.

٣- المؤسّسات التّجاريّة:

نلاحظ بالنّسبة للمؤسّسات التّجاريّة أنّ سائرَ عوامل الإنتاج العائدة لليد العاملة راوحت مكانها خصوصاً على صعيد الكادرات الفنيّة العليا والوسطى(١). ويظهر من ناحية أخرى أنّ تطوّراً طفيفاً طرأ على الرأسمال المتداول (١,٣) وعلى حجم السّلع المباعة (١,٣) والخدمات المقدّمة (١,٣).

VI - التّطوّر الذي عرفته المؤسّسة خلال السّنوات الخمس الماضية (١٩٩٢-١٩٩٧) على مستويي التّكنولوجيا والاختّصاصات المهنيّة

أ- على صعيد التكنولوجيا

واضحٌ أنّ «الكومبيوتر» هو التّكنولوجيا الحديثة التي أُدخلت على المؤسّسات خلال السّنوات الخمس الماضية.

٣٣٪ من المؤسّسات اعتبرت أنّ «الكومبيوتر» هو التّطوّر التّكنولوجيّ الذي أُدخل إليها في السّنوات الخمس الماضية.

كذلك، ٣٣٪ من المؤسّسات قالت أنّ «أجهزة حاسبة جديدة» أُدخلت إليها خلال المدّة نفسها.

فيما يخصّ (الكومبيوتر)، فقد أدخلته خلال هذه المدّة:

- ٣٦٪ من المؤسّسات الصّناعيّة.
- ٤٠ ٪ من مؤسّسات المكاتب ومؤسّسات الخدمات.
- ٢٠ ٪ من المؤسّسات التّجاريّة.

كما تبيّن أنّ هناك عدداً من المؤسّسات أدخلت تكنولوجيّاتٍ ومعداتٍ مضافةً إلى الكومبيوتر: آلات طباعة عاديّة أو على الليزر أو ألوان، فاكس، أنترنيت، بنتيوم processor وبرامج software.

١- نسبة التّجدّد التكنولوجيّ خلال السّنوات الخمس الأخيرة في المؤسّسات بشكل عام

تبيّن من خلال النتائج التي وفّرتها الدّراسة أنّ:

٤٢٪ من المؤسّسات لم تُجبْ عن هذا السّؤال، أمّا التي أُجابت فتتوزّع كالآتي:

- ١٩٪ من المؤسّسات اعتبروا أنّ نسبة التّجدّد التّكنولوجيّ، بالنّسبة لمجمل وسائل وتقنيّات العمل لديهم تتراوحُ بين ٢٦٪ و٤٠٪.
- ١٤٪ من المؤسّسات اعتبروا أنّ نسبةَ التجدّد التّكنولوجيّ لديهم تتراوح بين ١٪ و١٥٪.
- ١٢٪ من المؤسّسات اعتبروا أنّ نسبة التجدّد التّكنولوجيّ لديهم تتراوح بين ٤١٪ و٧٠٪.
- ٧٪ من المؤسّسات اعتبروا أنّ نسبة التجدّد التّكنولوجيّ لديهم تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪.
- ٥٪ من المؤسّسات اعتبروا أنّ نسبة التجدّد التّكنولوجيّ لديهم تفوق الـ ٧٠٪.
- المعدّل العام للتّجدّد التّكنولوجيّ في المؤسّسات المعنيّة هو بنسبة ٣٧,٢٪.
- يبلغ هذا المعدّل بالنّسبة لمجمل المؤسّسات ١٧,٨٪.

٢- نسبة التّجدّد التكنولوجيّ خلال السّنوات الخمس الأخيرة في الصّناعة

تبيّن أنّ:

٤٥٪ من المؤسّسات الصّناعيّة لم تُجبْ عن هذا السّؤال، أمّا التي أجابت فتتوزّعُ كالآتي:

- ١٨٪ من المؤسّسات الصّناعيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبةٍ تتراوح بين ١ و١٥٪.
- ١٨٪ من المؤسّسات الصّناعيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٢٦ و٤٠٪.
- ١٤٪ من المؤسّسات الصّناعيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ١١ و٢٥٪.
- ٥٪ من المؤسّسات الصّناعيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٤١ و٧٠٪.
- لم تعتبرْ أيّةُ مؤسّسة صناعيّة أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً خلال السّنوات الخمس الماضية بنسبة تفوق الـ ٧١٪.
- المعدّل العام بالنّسبة للتجدّد التّكنولوجيّ في المؤسّسات الصّناعيّة المعنيّة بالتجدّد: ٢٥,٥٪.

٣- نسبة التّجدّد التكنولوجيّ خلال السّنوات الخمس الأخيرة في مؤسّسات المكاتب

تبيّن أنّ:

٢٥٪ من المؤسّسات المكتبيّة لم تُجبْ عن هذا السّؤال، أمّا التي أجابت فتتوزّع بالشّكل الآتي:

- ٣٠٪ من المؤسّسات المكتبيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٢٦ و٤٠٪.

- ٢٠٪ من المؤسّسات المكتبيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٤١ و٧٠٪.
- ١٥٪ من المؤسّسات المكتبيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تفوق الـ ٧١٪.
- ٥٪ من المؤسّسات المكتبيّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ١٦ و٢٥٪، والنسبة نفسها اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ١ و١٥٪.
- المعدّل العامّ بالنّسبة للتجدّد التّكنولوجيّ في مؤسّسات المكاتب المعنيّة بالتّجديد: ٤٩,١٪.

٤- نسبة التّجدّد التّكنولوجيّ خلال السّنوات الخمس الأخيرة في المؤسّسات التّجاريّة

تبيّن أنّ:

٦٠٪ من المؤسّسات التّجاريّة لم تُجبْ عن هذا السّؤال، أمّا التي أجابت فتتوزّع بالشّكل الآتي:

- ٢٠٪ من المؤسّسات التّجاريّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ١ و١٥٪.
- ١٣٪ من المؤسّسات التّجاريّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٤١ و٧٠٪.
- ٧٪ من المؤسّسات التّجاريّة اعتبرت أنّها تجدّدت تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٢٦ و٤٠٪.

المعدّل العامّ بالنّسبة للتجدّد التّكنولوجيّ في المؤسّسات التّجاريّة المعنيّة بالتّجدّد: ٣٠,٨٪.

* واضح أنّ التّجدّد التّكنولوجيّ حصل خلال السّنوات الخمس الماضية في مؤسّسات المكاتب. وإذا ربطنا هذا الوضع بما رأينا سابقاً – أي أنّ «الكومبيوتر» هو التّكنولوجيا

الحديثة التي أدخلت على المؤسّسات – نفهم أنّ غالبيّة المكاتب بذلت جهداً وافياً خلال السّنوات الخمس الماضية لتجهيز نفسها بهذه التّكنولوجيا المتطوّرة.

ب- نسبة التّجدّد خلال السّنوات الخمس الأخيرة على صعيد إدخال إختصاصيين في اختصاصات جديدة إلى المؤسّسة بالنّسبة لمجموع العاملين فيها

نلاحظ بشكل عامّ أنّ:

- ٥٦٪ من المؤسّسات لم تُجبْ عن هذا السّؤال.

من الذين أجابوا:

- ٢١٪ من المؤسّسات اعتبرت أنّ نسبة الإختصاصيين في اختصاصات جديدة، الذين أدخلوا إليها خلال السّنوات الخمس الأخيرة من مجموع العاملين فيها سنة ٩٧، تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪.
- ١٤٪ من المؤسّسات اعتبرت أنّ نسبة الإختصاصيين في اختصاصات جديدة الذين أدخلوا إليها خلال السّنوات الخمس الأخيرة من مجموع العاملين فيها سنة ٩٧، تتراوح بين ١٪ و١٥٪.
- ٥٪ من المؤسّسات اعتبرت أنّ نسبة الاختصاصين في اختصاصات جديدة الذين أدخلوا إليها خلال السّنوات الخمس الأخيرة من مجموع العاملين فيها سنة ٩٧، تتراوح بين ٤١٪ و٧٠٪.
- ٤٪ من المؤسّسات اعتبرت أنّ نسبة الاختصاصيين في اختصاصات جديدة الذين أدخلوا إليها خلال السّنوات الخمس الأخيرة من مجموع العاملين فيها سنة ٩٧، تتراوح بين ٢٦٪ و٤٠٪.

ويبلغ المعدّل العامّ للاختصاصيين الجدد من مجموع العاملين في المؤسّسات المعنيّة ٢٣,٨٪.

VII - التّطوّر المرتقب للمؤسّسة خلال السّنوات الخمس المقبلة (١٩٩٨-٢٠٠٣) على مستويات: الرأسمال-كميّات الإنتاج-القيمة المضافة-اليدالعاملة

على المستطلع تحديد ما إذا كان التّطوّر إيجابيّاً أو سلبيّاً بتقدير معدّل الزيادة أو النقصان بين ٩٨ و٢٠٠٣ باعتبار هذا المعدّل -١- نهاية ١٩٩٧.

جاءت الأجوبة كالآتي:

عوامل الإنتاج في المؤسّسة	نهاية ١٩٩٧	سنة ٢٠٠٣
الرأسمال المتداول	١	١,٦
السّلع المنتجة	١	١,٧
السّلع المباعة	١	١,٦
الخدمات المقدّمة أو المزاولة	١	١,٧
الكادرات الإداريّة العليا	١	١,٢
الكادرات الإداريّة الوسطى	١	١,٢
الكادرات الفنيّة والتّكنولوجيّة العليا	١	١,٤
الكادرات الفنيّة والتكنولوجيّة الوسطى	١	١,٥
المهن الفنيّة والتّكنولوجيّة المختصّة	١	١,٣
المهن الفنيّة البسيطة (العمّال البسيطون)	١	١,٥
المهن الإداريّة المختصّة	١	١,٢
العاملون في الخدمات البسيطة	١	١,٣

لا تنتظر المؤسّسات أيّ تطوّر سلبيّ في جميع المستويات المطروحة والأبرز هو:

- أنّ ٩٨٪ يترقّبون تطوّر الرأسمال المتداول بعلامة ١,٦.
- ٧٥٪ يترقّبون تطوّر الخدمات المقدّمة بعلامة ١,٧.
- ٦٧٪ يترقّبون تطوّر السّلع المباعة بعلامة ١,٦.
- ٣٩٪ يترقّبون تطوّر السّلع المنتجة بعلامة ١,٧.

على صعيد اليد العاملة: ٢١٪ يترقّبون تطوّر الكادرات الفنّيّة/التّكنولوجيّة الوسطى بعلامة ١,٥ و٢٥٪ يترقّبون تطوّر الكادرات الفنّيّة والتّكنولوجيّة العليا بعلامة ١,٤.

في المؤسّسات الصّناعيّة:

- ١٠٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الرأسمال المتداول بعلامة ١,٤.
- ٩١٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر السّلع المباعة بعلامة ١,٣.
- ٩١٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر العاملين في الخدمات البسيطة بعلامة ١,٣.
- ٨٦٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الخدمات المقدّمة أو المزاولة بعلامة ١,٤.
- فيما: ٥٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الكادرات العليا بعلامة ١,٣.

في مؤسّسات المكاتب:

- ٩٥٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الرأسمال المتداول بعلامة ٢,٠ (أي الضّعف).
- ٩٥٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الخدمات المقدّمة أو المزاولة بعلامة ٢,٠ (أي الضّعف).
- ٨٥٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر العاملين في الخدمات البسيطة بعلامة ١,٢.
- ٦٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الكادرات الإداريّة العليا بعلامة ١,٢.
- فيما: ٤٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر المهن الفنّيّة والتّكنولوجيّة المختصّة بنسبة ١,٤.

المؤسّسات التّجاريّة:

- ١٠٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الرأسمال المتداول بعلامة ١,٤.
- ١٠٠٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر العاملين في الخدمات البسيطة بعلامة ١,٣.
- ٩٣٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر السّلع المباعة بعلامة ١,٥.
- فيما: ٣٣٪ من المؤسّسات تترقّب تطوّر الخدمات المقدّمة أو المزاولة بعلامة ١,٤.

VIII- التطوّر المرتقب للمؤسّسة خلال السّنوات الخمس المقبلة (١٩٩٨-٢٠٠٣) على مستويي التّكنولوجيا والاختصاصات المهنيّة

أ- على صعيد التكنولوجيا

سوف يستمرّ «الكومبيوتر» كونه «التّكنولوجيا» الحديثة التي ستدخل إلى المؤسّسات في السّنوات الخمس المقبلة. هذا ما تقرّ به ٢٨٪ من أجوبة المؤسّسات منها: ٣٢٪ مؤسّسات صناعيّة، ٢٥٪ مؤسّسات مكاتب و٢٧٪ مؤسّسات تجاريّة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجمل النّسب التي، إلى جانب «الكومبيوتر»، حدّدت تكنولوجيّات معلوماتيّة أخرى من نوع آلات حاسبة جديدة (٢٪)، برامج «كومبيوتر» (٢٪)، ألأنترنيت (٢٪)، أنظمة معلوماتيّة جديدة (٢٪)، ترتفع قليلاً نسبُ الذين سوف يطوّرون تكنولوجيا مؤسّساتهم خلال السّنوات الخمس المقبلة.

من ناحية أخرى، لاحظنا أنّ ١٨٪ من المؤسّسات الصّناعيّة سوف تدخل «الفاكس»، و٩٪ سوف يدخلون مكنات طباعة إلى مؤسّساتهم إلى جانب «الكومبيوتر». كذلك ١٠٪ من مؤسّسات المكاتب سوف يدخلون آلات التّصوير (photocopieuses) و١٠٪ سيتجدّدون كليّاً أو سوف يدخلون «أيّ شيء جديد» إلى مؤسّساتهم. فيما يتعلّق بالمؤسّسات التّجاريّة، هناك ١٣٪ قالوا «أنّهم سوف يدخلون «المكننة العامّة» في نظام عملهم خلال السّنوات الخمس المقبلة.

أمّا في ما يعود لنسبة التجدّد التّكنولوجيّ المرتقب خلال السّنوات الخمس المقبلة، فيمكن الاشارة إلى ما يأتي:

٢٣٪ من المؤسّسات تنتظر تطوّراً تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ١٦ و٢٥٪ من مجمل وسائل وتقنيّات العمل فيها، فيما ٤٢٪ من المؤسّسات لم تُجبْ عن هذا السّؤال. كما نلاحظ أنّ ٢٥٪ من مؤسّسات المكاتب تنتظر تطوّراً تكنولوجيّاً بنسبة تتراوح بين ٤١ و٧٠٪ ويبلغ متوسّط نسبة التّطوّر التّكنولوجيّ في المؤسّسات المعنيّة بهذا التّطوّر ٣٨,٢٪.

ب- على صعيد إدخال إختصاصيين في اختصاصات جديدة خلال السّنوات الخمس المقبلة

نلاحظ بشكل عامّ أنّ:

- نسبة كبيرة من المؤسّسات لم تُجبْ عن هذا السّؤال (٥٨٪)، وهم ٥٥٪ من مؤسّسات الصّناعة والمكاتب و٦٧٪ من المؤسّسات التّجاريّة.
- التّطوّر المرتقب للاختصاصيين في اختصاصات جديدة خلال السّنوات الخمس المقبلة من مجموع العمّال المرتقب سنة ٢٠٠٣ سوف يتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ برأي ١٩٪ من المؤسّسات.
- إن معدّل التّطوّر في المؤسّسات المعنيّة به سوف يبلغ ٢٥,٩٪

IX- أساليب تأمين الاختصاصين اللازمين للقيام بالمهامّ المهنيّة المختلفة في المؤسّسة

١- **الأسلوب الأوّل**: تختار المؤسّسة الذين تتوافر فيهم المواصفات الشّخصيّة والمهنيّة المطلوبة من بين المختصّين في مجال محدّد، مع التّركيز على:

- الاختصاص فقط
- الاختصاص والخبرة.
- وتحدّد المؤسّسة: إذا ما كان هذا الأسلوب معتمداً عام ١٩٩٢، هل هو معتمد حاليّاً أو سوف يكون معتمداً في المستقبل (عام ٢٠٠٣).

خيار على أساس الاختصاص فقط.

أ- عام ١٩٩٢

- ٨٤٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **لم يكنْ معتمداً**.

وتصل هذه النسبة إلى: ١٠٠٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٧٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
٧٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

- ٢٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **كان معتمداً دائماً**.
- ٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **كان معتمداً غالباً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

- ٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **كان معتمداً بعض الأحيان**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

ب- حاليّاً

- ٨٨٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **غير معتمد**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٠٠٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٨٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
٨٠٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

- ٠٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **معتمد دائماً**.
- ٥٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **معتمد غالباً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

- ٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصيين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **معتمد بعض الأحيان**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
٧٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

ج- في المستقبل (أفق ٢٠٠٣)

* ٨٨٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **سوف يكون غير معتمد.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٠٠٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٨٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
٨٠٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

* ٠٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **سوف يكون معتمداً دائماً.**
* ٥٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **سوف يكون معتمداً غالباً.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

* ٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص فقط» **سوف يكون معتمداً بعض الأحيان.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.
٧٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

خيار على أساس الاختصاص والخبرة

أ- عام ١٩٩٢

* ٥١٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **كان غير معتمد.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ٨٠٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.
٤١٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٤٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٢١٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **كان معتمداً دائماً.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ٣٢٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٣٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٢١٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **كان معتمداً غالباً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.
١٨٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.
٣٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **كان معتمداً بعض الأحيان**.

ب- حالياً

* ٤٩٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **غير معتمد حالياً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ٨٠٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة
٤١٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة
٣٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٣٢٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **معتمد دائماً حالياً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ٤١٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة
٤٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ١٨٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **معتمد غالباً حالياً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة
١٨٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة
٢٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٢٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» **معتمد بعض الأحيان حالياً.**

ج- في المستقبل (أفق ٢٠٠٣)

تبيّن أنّ أجوبة المؤسّسات التي تتوقّع أنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» سوف يكون غيرَ معتمدٍ، معتمداً دائماً، معتمداً غالباً أو غيرَ معتمدٍ، هي نفسها كما جاءت في (حاليّاً) أي إنّه غير متوقّع من قبل المؤسّسات أي تغيير في مستقبل ٢٠٠٣، فيما يعود لهذا الأسلوب في تأمين الاختصاصات.

٢- **الأسلوب الثّاني:** تختار المؤسّسة الذين تتوافر فيهم المواصفات الشّخصيّة والمهنيّة المطلوبة **دون التّركيز على اختصاصهم، بل على خبرتهم** في ممارسة الوظيفة المطلوبة.

أ- عام ١٩٩٢

* ٦٣٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **كان غيرَ معتمد.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ٤٧٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

٦٤٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٧٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ١٩٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **كان معتمداً دائماً.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ٣٢٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٢٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

صفر٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

* ٥٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **كان معتمداً غالباً.**

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

٥٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٣٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

• ١٢٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **كان معتمداً بعض الأحيان**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

٩٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

ب- حاليّاً

• ٦٧٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **غير معتمد حاليّاً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ٨٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

٦٨٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٤٧٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

• ١٩٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الخبرة فقط» **معتمد دائماً حاليّاً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ٤١٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٤٥٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

• ٤٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» معتمد غالباً حاليّاً.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

صفر٪ لدى مؤسّسات الصّناعيّة.

صفر٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

• ١١٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم على أساس الاختصاص والخبرة» معتمد بعض الأحيان حاليّاً.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٣٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

١٠٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

١٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

ج- في المستقبل (أفق ٢٠٠٣)

هنا أيضاً تبيّن أنّ أجوبة المؤسّسات التي تتوقّع أنّ «أسلوب تأمين الاختصاصين واختيارهم الخبرة فقط» سوف يكون غير معتمد، معتمداً دائماً، معتمداً غالباً أو غير معتمد، هي نفسها كما جاءت في (حاليّاً)، أي إنّه غير متوقّع من قبل المؤسّسات، أي تغيير في مستقبل ٢٠٠٣، فيما يعود لهذا الأسلوب في تامين الاختصاصات.

٣- الأسلوب الثّالث: خيار التّدريب للمختّصين في المجال المهنيّ المعنيّ: وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- إمّا التّدريب قبل مزاولة الوظيفة فقط وإمّا التّدريب وفقاً للحاجة. وإمّا التّدريب بشكل مستمرّ. وفي الحالات الثلاث يكون داخل المؤسّسة أو خارجها.

تبيّن لنا أنّ الخيار الأوّل هو الأكثر رواجاً (التّدريب قبل مزاولة الوظيفة فقط) أما الخياران الثاني والثالث فقاعدة الأجوبة صغيرة جدّاً ونسبها غير قابلة للتّحليل.

خيار التّدريب داخل المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة

أ- عام ١٩٩٢

* ٩١٪ من المؤسّسات قالوا إنّ التّدريب داخل المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة **لم يكنْ خياراً معتمداً**.

وتصل هذه النّسبة إلى: ١٠٠٪ لدى المؤسّسات التّجاريّة.

٩٥٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة.

٨٠٪ لدى مؤسّسات المكاتب.

* ٢٪ من المؤسّسات قالوا إنّ التّدريب داخل المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة **كان معتمداً دائماً**. وهم يمثّلون ٥٪ من مؤسّسات المكاتب.

• ٤٪ من المؤسّسات قالوا إنّ التّدريب داخل المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة **كان معتمداً غالباً**. وهم يمثّلون ١٠٪ من مؤسّسات المكاتب.

• ٤٪ من المؤسّسات قالوا إنّ التّدريب داخل المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة **كان معتمداً بعض الأحيان**. وتصل النّسبة إلى ٥٪ لدى المؤسّسات الصّناعيّة والمكتبيّة.

إذاً بعضُ مؤسّسات المكاتب كان تعمل بهذا الأسلوب منذ ٥ سنوات.

ب- حاليّاً

• لم يتغيّر الأسلوب، والأجوبةُ تدلّ على أنّ هذا الخيار ما يزال غيرَ معتمدٍ بالنّسب نفسها.

• لم تعتبر أيّة مؤسّسة أنّ هذا الخيار معتمد دائماً حاليّاً.

• ٥٪ من المؤسّسات اعتبروه معتمداً غالباً حاليّاً، منها ١٥٪ مؤسّسات المكاتب.

• لم يتغيّر شيء فيما يخصّ الذين اعتبروا هذا الخيار معتمداً حاليّاً بعض الأحيان وهم نفسهم كما كانوا منذ ٥ أعوام.

ج- في المستقبل (أفق ٢٠٠٣)

جاءت الأجوبة متطابقة تماماً مع (حاليّاً).

ممّا يجعلنا نلاحظ غياب أيّ تصوّر مستقبليّ لأساليب اختيار الأخصائيين والذين يفترض تقدّمهم داخل المؤسّسة.

خيار التّدريب خارج المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة.

١٠٠٪ من المؤسّسات قالوا إنّ «التّدريب خارج المؤسّسة قبل مزاولة الوظيفة» لم يكن معتمداً عام ١٩٩٢، وهو غير معتمد حاليّاً وغير متوقّع أن يكون معتمداً عام ٢٠٠٣.

X- ما هي طريقة التّوظيف المعتمدة حالياً؟ (١٩٩٨) في المؤسّسة مقارنة مع ما كان سنة ١٩٩٢ ومع ما هو مرتقب للسّنوات المقبلة (أفق٢٠٠٣)

الطريقة المعتمدة	١٩٩٢ ٪	١٩٩٨ ٪	٢٠٠٣ ٪
صاحب العمل يقوم بإجراءات التّوظيف بنفسه	٧٤	٧٤	٦٨
رئيس كلّ قسم في المؤسّسة يقوم بهذه الإجراءات	٥	٧	٥
هناك شخص مسؤول في المؤسّسة عن إجراءات التّوظيف	١٢	١١	١١
هناك شخص مسؤول في كلّ قسم عن هذه الإجراءات	٢	٢	٢
يوجد مكتب توظيف داخل المؤسّسة	٥	٥	١٢
تتعامل المؤسّسة مع مكتب توظيف مختصّ يعمل خارجها ومستقلاً عنها	٢	٢	٢

واضح من هذا الجدول أنّ الطريقة الأكثر اعتماداً كانت وما تزال التّوظيف من خلال صاحب العمل، كما متوقّع أن تسجّل بعض الانخفاض في حدود عام ٢٠٠٣. يأتي في المرتبة الثانية «شخص مسؤول في المؤسّسة عن إجراءات التّوظيف»؛ وهاتان المرتبتان هما حاليّاً الأكثر اعتماداً.

في المستقبل، سوف تبقى الطريقة الأكثر اعتماداً، وإن بنسبة أقل، من خلال صاحب العمل. لكن، نلاحظ أنّ ١٢٪ يتوقّعون إدخال مكاتب توظيف داخل المؤسّسة و١١٪ يتوقّعون أن يكون هناك شخص مسؤول عن إجراءات التّوظيف داخل المؤسّسة.

XI- الأبحاث والدّراسات والتّخطيط في المؤسّسة

هل تعتمد المؤسّسة منهجيّة البحث والتّخطيط لتطوير نشاطها؟ وفي حال كانت تعتمد هذه المنهجيّة، فما هي الطريقة المعتمدة حاليّاً بالمقارنة مع ما كان راهناً سنة ١٩٩٢؟ وما هو المرتقب للسّنوات المقبلة؟

الطريقة المعتمدة	١٩٩٢ ٪	١٩٩٨ ٪	٢٠٠٣ ٪
صاحب العمل يقوم بمهامّ التّخطيط بنفسه	٦٣	٦٣	٦١
تقوم الإدارة بنفسها بمهامّ البحث والتّخطيط	١٦	١٨	١٤
لا تعتمد المؤسّسة منهجيّة البحث والتّخطيط	١١	٩	٩
تقوم الإدارة بمهامّ البحث والتّخطيط وتستدعي اختصاصين أو تطلب دراسات لمساعدتها في هذه المهامّ	٥	٥	٥
يوجد مكتب خاصّ داخل المؤسّسة يُعنى بشؤون البحث والتّخطيط	٥	٥	٧
يوجد مكتب خاصّ في كلّ قسم من أقسام المؤسّسة يُعنى بهذه الشؤون	–	–	–
تتعامل المؤسّسة بشكل مستمرّ مع مكتب دراسات مختصّ أو أكثر في مجالات البحث والتخطيط	–	–	٤

– نسب ضئيلة من المؤسّسات لا تعتمد منهجيّة البحث والتّخطيط وقد انخفضت بين ١٩٩٢ و١٩٩٨ ومتوقّع أن تبقى على هذه الحالة عام ٢٠٠٣.

– كان وما يزال أرباب العمل يتولّون بنفسهم مهامّ التّخطيط ومتوقّع أن يستمرّوا بهذا الدور.

– نسجّل توقّع المؤسّسات تطوّر وجود مكتب خاصّ داخلها يُعنى بشؤون البحث والتّخطيط.

دخول التّكنولوجيا إلى مؤسّسات التّعليم العامّ والمهنيّ والجامعيّ

أعدّ الدّراسة وأدارها وأشرف على تنفيذها: **عبدو القاعي**
نفّذت الدّراسة: **مؤسّسة ريتش-ماس**
كتب التّقرير: **عبدو القاعي وسوزان عازار**
نسّق النّص: **عبدو القاعي**
أجريت المقابلات الميدانيّة بين أوّل تشرين الأوّل ١٩٩٨ وآخر كانون الثّاني ١٩٩٩.

أجرت مؤسّسة «ريتش ماس» خلال تشرين الأوّل وكانون الأوّل ١٩٩٨ وكانون الثّاني ١٩٩٩ دراسة بهدف استكشاف حركة المسارين التّعليميّ والتّربويّ في المؤسّسات التّعليميّة العامّة والمهنيّة. وتمّ التّركيز على تبيان اتّجاهات التّطوّر فيها لجهة أنواع الاختصاصات التي تعدّ لها ووسائل التّعليم التي تعتمدها، وعلى إبراز الآليّات المعتمدة في مجالات الارشاد والتّوجيه بأبعادها جميعاً، تسهيلاً لبناء الخيارات المهنيّة بما يتوافق مع حركة تطوّر المعارف وبنيات العمل. كما تناولت الدّراسة أنواع العلاقات التي تقيمها المؤسّسات المعنيّة في ما بينها، ومع الأهالي والمؤسسات المهنيّة.

نُفّذت الدّراسة بواسطة المقابلة المباشرة مع مسؤولين عن عيّنة من المدارس الرّسميّة والخاصّة، والمعاهد التّقنيّة الرّسميّة والخاصّة، والجامعات الخاصّة. وقد شملت العيّنة: ٩٠ مدرسة، ١١ معهداً مهنيّاً و٦ جامعات خاصّة.

تمثّل العيّنة الواقع التّعليميّ في لبنان من حيث توزّع المؤسّسات التّعليميّة بين القطاعين الرّسميّ والخاصّ، وبين المناطق الجغرافيّة المختلفة، ونوع التّعليم والمراحل التّعليميّة، إلاّ في ما يعود للتّعليم العالي حيث اقتصرت الدّراسةُ على الجامعات الخاصّة.

وقد توزّعت العيّنة وفقاً للأثقال الآتية:

• نوع التّعليم

نوع التّعليم	رسميّ	خاصّ	المجموع
عامّ	٤١٪	٤٢٪	٨٣٪
مهنيّ أو تقنيّ	٤٪	٧٪	١٠٪
جامعيّ	–	٧٪	٧٪
المجموع	٤٥٪	٥٥٪	١٠٠٪

• مراحل التّعليم العامّ ما قبل العالي

مراحل التّعليم	رسميّ	خاصّ
قبل الابتدائيّ	١٨٪	٨١,٩٪
ابتدائيّ	٣١,٤٪	٦٨,٦٪
متوسّط	٣١٪	٦٩٪
ثانويّ	٢٢,٨٥٪	٧٧,٢٪
المجموع	٢٧,٨٪	٧٢,٢٪

• مراحل التّعليم التّقنيّ

	رسميّ	خاصّ
تقنيّ قبل العالي	٣٥,٥٪	٦٤,٥٪
تقنيّ عالٍ	٧٠,٨٪	٢٩,٢٪
المجموع	٥٢,٢٪	٤٧,٧٪

• مراحل التّعليم الجامعيّ

إجازة وجدارة	٩٠,٦٪
ماجستير أو دبلوم دراسات معمّقة	٦٪
دكتوراه	٣,٤٪

١ - أنواع الاختصاصات في المعاهد المهنية والجامعات وتطوّرها عبر الزمن

تراجع عدد الطلاّب المنتسبين إلى الجامعات الخاصّة في جميع الاختصاصات بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، ما عدا الاختصاصاتِ الطّبيّةَ والصّحيّة حيث بلغت نسبة الزيادة في هذا المجال ١٦٦,٥٪. أمّا نسب التراجع في عدد الطلاّب في الاختصاصات الباقية فبلغت ٣٧,٩٪ بالنّسبة للأدب والإنسانيّات والفلسفة واللغات والتّربية والفنون، و٢٢,٨٪ بالنّسبة للاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة، و١٤,٥٪ بالنّسبة للاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة، و٢,٧٪ بالنّسبة للعلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة والحقوق والسكريتاريا والتّكنولوجيّات المرتبطة بها.

وفي العام ٢٠٠٣، يتوقّع المسؤولون عن هذه الجامعات زيادةَ عدد الطلاّب في جميع الاختصاصات، لا سيّما منها الهندسيّة والتّكنولوجيّة حيث يرتقبون زيادة بنسبة ٥٦,٨٪. أمّا الزّيادات المرتقبة في الاختصاصات الباقية فتبلغ ٢٢,٩٪ بالنّسبة للأدب والانسانيّات والفلسفة واللغات والتّربية والفنون، و٢١,٩٪ بالنّسبة للاختصاصات الطّبيّة والصّحيّة المختلفة، و١٩,٢٪ بالنّسبة للعلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة والحقوق والسكريتاريا والتّكنولوجيّات المرتبطة بها، و١٤,٩٪ بالنّسبة للاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة (جدول ١-١).

جدول ١-١: تطوّر عدد الطلاّب في الجامعات الخاصّة وفقاً لأنواع الاختصاصات بين ١٩٩٣ و١٩٩٨ والتّطوّر المتوقّع عام ٢٠٠٣

أنواع الاختصاصات	نسبة الزّيادة في عدد الطلاّب	
	١٩٩٨/١٩٩٣	٢٠٠٣/١٩٩٨
إنسانيّات: أدب، فلسفة، تربية، علم نفس، لغات، موسيقى، نحت،...	٪٣٧,٩	٪٢٢,٩
إجتماع، إقتصاد، إدارة، حقوق، محاسبة، سكريتاريا، والتّكنولوجيّات المرتبطة بها	٪٢,٧	٪١٩,٢
الاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة	٪٢٢,٨	٪٥٦,٨
الاختصاصات الطّبيّة والصّحيّة المختلفة	٪١٦٦,٥	٪٢١,٩
الاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة	٪١٤,٥	٪١٤,٩

في ما يتعلّق بالتّعليم المهنيّ العالي، تضاعف تقريباً بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، عددُ الطلاّب المنتسبين إلى الاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة والتّقنيّة والآليّة، بينما ارتفع عدد الطلاّب في الاختصاصات الأخرى ارتفاعاً ضئيلاً. وبلغت نسبة الزّيادة ١٢٢٪ بالنّسبة للاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة، و١٠٦,٨٪ بالنّسبة للاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة، و١٢,٥٪ بالنّسبة للعلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة والحقوق والمحاسبة والسكريتاريا والتّكنولوجيّات المرتبطة بها.

ويرتقب المسؤولون عن مؤسّسات التّعليم التّقنيّ العالي استمرار الزّيادة في عدد الطلاّب في العام ٢٠٠٣ بنسب مختلفة: ٣٥٪ في العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة والحقوق والمحاسبة والسكريتاريا والتّكنولوجيّات المرتبطة بها، و٢٠,٨٪ في الاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة، و٨٢٪ بالنّسبة للاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة (جدول ١-٢).

أمّا في ما يتعلّق بالتّعليم المهنيّ ما قبل العالي، فقد ارتفع عدد التّلامذة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨ بنسب بلغت ١٥,١٪ في العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة

والحقوق والمحاسبة والسكريتاريا والتّكنولوجيّات المرتبطة بها، و٣٢,٧٪ في الاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة، و٣٤,٩٪ في الاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة. ويرتقب المسؤولون ارتفاعاً في عدد التّلامذة عام ٢٠٠٣ بنسب تتراوح بين ٢٠,٥٪ في الاختصاصات الهندسيّة والتّكنولوجيّة المختلفة، و٤٤,٨٪ في العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاداريّة والحقوق والمحاسبة والسكريتاريا والتكنولوجيّات المرتبطة بها (جدول ١-٢).

جدول ١-٢: تطوّر عدد الطلاّب في التّعليم المهنيّ وفقاً لأنواع الاختصاصات بين ١٩٩٣ و١٩٩٨ والتّطوّر المتوقّع عام ٢٠٠٣

أنواع الاختصاصات	مهنيّ عال		مهنيّ قبل العالي	
	١٩٩٨/١٩٩٣	١٩٩٨/٢٠٠٣	١٩٩٣/١٩٩٨	١٩٩٨/٢٠٠٣
إدارة، محاسبة، سكريتاريا، والتكنولوجيّات المرتبطة بها	١٢,٥٪	٣٥٪	١٥,١٪	٤٤,٨٪
الاختصاصات الهندسيّة والتكنولوجيّة المختلفة	١٢٢٪	٢٠,٢٪	٣٢,٧٪	٢٠,٥٪
الاختصاصات التّقنيّة والآليّة واليدويّة المختلفة	١٠٦,٨٪	٨,٢٪	٣٤,٩٪	٢٣,٣٪
غيره	–	–	٢١٦,٩٪	٢١,٤٪

٢- وسائل التّعليم المعتمدة وتطوّرها عبر الزمن

٢-١: التّعليم العام ما قبل العالي

بشكل عام، تبقى الوسائل المعتمدة، في التّعليم العام ما قبل العالي في لبنان تقليديّة، لكنّه من المرتقب التّحوّل إلى اعتماد الوسائل الحديثة في المستقبل القريب. فقد أعلن المسؤولون عن التّعليم العامّ ما قبل العالي أنّ الوسائل التي اعتُمدت حتّى اليوم وبشكل دائم هي تقليديّة كاللوح والطبشور والكتب (٨١٪ عام ٩٣ و٧٣٪ عام ٩٨)، بينما بقي اعتماد الوسائل السّمعيّة والبصريّة والأنشطة التّربويّة الحديثة المختلفة ضعيفاً، مع أنه شهد تقدّماً في العام ١٩٩٨مقارنة مع العام ١٩٩٣. فاعتماد بعض هذه الوسائل

كان خجولاً كالفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (اعتمدت أحياناً في ٣٤٪ من المدارس عام ١٩٩٢–١٩٩٣، وغالباً في ٢٣٪ من المدارس عام ١٩٩٨ وأحياناً في ٢٤٪ منها) والزّيارات والمقابلات في المحيط (اعتمدت أحياناً في ٢٧٪ من المدارس عام ١٩٩٢–١٩٩٣ وفي ٢١٪ منها عام ١٩٩٧–١٩٩٨)، وضعيفاً جدّاً بالنّسبة لوسائل أخرى لم تعتمد قطّ كالأدوات والمعدّات الآليّة الميكانيكيّة أو الاكتروميكانيكيّة (٧٨٪ عام ١٩٩٣ و٧٤٪ عام ١٩٩٨)، والأدوات والمعدّات الالكترونيّة (٧٦٪ عام ١٩٩٣ و٧٠٪ عام ١٩٩٨)، والتّدريب في مؤسّسات العمل (٧٠٪ عام ١٩٩٣ و٦٣٪ عام ١٩٩٨)، والكومبيوتر (٦٣٪ عام ١٩٩٣ و٤٠٪ عام ١٩٩٨)، وآلة عرض الشّفائف (٥٩٪ عام ١٩٩٣ و٤٨٪ عام ١٩٩٨)، وآلة عرض الرّقائق (٦٥٪ عام ١٩٩٣ و٤٥٪ عام ١٩٩٨)، والبحث الأرشيفيّ (٦١٪ عام ١٩٩٣ و٤٩٪ عام ١٩٩٨).

أمّا في المستقبل القريب فيرتقب المسؤولون أن يضعف اعتماد الوسائل التّقليديّة بشكل دائم (٤١٪) لمصلحة وسائل وأنشطة أخرى كالفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (٦٦٪)، والكومبيوتر (٦٩٪)، وآلة عرض الشّفائف (٤٨٪)، والزّيارات والمقابلات في المحيط (٤٦٪). إلاّ أنّهم يرتقبون أن يبقى دور وسائل أخرى ضعيفاً، أي ألاّ تستعمل أبداً في التّعليم العام ما قبل العالي: التّدريب في مؤسّسات العمل (٤٨٪)، أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو الكتروميكانيكيّة (٥١٪)، الأدوات والمعدّات الالكترونيّة (٥٠٪)، والبحث الأرشيفيّ (٣٧٪) (جدول ٢–١).

وتختلف الوسائل التّعليميّة باختلاف قطاع التّعليم إذ ترتفع نسب اعتماد الوسائل الحديثة بشكل ملحوظ في القطاع الخاصّ مقارنةً مع القطاع العامّ. ويرتقب المسؤولون ارتفاع نسب اعتماد هذه الوسائل في المستقبل القريب في القطاعين، لكنّهم يتوقّعون أن يكون التّحوّل في القطاع الخاصّ نحو الوسائل الحديثة أسرع منه في القطاع الرّسميّ.

في العام الدّراسيّ ١٩٩٢–١٩٩٣ اعتمدت بشكل دائم وسائل الايضاح التّقليديّة في المدارس الرّسميّة (٩٣٪ مقابل ٦٨٪ في المدارس الخاصّة)، ولم تعتمد قطّ في هذه المدارس الأدوات والمعدّات الآليّة والميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة (٩٨٪ مقابل ٥٩٪ في المدارس الخاصّة) والأدوات الالكترونيّة (٩٨٪ مقابل ٥٥٪ في المدارس

جدول ٢-١: الوسائل التعليميّة المعتمدة في مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢-١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

نوع الوسائل	١٩٩٢ - ١٩٩٣				١٩٩٧ - ١٩٩٨				٢٠٠٢ - ٢٠٠٣			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (لوح،...)	٪٨١	٪١٣	٪١	٪٦	٪٧٣	٪١٦	٪٧	٪٤	٪٤١	٪٢٢	٪٢٤	٪١٢
زيارات ومقابلات في المحيط	٪٢٢	٪٦	٪٢٧	٪٤٥	٪٢٤	٪١٠	٪٢١	٪٤٤	٪٤٠	٪٢٠	٪١٢	٪٢٨
أدوات يدويّة يتم استعمالها في مجال الاختصاص	٪٢٠	٪١٧	٪١٧	٪٤٥	٪٢٩	٪١٨	٪١٠	٪٤٣	٪٤٦	٪١٨	٪١٠	٪٢٧
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	٪١٧	٪٧	٪٣٤	٪٤٢	٪٢٩	٪٢٣	٪٢٤	٪٢٣	٪٦٦	٪٢٠	٪٣	٪١١
كومبيوتر	٪١٦	٪٨	٪١٣	٪٦٤	٪٣٧	٪١٢	٪١١	٪٤٠	٪٦٩	٪١٤	٪١	٪١٦
تدريب في مؤسّسات العمل	٪١٥	٪٢	٪١٣	٪٧٠	٪١٩	٪٧	٪١١	٪٦٣	٪٢٦	٪١٨	٪٩	٪٤٨
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	٪١٤	٪٧	٪٢٠	٪٥٩	٪١٧	٪١١	٪٢٤	٪٤٨	٪٤٨	٪١٨	٪١٠	٪٢٤
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	٪١١	٪٥	٪١٩	٪٦٥	٪١٣	٪١٠	٪٢٢	٪٥٤	٪٤٠	٪٢٠	٪١٠	٪٣٠
البحث الأرشيفيّ	٪٩	٪٧	٪٢٣	٪٦١	٪١٤	٪١٧	٪١٤	٪٥٤	٪٢٩	٪٢٠	٪١٤	٪٣٧
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	٪٥	—	٪١٧	٪٧٨	٪٦	٪١٠	٪١٠	٪٧٤	٪٢٣	٪١٣	٪١٢	٪٥١
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	٪٣	٪١	٪١٩	٪٧٦	٪٩	٪٨	٪١٣	٪٧٠	٪٢٠	٪٢١	٪٩	٪٥٠

الخاصّة)، والكومبيوتر (٨٩٪ مقابل ٣٩٪ في المدارس الخاصّة)، والتّدريب في مؤسّسات العمل (٨٩٪ مقابل ٥٢٪ في المدارس الخاصّة)، وآلة عرض الرّقائق (٨٤٪ مقابل ٤٥٪ في المدارس الخاصّة)، والبحث الأرشيفيّ (٨٠٪ مقابل ٤٣٪ في المدارس الخاصّة)، وآلة عرض الشّفائف (٨٤٪ مقابل ٣٤٪ في المدارس الخاصّة)، والزّيارات والمقابلات في المحيط (٦٤٪ مقابل ٢٠٪ في المدارس الخاصّة)، والفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (٦٦٪ مقابل ٢٥٪ في المدارس الخاصّة) (ملحق الجداول، جدول ١).

في العام الدّراسيّ ١٩٩٧–١٩٩٨ اعتمدت بشكل دائم وسائل الايضاح التّقليديّة في المدارس الرّسميّة (٨٦٪ مقابل ٦١٪ في المدارس الخاصّة)، ولم تعتمد قطّ في هذه المدارس الأدوات والمعدّات الآليّة والميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة (٨٩٪ مقابل ٦١٪ في المدارس الخاصّة) والأدوات الالكترونيّة (٩١٪ مقابل ٥٠٪ في المدارس الخاصّة)، والكومبيوتر (٦٨٪ مقابل ١٣٪ في المدارس الخاصّة)، والتّدريب في مؤسّسات العمل (٨٠٪ مقابل ٤٨٪ في المدارس الخاصّة)، وآلة عرض الرّقائق (٦٨٪ مقابل ٤١٪ في المدارس الخاصّة)، والبحث الأرشيفيّ (٧٣٪ مقابل ٣٧٪ في المدارس الخاصّة)، وآلة عرض الشّفائف (٦٤٪ مقابل ٣٣٪ في المدارس الخاصّة)، والزّيارات والمقابلات في المحيط (٦٤٪ مقابل ٢٦٪ في المدارس الخاصّة)، والفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (٢٣٪ مقابل ١٥٪ في المدارس الخاصّة) (ملحق الجداول، جدول ٢).

في العام ٢٠٠٢–٢٠٠٣، يرتقب المسؤولون تدنّي نسب الاعتماد الدّائم على وسائل التّعليم التّقليديّة في القطاعين الرّسميّ (٤٨٪) والخاصّ (٣٥٪)، وتحسُن نسب اعتماد الوسائل والأنشطة الحديثة. ففي المدارس الخاصّة، يرتقبون اعتماد الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة بشكل دائم (٧٠٪ مقابل ٦١٪ في المدارس الرّسميّة)، والكومبيوتر (٨٠٪ مقابل ٥٧٪ في المدارس الرّسميّة)، وآلة عرض الشّفائف (٥٧٪ مقابل ٣٩٪ في المدارس الرّسميّة)، والأدوات اليدويّة في مجال الاختصاص (٥٩٪ مقابل ٣٢٪ في المدارس الرّسميّة)، والزّيارات والمقابلات في المحيط (٥٠٪ مقابل ٣٠٪ في المدارس الرّسميّة)، وآلة عرض الرّقائق (٤٣٪ مقابل ٣٦٪ في المدارس الرّسميّة). بينما يرتقبون في المدارس الرّسميّة عدم اعتماد الوسائل الآتية أبداً: التّدريب في مؤسّسات العمل (٥٧٪ مقابل ٣٩٪ في المدارس الخاصّة)، والأدوات والمعدّات الآليّة والميكانيكيّة

أو الالكتروميكانيكيّة (٥٧٪ مقابل ٤٦٪ في المدارس الخاصّة)، والأدوات الالكترونيّة (٥٩٪ مقابل ٤١٪ في المدارس الخاصّة)، والبحث الأرشيفيّ (٤٨٪ مقابل ٢٦٪ في المدارس الخاصّة) (ملحق الجداول، جدول ٣).

٢-٢: التّعليم المهنيّ والتّعليم الجامعيّ

في التّعليم المهنيّ، ترتفع نسبة اعتماد الوسائل والأنشطة التّطبيقيّة مقارنةً مع التّعليم العامّ ما قبل العالي، بينما تبقى الوسائل التّقليديّة معتمدة أيضاً بشكل دائم (٨٠٪ عام ١٩٩٣، و٧٠٪ عام ١٩٩٨). فقد اعتمدت بشكل دائم الأدوات والمعدّات الآليّة الميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة (٦٠٪ عام ١٩٩٣ و٥٠٪ عام ١٩٩٨)، والأدوات الالكترونيّة (٥٠٪ في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨)، والكومبيوتر (٥٠٪ في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨)، والأدوات اليدويّة في مجال الاختصاص (٥٠٪ عام ١٩٩٣ و٤٠٪ عام ١٩٩٨)، والفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (٤٠٪ في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨).

ويرتقب المسؤولون عن مؤسّسات التّعليم المهنيّ تراجع اعتماد وسائل التّعليم التّقليديّة في المستقبل القريب أي عام ٢٠٠٣، وتحسن نسب اعتماد الوسائل الحديثة لا سيّما التّقنيّة منها والتّكنولوجيّة بحيث تبقى ضعيفة نسبة المؤسّسات التي لن تعتمد أبداً هذه الوسائل. وهم يتوقّعون تدنّي نسبة اعتماد الوسائل التّقليديّة بشكل دائم (٣٣٪)، وارتفاع نسبة اعتماد الكومبيوتر، والأدويات اليدويّة في مجال الاختصاص، والفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة بشكل دائم (٧٨٪)، والأدوات والمعدّات الآليّة الميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة إلى ٦٧٪، والأدوات والمعدّات الالكترونيّة (٥٦٪).

كما يرتقب المسؤولون تحسّن نسب استعمال الوسائل والأنشطة الحديثة غير التقنيّة والتّكنولوجيّة بشكل دائم لكن بدرجة أقلّ: التّدريب في مؤسّسات العمل، والزّيارات والمقابلات في المحيط (٣٣٪)، وآلة عرض الشّفائف (٤٤٪) (جدول ٢-٢).

جدول ٢-٢: الوسائل التّعليميّة المعتمدة في مؤسّسات التّعليم المهنيّ خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢-١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

نوع الوسائل	١٩٩٢ - ١٩٩٣				١٩٩٧ - ١٩٩٨				٢٠٠٢ - ٢٠٠٣			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (لوح،...)	٨٠٪	١٠٪	١٠٪	—	٧٠٪	٢٠٪	١٠٪	—	٣٣٪	٢٢٪	٢٢٪	٢٢٪
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	٦٠٪	٢٠٪	١٠٪	١٠٪	٥٠٪	٢٠٪	١٠٪	٢٠٪	٦٧٪	١١٪	١١٪	١١٪
أدوات يدويّة يتم استعمالها في مجال الاختصاص	٥٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٪	٤٠٪	٢٠٪	١٠٪	٣٠٪	٧٨٪	—	١١٪	١١٪
كومبيوتر	٥٠٪	٢٠٪	١٠٪	٢٠٪	٥٠٪	٣٠٪	—	٢٠٪	٧٨٪	١١٪	—	١١٪
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	٥٠٪	١٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٪	١٠٪	٣٠٪	٥٦٪	١١٪	١١٪	٢٢٪
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	٤٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٤٠٪	٣٠	١٠٪	٢٠٪	٧٨٪	١١٪	—	١١٪
زيارات ومقابلات في المحيط	٣٠٪	٢٠٪	٤٠٪	١٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٣٪	—
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	٣٠٪	١٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٣٠٪	١٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٤٤٪	١١٪	٢٢٪	٢٢٪
تدريب في مؤسّسات العمل	٢٠٪	٢٠٪	٤٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٣٣٪	٤٤٪	١١٪	١١٪
البحث الأرشيفيّ	٢٠٪	١٠٪	٤٠٪	٣٠٪	٣٠	٢٠٪	٤٠٪	١٠٪	٢٢٪	٤٤٪	٣٣٪	—
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	١٠٪	٣٠٪	٤٠٪	٢٠٪	١٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٢٢٪	٢٢٪	٣٣٪	٢٢٪

أمّا في التّعليم الجامعيّ الخاصّ، فتتدنّى نسبة اعتماد الوسائل التّقليديّة مقارنةً مع التّعليم المهنيّ والتّعليم العام ما قبل العالي، بينما ترتفع نسب اعتماد الوسائل والأنشطة الحديثة والتكنولوجيّة. وقد ارتفعت نسب اعتماد هذه الوسائل بشكل ملحوظ في العام ١٩٩٨ مقارنةً مع العام ١٩٩٣، ويرتقب المسؤولون الاستمرار في ارتفاع هذه النّسب في العام ٢٠٠٣.

وقد اعتمدت بشكل دائم الزّيارات والمقابلات في المحيط (٤٠٪ مقابل عام ١٩٩٣ و٤٣٪ عام ١٩٩٨)، والأدوات والمعدّات الآليّة الميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة والأدوات الالكترونيّة (٤٠٪ مقابل عام ١٩٩٣ و٥٧٪ عام ١٩٩٨)، والتّدريب في مؤسّسات العمل (٤٠٪ مقابل عام ١٩٩٣ و٧١٪ عام ١٩٩٨)، والكومبيوتر (٢٠٪ مقابل عام ١٩٩٣ و٧١٪ عام ١٩٩٨)، والبحث الأرشيفيّ (٢٠٪ مقابل عام ١٩٩٣ و٤٣٪ عام ١٩٩٨). وكانت هناك وسائل تعتمد أحياناً عام ١٩٩٣ أصبحت تعتمد بشكل دائم عام ١٩٩٨:

الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة (٨٠٪ أحياناً عام ١٩٩٣ مقابل ٤٣٪ دائماً عام ١٩٩٨)، والسّلايدز (٦٠٪ أحياناً عام ١٩٩٣ مقابل ٤٣٪ دائماً عام ١٩٩٨).

ويرتقب المسؤولون عن مؤسّسات التّعليم الجامعيّ تراجع اعتماد وسائل التّعليم التّقليديّة في المستقبل القريب أي عام ٢٠٠٣، وتحسن نسب اعتماد الوسائل والأنشطة الحديثة بحيث تبقى ضعيفة نسبة المؤسّسات التي لن تعتمد هذه الوسائل أبداً. وهم يتوقّعون تدنّي نسبة اعتماد الوسائل التّقليديّة بشكل دائم (٣٣٪)، وارتفاع نسبة اعتماد الكومبيوتر بشكل دائم (٨٣٪)، والفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة، والأدوات والمعدّات الآليّة الميكانيكيّة أو الالكتروميكانيكيّة، والبحث الأرشيفيّ، والزّيارات والمقابلات في المحيط، والتّدري في مؤسّسات العمل (٦٧٪) (جدول ٢-٣).

جدول ٢-٣: الوسائل التّعليميّة المعتمدة في مؤسّسات التّعليم الجامعيّ خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢-١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

نوع الوسائل	١٩٩٢ - ١٩٩٣				١٩٩٧ - ١٩٩٨				٢٠٠٢ - ٢٠٠٣			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (لوح،...)	٪٤٠	٪٦٠	—	—	٪٥٧	٪١٤	٪٢٩	—	٪٣٣	٪٣٣	٪٣٣	—
زيارات ومقابلات في المحيط	٪٤٠	—	٪٢٠	٪٤٠	٪٤٣	٪٢٩	٪١٤	٪١٤	٪٦٧	—	—	٪٣٣
تدريب في مؤسّسات العمل	٪٤٠	—	٪٤٠	٪٢٠	٪٧١	—	٪١٤	٪١٤	٪٦٧	—	—	٪٣٣
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	٪٤٠	—	٪٢٠	٪٤٠	٪٥٧	٪١٤	٪١٤	٪١٤	٪٦٧	—	—	٪٣٣
أدوات يدويّة يتم اسعمالها في مجال الاختصاص	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٠	٪٤٠	٪٢٩	٪١٤	٪٢٩	٪٢٩	٪٥٠	—	٪١٧	٪٣٣
كومبيوتر	٪٢٠	٪٤٠	٪٤٠	—	٪٧١	—	٪٢٩	—	٪٨٣	٪١٧	—	—
البحث الأرشيفي	٪٢٠	٪٢٠	٪٤٠	٪٢٠	٪٤٣	٪١٤	٪٤٣	—	٪٦٧	٪١٧	٪١٧	—
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	٪٢٠	—	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٣	—	٪٢٩	٪٢٩	٪٣٣	٪١٧	٪١٧	٪٣٣
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	—	—	٪٨٠	٪٢٠	٪١٤	٪٢٩	٪٤٣	٪١٤	٪٦٧	—	٪١٧	٪١٧
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	—	—	٪٨٠	٪٢٠	٪١٤	٪٤٣	٪١٤	٪٢٩	٪٦٧	٪١٧	٪١٧	—
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	—	—	٪٦٠	٪٤٠	٪١٤	٪٢٩	٪٤٣	٪١٤	٪٣٣	٪١٧	٪١٧	٪٣٣

٣- الارشاد والتّوجيه في المؤسّسات التّعليميّة وتطوّره عبر الزمن

٣-١: التّعليم العام ما قبل العالي

تضعف بشكل عام نسبة مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي التي لا تتوافر فيها أيّة آليّة للارشاد والتّوجيه. ويظهر اهتمام بالارشاد الاجتماعيّ والصّحيّ أكثر منه بالارشاد النّفسيّ والتّربويّ. ويسعى المسؤولون إلى تأمين خدمات الارشاد والتّوجيه المختلفة من خلال مكاتب أو هيئات متخصّصة في المؤسّسة أو بالتّعاون مع هيئات متخصّصة من خارج المؤسّسة، أكثر منه من خلال وجود شخص واحد متخصّص في المؤسّسة.

لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها في مجال أو أكثر، اعتمدت مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي في العام الدّراسيّ ١٩٩٢-١٩٩٣ بشكل أساسيّ على التّعاون مع هيئات أو أشخاص متخصّصين من خارج المؤسّسة أو مع مؤسّسات تعليميّة أخرى (٦٤٪) (تضعف هذه النّسبة في ما يتعلّق بكلّ مجال من مجالات الارشاد والتّوجيه كما يظهر في الجدول ٦ من ملحق الجداول المرفق). واهتمت بالعناية الصّحيّة من خلال وجود جهاز خاصّ في المؤسّسة (٥٩٪)، وبالارشاد التّربويّ من خلال وجود وحدة أو هيئة مختصّة في المؤسّسة (٣٤٪)، وبالخدمة الاجتماعيّة من خلال مكتب أو وحدة مختصّة لدراسة حاجات التّلامذة ووضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة (٢٤٪)، أو من خلال وجود مساعدة اجتماعيّة في المؤسّسة تقوم بدراسة الحالات الاجتماعيّة فيها وتقديم المعونات والارشادات اللازمة (١٤٪). وضعف الاهتمام بمجالات الارشاد الأخرى كالنّفسيّ والمهنيّ في هذه المؤسّسات وقد تمثّلت بوجود مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ في المؤسّسة (١٩٪)، وشخص متخصّص في أمور الارشاد النّفسيّ (١٧٪)، ومكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التلامذة مهنيّاً (١٦٪)، ووجود شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ (١٤٪).

في العام الدّراسيّ ١٩٩٧-١٩٩٨، ارتفعت إلى ٧٣٪ نسبة المؤسّسات المهتمّة بالعناية الصّحيّة من خلال وجود جهاز خاصّ فيها، وإلى ٤١٪ نسبة المؤسّسات التي تتوافر

فيها وحدة أو هيئة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ، وإلى ٣٢٪ نسبة المؤسّسات التي يتوافر فيها مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة، وإلى ٢٣٪ نسبة المؤسّسات التي يتوافر فيها شخص أو مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ، وإلى ٢٢٪ نسبة المؤسّسات التي يتوافر فيها مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم ولتوجيه وإرشاد التّلامذة مهنيّاً.

ويسعى المسؤولون في هذه المؤسّسات إلى الاستمرار في المستقبل بالتّعاون مع هيئات أو أشخاص متخصّصين من خارج المؤسّسة ومع مؤسّسات تعليميّة أخرى لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها (٦٤٪) (مع الاشارة إلى أنّ هذه النسبة تضعف في ما يتعلّق بكلّ مجال من مجالات الارشاد والتّوجيه كما يظهر في الجدول ٦ من ملحق الجداول المرفق)، وإلى الاعتماد على جهاز خاصّ في المؤسّسة للعناية الطّبيّة (٧٩٪)، وعلى هيئة أو وحدة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ (٥٩٪)، وعلى مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة (٥٠٪)، وعلى مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ (٤٩٪)، ومكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التّلامذة أو الطلاّب مهنيّاً (٤١٪) (جدول ٣-١).

وترتفع في القطاع الخاصّ مقارنةً مع القطاع الرّسميّ، نسبُ المدارس التي تؤمّن لتلامذتها خدمات التّوجيه والارشاد أيّاً كان نوعُها أو الآليّات المعتمدة لتأمينها. كما ترتفع نسبة المدارس في القطاع الرّسميّ التي لا تتوافر فيها أيّةُ آليّات في مجالات الارشاد والتّوجيه (٢٧٪ عام ١٩٩٣ و١٤٪ عام ١٩٩٨).

في العام الدّراسيّ ١٩٩٢-١٩٩٣، اعتمدت مدارس القطاع الرّسميّ لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها في مجال أو أكثر، بشكل أساسيّ على التّعاون مع هيئات أو أشخاص متخصّصين من خارج المؤسّسة أو مع مؤسّسات تعليميّة أخرى (٥٢٪ مقابل ٧٦٪ للقطاع الخاصّ) (تضعف هذه النّسب إذا ما أخذنا في الاعتبار كلّ مجال من مجالات الارشاد والتّوجيه كما يظهر في الجدول ٦ من ملحق الجداول المرفق).

جدول ٣-١: آليّات الارشاد والتّوجيه المعتمدة خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢-١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ في مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي، وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

آليّات الارشاد والتّوجيه	تعليم عامّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
تتعامل المؤسّسة مع مؤسّسة تعليميّة أخرى أو مع هيئات أو أشخاص مختصّين من خارج المؤسّسة لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها في مجال أو أكثر (اجتماعيّ، تربويّ، ...)	٪٦٤	٪٦٤	٪٦٤
يوجد في المؤسّسة جهاز خاصّ بالعناية الصّحيّة	٪٥٩	٪٧٣	٪٧٩
يوجد في المؤسّسة وحدة أو هيئة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ	٪٣٤	٪٤١	٪٥٩
يوجد في المؤسّسة مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة لدراسة حاجات التّلامذة والطلاّب ولوضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة لها	٪٢٤	٪٣٢	٪٥٠
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ	٪١٩	٪٢٣	٪٤٩
لا يوجد في المؤسّسة آليّات محدّدة في مجالات الارشاد والتّوجيه	٪١٧	٪٧	٪٤
يوجد في المؤسّسة شخص متخصّص في أمور الارشاد النّفسيّ	٪١٧	٪٢٣	٪٢٤
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم ولتوجيه وإرشاد التّلامذة أوالطلاّب مهنيّاً	٪١٦	٪٢٢	٪٤١
يوجد في المؤسّسة مساعدة اجتماعيّة تقوم بدراسة الحالات الاجتماعيّة فيها وتقديم المعونات والارشادات اللازمة لها	٪١٤	٪١٨	٪١٧
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ	٪١٤	٪١٧	٪١٨
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد والتّوجيه المهنيين	٪٨	٪١٠	٪١٤

واهتمت بالعناية الصحيّة من خلال وجود جهاز خاصّ في المؤسّسة (٤٨٪ مقابل ٧٠٪ للقطاع الخاصّ)، وبالارشاد التّربويّ من خلال وجود وحدة أو هيئة مختصّة في المؤسّسة (٢٠٪ مقابل ٤٨٪ في القطاع الخاص). وضعف الاهتمام بمجالات الارشاد الأخرى كالنّفسيّ والمهنيّ وبالخدمة الاجتماعيّة في هذه المؤسّسات، وقد تمثّلت بوجود مكتب أو وحدة مختصّة لدراسة حاجات التّلامذة ووضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة (٩٪ مقابل ٢٢٪ للقطاع الخاصّ)، وبوجود مساعدة اجتماعيّة في المؤسّسة تقوم بدراسة الحالات الاجتماعيّة فيها وتقديم المعونات والارشادات اللازمة (٥٪ مقابل ٢٤٪ للقطاع الخاصّ)، وبوجود مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ في المؤسّسة (٩٪ مقابل ٢٨٪ للقطاع الخاصّ)، وشخص متخصّص في أمور الارشاد النّفسيّ (٧٪ مقابل ٢٦٪ للقطاع الخاصّ)، ومكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التّلامذة مهنيّاً (٧٪ مقابل ٤١٪ للقطاع الخاصّ)، ووجود شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ (٥٪ مقابل ٢٤٪ للقطاع الخاصّ).

في العام الدّراسيّ ١٩٩٧-١٩٩٨، ارتفعت نسبةُ المدارس الخاصّة التي تؤمّن خدماتِ الارشاد والتّوجيه لتلامذتها بشكل ملحوظ في جميع المجالات، بينما لم تشهد هذه النّسبة ارتفاعاً يذكر في القطاع الرّسميّ ما عدا ما يتعلّق بالعناية الصحيّة من خلال وجود جهاز مختصّ في المدرسة (إذ ارتفعت هذه النّسبة من ٤٨٪ إلى ٦٤٪).

أمّا في ما يتعلّق بالآليّات التي يسعى المسؤولون إلى اعتمادها في المستقبل القريب فيتقلّص التّفاوت بين مدارس القطاعين الرّسميّ والخاصّ ويبقى الاهتمام بالارشاد النّفسيّ والتّربويّ أضعفَ منه في المجالات الأخرى، ويسجّل أيضاً توجّه المسؤولين في القطاعين إلى اعتماد المكاتب والهيئات المتخصّصة بدلاً من الشّخص أو الأشخاص لتأمين الارشاد والتّوجيه في مختلف المجالات.

يسعى المسؤولون في المدارس الخاصّة إلى الاستمرار في التّعاون مع هيئات أو أشخاص متخصّصين من خارج المؤسّسة ومع مؤسّسات تعليميّة أخرى لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها (٧٦٪ مقابل ٥٩٪ في القطاع الرّسميّ) (تضعف هذه النّسب إذا

ما أخذنا في الاعتبار كلّ مجال من مجالات الارشاد والتّوجيه كما يظهر في الجدول ٦ من ملحق الجداول المرفق)، وإلى الاعتماد على جهاز خاصّ في المؤسّسة للعناية الطّبيّة (٨٣٪ مقابل ٧٥٪ في القطاع الرّسميّ)، وعلى هيئة أو وحدة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ (٦١٪ مقابل ٥٧٪ في القطاع الرّسميّ)، وعلى مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة (٥٩٪ مقابل ٤١٪ في القطاع الرّسميّ)، وعلى مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ (٤٨٪ مقابل ٥٠٪ في القطاع الرّسميّ)، ومكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التّلامذة أو الطلاّب مهنيّاً (٣٩٪ مقابل ٤٣٪ في القطاع الرّسميّ) (ملحق الجداول، جدول ٤).

٣-٢: التّعليم المهنيّ والتّعليم الجامعيّ

في التّعليم الجامعيّ والتّعليم المهنيّ يعطى الارشاد المهنيّ أهميّة أكثر منها في التّعليم العام ما قبل العالي، ويتأمّن الارشاد والتّوجيه في جميع المجالات من خلال هيئاتٍ أو مكاتبَ مختصّة داخل المؤسّسةِ أو خارجها.

في المستقبل القريب، يبقى الاهتمامُ بالارشاد المهنيّ أقوى منه في المجالات الأخرى. أمّا في ما يتعلّق بالآليّات التي يسعى المسؤولون إلى اعتمادها، فيسجّل الميل إلى الاستمرار في ايلاء مسؤوليّة الارشاد والتّوجيه في مختلف المجالات إلى المكاتب والهيئات المتخصّصة بدلاً من الشّخص أو الأشخاص.

في العام الدّراسيّ ١٩٩٢-١٩٩٣، اعتمدت معاهد التّعليم المهنيّ بشكل أساسيّ على التّعاون مع هيئات أو أشخاص متخصّصين من خارج المؤسّسة أو مع مؤسّسات تعليميّة أخرى لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها أو طلاّبها (٨٢٪ مقابل ٤٣٪ للتّعليم الجامعيّ) (تضعف هذه النسب إذا ما أخذنا في الاعتبار كلّ مجال من مجالات الارشاد والتّوجيه كما يظهر في الجدول ٦ من ملحق الجداول المرفق). واهتمّت بالعناية الصّحيّة من خلال وجود جهاز خاصّ في المؤسّسة (٤٥٪ مقابل ٤٣٪ للتّعليم الجامعيّ)، وبالارشاد المهنيّ من خلال وجود مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التّلامذة

مهنياً (٥٥٪ مقابل ٢٩٪ للتّعليم الجامعيّ)، وبالارشاد التّربويّ من خلال وجود وحدة أو هيئة مختصّة في المؤسّسة (٤٥٪ مقابل ٤٣٪ للتّعليم الجامعيّ)، بالارشاد النّفسيّ من خلال وجود مكتب أو هيئة مختصّة في المؤسّسة (٥٥٪ مقابل ٢٩٪ للتّعليم الجامعيّ). وضعف الاهتمام بمجالات الخدمة الاجتماعيّة والارشاد التّربويّ، وقد تمثّلت بوجود مكتب أو وحدة مختصّة لدراسة حاجات التّلامذة ووضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة (٣٦٪ مقابل ٤٣٪ للتّعليم الجامعيّ)، ووجود شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ (٣٦٪ بينما انعدمت في التّعليم الجامعيّ).

في العام الدّراسيّ ١٩٩٧–١٩٩٨، لم تتغيّر النسب في التّعليم المهنيّ في ما يتعلّق بمجالات الارشاد والتّوجيه جميعاً، بينما ارتفعت بشكل ملحوظ في التّعليم الجامعيّ.

وفي المستقبل القريب (آفاق عام ٢٠٠٣)، يسعى المسؤولون في المعاهد المهنيّة إلى تعزيز الارشاد المهنيّ من خلال مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم وتوجيه وإرشاد التّلامذة أو الطلاّب مهنياً (٦١٪ مقابل ٧١٪ للتّعليم الجامعيّ)، وإلى الاعتماد على هيئة أو وحدة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ (٥٥٪ مقابل ٨٦٪ للتّعليم الجامعيّ)، وجهاز خاصّ في المؤسّسة للعناية الصّحيّة (٥٥٪ مقابل ٨٦٪ للتّعليم الجامعيّ)، ومكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة (٤٥٪ مقابل ٧١٪ للتّعليم الجامعيّ)، ومكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ (٥٥٪ مقابل ٧١٪ للتّعليم الجامعيّ) (ملحق الجداول، جدول ٥).

٤– العلاقات بين المؤسّسات التّعليمية وتطوّرها عبر الزمن

٤–١: التّعليم العام ما قبل العالي

شهدت علاقات التّعاون والنّشاطات المشتركة بين مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي تطوّراً في مختلف المجالات بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، وتدنّت نسبة المؤسّسات التي لا تَعتمد هذا النّوعَ من العلاقات من ٣١٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٨.

وضعفت بشكل لافت النّشاطات المشتركة في المجالات البحثيّة. وعبّر المسؤولون عن هذه المؤسّسات عن قناعتهم بضرورة القيام أو باستمرار علاقات التّعاون هذه في جميع المجالات، لا سيّما منها الرياضيّ، والارشاد والتّوجيه، والتّربويّ، والثّقافيّ، والرّوحيّ.

أبرز المجالات التي تُقام فيها علاقاتُ تعاون أو نشاطات مشتركة هي: الرّياضيّة (٤٦٪ عام ١٩٩٣ و٥٢٪ عام ١٩٩٨)، والتّربويّة (٤٠٪ عام ١٩٩٣ و٤٦٪ عام ١٩٩٨)، والثّقافيّة والرّوحيّة (٤٠٪ عام ١٩٩٣ و٤٨٪ عام ١٩٩٨)، والتّرفيهيّة (٣٩٪ عام ١٩٩٣ و٤٨٪ عام ١٩٩٨)، والاجتماعيّة (٣١٪ عام ١٩٩٣ و٣٧٪ عام ١٩٩٨)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال التّربويّ (٣٠٪ عام ١٩٩٣ و٣٦٪ عام ١٩٩٨)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال الصّحيّ (٢٩٪ عام ١٩٩٣ و٣٠٪ عام ١٩٩٨)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال الاجتماعيّ (١٧٪ عام ١٩٩٣ و٢١٪ عام ١٩٩٨)، ومخيّمات عمل وترفيه (١٧٪ عام ١٩٩٣ و٢٢٪ عام ١٩٩٨)، والنّشاط البحثيّ (١٦٪ عام ١٩٩٣ و١٣٪ عام ١٩٩٨).

أمّا المجالاتُ التي اعتبر المسؤولون أنّه من الضّروريّ القيامُ بها في المستقبل القريب فهي: الرياضيّة (٦٩٪)، والتّربويّة (٦٨٪)، والارشاديّة والتّوجيهيّة (٦٨٪)، والثّقافيّة والرّوحيّة (٦٦٪)، والتّرفيهيّة (٦٣٪)، والاجتماعيّة (٥٦٪)، والارشاديّة التوجيهيّة في المجال التّربويّ (٥٤٪)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال الصّحيّ (٥١٪)، ومخيّمات العمل والتّرفيه (٤٩٪)، والمجال البحثيّ (٣٩٪) (جدول ٤–١).

وتختلف علاقاتُ التّعاون والنّشاطات المشتركة بين مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي باختلاف قطاع التّعليم. فترتفع في القطاع الرّسميّ نسبة المدارس التي لا تقيم أيّة علاقة أو نشاط مشترك مع المؤسّسات المشابهة لها (٤٨٪ مقابل ١٥٪ في القطاع الخاصّ).

أمّا أبرز المجالات التي تُقام فيها علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة بين المدارس في القطاع الخاصّ فهي: الرياضيّة (٦٥٪ عام ١٩٩٣ و٧٦٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٢٥٪ عام ١٩٩٣ و٢٧٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والثّقافيّة والرّوحيّة (٦٣٪ عام ١٩٩٣

و٧٨٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١٦٪ عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والتّرفيهيّة (٥٩٪ عام ١٩٩٣ و٦٧٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١٨٪ ١٩٩٣ و٢٧٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والتّربويّة (٥٩٪ عام ١٩٩٣ و٦٥٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٢٠٪ عام ١٩٩٣ و٢٥٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والاجتماعيّة (٤٨٪ عام ١٩٩٣ و٥٧٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١٤٪ عام ١٩٩٣ و١٦٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال التّربويّ (٤٣٪ عام ١٩٩٣ و٤٦٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١٦٪ عام ١٩٩٣ و٢٥٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التوجيهيّة في المجال الصّحيّ (٣٧٪ عام ١٩٩٣ و٣٥٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٢٠٪ عام ١٩٩٣ و٢٥٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال الاجتماعيّ (٢٨٪ عام ١٩٩٣ و٣٠٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١١٪ عام ١٩٩٣ و٣٦٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، ومخيّمات عمل وترفيه (٢٨٪ عام ١٩٩٣ و٣٥٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٥٪ عام ١٩٩٣ و٩٪ عام ١٩٩٨ في القطاع الرّسميّ)، والنّشاط البحثيّ (٢٦٪ في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨ مقابل ٥٪ في القطاع الرّسميّ) (ملحق الجداول، جدول ٧).

أمّا المجالات التي يعتبر المسؤولون عن المدارس الخاصّة أنّه من الضّروريّ القيامُ بها في المستقبل القريب فهي: الثّقافيّة والرّوحيّة (٨٠٪ مقابل ٥٠٪ في القطاع الرّسميّ)، الرّياضيّة (٨٠٪ مقابل ٥٧٪ في القطاع الرّسميّ)، والتّربويّة (٧٦٪ مقابل ٥٩٪ في القطاع الرّسميّ)، والتّرفيهيّة (٧٤٪ مقابل ٥٢٪ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال التّربويّ (٥٩٪ مقابل ٥٠٪ في القطاع الرّسميّ)، والاجتماعيّة (٦٥٪ مقابل ٤٥٪ في القطاع الرّسميّ)، ومخيّمات العمل والتّرفيه (٥٢٪ مقابل ٤٥٪ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التّوجيهيّة في المجال الصّحيّ (٥٢٪ مقابل ٥٠٪ في القطاع الرّسميّ)، والارشاديّة التوجيهيّة في المجال الاجتماعيّ (٤٣٪ مقابل ٣٦٪ في القطاع الرّسميّ)، والمجال البحثيّ (٤١٪ مقابل ٣٦٪ في القطاع الرّسميّ)، (ملحق الجداول، جدول ٧).

٤-٢: التّعليم الجامعيّ والتّعليم المهنيّ

في التّعليم الجامعيّ، نسجّل ضعف علاقات التّعاون التي كانت قائمة عام ١٩٩٣ بين المؤسّسات في جميع المجالات، مقارنةً مع تلك التي كانت قائمة بين مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي. إلاّ أنّ هذه العلاقات تطوّرت بشكل ملحوظ عام ١٩٩٨، ويعتبر المسؤولون عن هذه المؤسّسات أنّه من الضّروريّ الاستمرار في تطويرها في المستقبل القريب لا سيّما في المجالات التّربويّة والبحثيّة والرّياضيّة والتّرفيهيّة. في التّعليم المهنيّ، أبرز علاقات التّعاون التي كانت قائمةً بين المؤسّسات وتلك القائمة حاليّاً هي في مجال الثّقافة والنّشاطات الرّوحيّة (٦٤٪)، والارشاد والتّوجيه في المجال الاجتماعيّ (٥٥٪ عام ١٩٩٣ و٦٤٪ عام ١٩٩٨)، والمجالين الاجتماعيّ والتّربويّ (٥٥٪ عام ١٩٩٣ و٦٤٪ عام ١٩٩٨)، والارشاد والتّوجيه في المجال المهنيّ (٤٥٪ عام ١٩٩٣ و٥٥٪ عام ١٩٩٨)، والمجال التّرفيهيّ (٤٥٪). ويعتبر المسؤولون عن هذه المؤسّسات أنّه من الضّروريّ القيام في المستقبل القريب بعلاقات تعاون لا سيّما في المجالات الآتية: الثّقافيّة والرّوحيّة والاجتماعيّة والرّياضيّة والارشاد والتّوجيه في المجال الاجتماعيّ (٦٤٪)، والتّربويّة والارشاد والتّوجيه في المجال المهنيّ (٥٥٪)، (ملحق الجداول، جدول ٨).

٥- العلاقات مع الأهالي في مجالات الارشاد والتّوجيه وتطوّرها عبر الزّمن

تبقى العلاقات بين المؤسّسات التّعليميّة وأهالي التّلامذة أو الطلاّب في مجالات الارشاد والتّوجيه ضعيفةً، لا سيّما في التّعليم الجامعيّ حيث ٨٦٪ من المؤسّسات لا تقيم أيّ نوع من هذه العلاقات.

وترتفع نسبة مؤسّسات التّعليم المهنيّ التي تقيم هذا النّوع من العلاقات مقارنةً مع مؤسّسات التّعليم العامّ قبل العالي، لا سيّما في القطاع الخاصّ (٧١٪ مقابل ٥٧٪ في التّعليم العامّ ما قبل العالي). وتتدنّى هذه النّسبة في القطاع الرّسميّ (٥٠٪ مقابل ٣٠٪ لمؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي) (جدول ٥-١)

جدول ٤-١: علاقات التّعاون أو النشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي خلال العامين الدّراسيين ٩٢-٩٣ و٩٧-٩٨ مع مؤسّسات أخرى مشابهة لها، وتلك التي يرى المسؤولون ضرورةَ القيام بها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم عامّ قبل العالي		
	٩٢-٩٣	٩٧ - ٩٨	٢٠٠٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الرياضيّة	٪٤٦	٪٥٢	٪٦٩
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّربويّة	٪٤٠	٪٤٦	٪٦٨
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الثّقافيّة أو الرّوحيّة	٪٤٠	٪٤٨	٪٦٦
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّرفيهيّة	٪٣٩	٪٤٨	٪٦٣
لا يوجد أي علاقة أو نشاط مشترك بين المؤسّسة أو المؤسّسات المشابهة لها	٪٣١	٪٢٠	٪١٤
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الاجتماعيّة	٪٣١	٪٣٧	٪٥٦
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال التّربويّ	٪٣٠	٪٣٦	٪٥٤
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الصّحيّ	٪٢٩	٪٣٠	٪٥١
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الاجتماعيّ	٪١٧	٪٢١	٪٤٠
مخيّمات عمل وترفيه مشتركة	٪١٧	٪٢٢	٪٤٩

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم عامّ قبل العالي		
	٩٢-٩٣	٩٧ - ٩٨	٢٠٠٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات البحثيّة	٪١٦	٪١٣	٪٣٩
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في مجال التّدريبات الميدانيّة	٪١٤	٪١٨	٪٣٧
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال النّفسيّ	٪١٠	٪١٠	٪٣٤
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال المهنيّ	٪٦	٪٦	٪٢٤

جدول ٥-١: توزّع مؤسّسات التّعليم حسب قيامها بعلاقات مع الأهالي في مجالات الارشاد والتّوجيه في قطاعيّ التّعليم الرّسميّ والخاصّ

	رسميّ		خاصّ		
	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم جامعيّ
لا تقيم المؤسّسة علاقات مع الأهالي في مجالات الارشاد والتّوجيه	٪٧٠	٪٥٠	٪٤٣	٪٢٩	٪٨٦
تقيم المؤسّسة علاقات مع الأهالي في مجالي الارشاد والتّوجيه	٪٣٠	٪٥٠	٪٥٧	٪٧١	٪١٤

أمّا في ما يتعلّق بأنواع العلاقات القائمة بين الأهل ومؤسّسات التّعليم، فهي تختلف باختلاف قطاع التّعليم ونوعه (ملحق الجداول، جدول ٩):

في التّعليم العامّ قبل العالي تتمثّل هذه العلاقاتُ في القطاع الخاصّ بشكل أساسيّ باللقاءات مع مستشارين مهنيين ونفسيين بهدف التّوجيه المهنيّ والعلاقات التّربويّة والاجتماعيّة، بينما تتمثّل في القطاع العام بشكل أساسيّ بمساعدة التّلامذة في المجالات التّربويّة والثّقافيّة بواسطة لجان الأهل، وباللّقاءات والاجتماعات. وأبرز أنواع العلاقات هي: الزّيارات والاجتماعات (٥٤٪ في القطاع الرّسميّ و٨٪ في القطاع الخاصّ)، والعلاقات التّربويّة والاجتماعيّة (٣٨٪ في القطاع الخاصّ)، ومساعدة الطلاّب في المجالات التّربويّة والثّقافيّة بواسطة لجان الأهل (٣٨٪ في القطاع الرّسميّ و١٩٪ في القطاع الخاصّ)، والاجتماعات بين الأهل والأساتذة (١٥٪ في القطاع الرّسميّ و٨٪ في القطاع الخاصّ)، واللقاءات المتعلّقة بتغيير المناهج (٨٪ في القطاع الرّسميّ و١٥٪ في القطاع الخاصّ)، واللقاءات مع مستشارين مهنتين ونفسيين بهدف التّوجيه المهنيّ (٨٪ في القطاع الرّسميّ و٢٣٪ في القطاع الخاصّ).

في التّعليم المهنيّ تتمثّل هذه العلاقات في القطاع الرّسميّ بمساعدة التّلامذة أو الطلاّب في المجالات التّربويّة والثّقافيّة بواسطة لجان الأهل (٥٠٪)، وبالعلاقات التّربويّة والاجتماعيّة (٥٠٪)، وفي القطاع الخاصّ باللقاءات مع مستشارين مهنيين ونفسيين بهدف التوجيه المهنيّ (٦٠٪)، والعلاقات التّربويّة والاجتماعيّة (٤٠٪).

إلا في التّعليم الجامعيّ، تقتصر العلاقات بين الأهل ومؤسّسات التّعليم على العلاقات الاجتماعيّة والتّربويّة.

٦- العلاقات مع المؤسّسات المهنيّة أو مؤسّسات العمل

بشكل عام، بقيت علاقات التّنسيق التّربويّ والمهنيّ ضعيفة بين مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي والمؤسّسات المهنيّة، واقتصرت على لجان التنظيم النّشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرّياضيّة المشتركة (٣٩٪ عام ١٩٩٣، و٤٨٪ عام ١٩٩٨)، ولجان

مشتركة من أجل تحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (٣٩٪ عام ١٩٩٣، و٤٨٪ عام ١٩٩٨).

ويرى المسؤولون عن هذه المؤسّسات أنّه من الضروريّ في المستقبل القريب، القيامُ بعلاقات مع المؤسّسات المهنيّة في المجالات الآتية: نشاطات ترفيهيّة واجتماعيّة ورياضيّة مشتركة وتأليف لجان تُعنى بتنظيم هذه النّشاطات (٦٦٪)، قيام لجان مشتركة لتحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (٦١٪)، إعطاء المجال لمؤسّسات العمل للمشاركة في إدارة المؤسّسات التعليميّة (٣١٪)، تأليف لجان مشتركة للتّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها (٢٧٪)، تأليف لجان لتنظيم التّدريب المهنيّ للتلامذة في مؤسّسات العمل (٢٨٪) (جدول ٦-١).

وتختلف درجة التّعاون بين مؤسّسات التّعليم العام قبل العالي ومؤسّسات العمل حسب قطاع التّعليم، ويبقى هذا التعاون أقوى في القطاع الخاصّ مقارنةً مع القطاع الرّسميّ.

وتتمثّل علاقات التّعاون هذه في القطاع التّعليميّ الخاصّ بلجان لتنظيم النّشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرّياضيّة المشتركة (٥٠٪ عام ١٩٩٣ و٦٥٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٢٧٪ في القطاع الرّسميّ عام ١٩٩٣ و٣٠٪ عام ١٩٩٨)، ولجان مشتركة لتحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (٤٦٪ عام ١٩٩٣ و٥٤٪ عام ١٩٩٨ مقابل ١٤٪ في القطاع الرّسميّ عام ١٩٩٣ و٢٣٪ عام ١٩٩٨)، ومشاركة مؤسّسات العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة (١٥٪ عام ١٩٩٣ و٢٠٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٧٪ في القطاع الرّسميّ في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨)، ولجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها (١١٪ عام ١٩٩٣ و١٧٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٥٪ في القطاع الرّسميّ عام ١٩٩٣ و٢٪ عام ١٩٩٨).

ويرى المسؤولون عن مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي في القطاع الخاصّ أنّه من الضّروريّ، في المستقبل القريب، القيامُ بعلاقات مع المؤسّسات المهنيّة في المجالات الآتية: لجان لتنظيم النّشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرياضيّة المشتركة (٧٢٪ عام ٢٠٠٣ مقابل ٥٩٪ في القطاع الرّسميّ)، وتأليف لجان مشتركة لتحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (٧٠٪ مقابل ٥٢٪ في القطاع الرّسميّ)، ومشاركة مؤسّسات

جدول ٦–١: مجالات علاقات التّنسيق بين مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي ومؤسّسات العمل

	تعليم عام قبل العالي		
مجالات علاقات التّنسيق بين المؤسّسات التّعليميّة ومؤسّسات العمل	٩٢ – ٩٣	٩٧ – ٩٨	٢٠٠٣
لجان لتنظيم النّشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرياضيّة المشتركة	٪٣٩	٪٤٨	٪٦٦
لجان مشتركة من أجل تحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ	٪٣٠	٪٣٩	٪٦١
مشاركة مؤسّسات العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة	٪١١	٪١٣	٪٣١
لجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها	٪٨	٪١٠	٪٢٧
لجان لتنظيم التّدريب المهنيّ للطلاّب في مؤسطسات العمل	٪١	٪٢	٪٢٨
غيره	٪١	٪١	٪٣

العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة (٢٨٪ مقابل ٣٤٪ في القطاع الرّسميّ)، ولجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها (٢٨٪ مقابل ٢٥٪ في القطاع الرّسميّ)، وتأليف لجان لتنظيم التّدريب المهنيّ للطلاّب في مؤسّسات العمل (٢٠٪ مقابل ٣٦٪ في القطاع الرّسميّ) (ملحق الجداول، جدول ١٠).

وتقوى العلاقات بين مؤسّسات التّعليم المهنيّ والجامعيّ ومؤسّسات العمل مقارنةً مع التّعليم العام قبل العالي.

في التّعليم الجامعيّ، تطوّرت هذه العلاقات بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، وتمثّلت بلجان لتنظيم التّدريب المهنيّ للطلاّب في مؤسّسات العمل (٢٩٪ عام ١٩٩٣ و٨٦٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٣٦٪ في التّعليم المهنيّ عام ١٩٩٣ و٧٣٪ عام ١٩٩٨)، ولجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها (٢٩٪ عام ١٩٩٣ و٧١٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٣٦٪ في التّعليم المهنيّ عام ١٩٩٣ و٨٢٪ عام ١٩٩٨)، ولجان لتنظيم النّشاطات الترفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرياضيّة المشتركة (٢٩٪ عام ١٩٩٣ و٥٧٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٣٦٪ في التعليم المهني في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨)، ولجان مشتركة لتحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (٢٩٪ عام ١٩٩٣ و٧١٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٤٥٪ في التّعليم المهنيّ في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨)، ومشاركة مؤسّسات العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة (١٤٪ عام ١٩٩٣ و٢٩٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٢٧٪ في التّعليم المهنيّ عام ١٩٩٣ و٣٦٪ عام ١٩٩٨).

ويرى المسؤولون عن مؤسّسات التّعليم الجامعيّ أنّه من الضروريّ في المستقبل القريب، القيامُ بعلاقات مع المؤسّسات المهنيّة في المجالات الآتية: لجان لتنظيم التدريب المهني للطلاّب في مؤسّسات العمل (٨٦٪ مقابل ٧٣٪ في التّعليم المهنيّ)، ولجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها (٧١٪ مقابل ٨٢٪ في التّعليم المهنيّ)، ولجان مشتركة لتحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ (١٧٪ مقابل ٦٤٪ في التّعليم المهنيّ)، ولجان لتنظيم النشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرياضيّة المشتركة (٥٧٪ مقابل ٦٤٪ في التّعليم المهني)، مشاركة مؤسّسات العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة (٤٣٪ مقابل ٣٦٪ في التّعليم المهنيّ).

ملحق الجداول

* جدول ١: الوسائل التّعليميّة المعتمدة عام ١٩٩٢–١٩٩٣ في التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ.
* جدول ٢: الوسائل التّعليميّة المعتمدة عام ١٩٩٧–١٩٩٨ في التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ.
* جدول ٣: الوسائل التّعليميّة المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣) في التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ.
* جدول ٤: آليّات الارشاد والتّوجيه المعتمدة خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢–١٩٩٣ و١٩٩٧–١٩٩٨ في مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ، وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق ٢٠٠٣).
* جدول ٥: آليّات الارشاد والتّوجيه المعتمدة خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢–١٩٩٣ و١٩٩٧–١٩٩٨ في مؤسّسات التّعليم المهنيّ أو التّقنيّ، وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق ٢٠٠٣).
* جدول ٦: مجالات تعاون مؤسّسات التّعليم المهنيّ والجامعيّ مع مؤسّسة تعليميّة أخرى أو مع هيئات أو أشخاص مختصّين من خارج المؤسّسة لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها.
* جدول ٧: علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي في القطاعين الخاصّ والرّسميّ، خلال العامين الدّراسيين ٩٢–٩٣ و٩٧–٩٨، مع مؤسّسات أخرى مشابهة لها، وتلك التي يرى المسؤولون ضرورة القيام بها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣).

- جدول ٨: علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها مؤسّسات التّعليم المهنيّ والجامعيّ خلال العامين الدّراسيين ٩٢–٩٣ و٩٧–٩٨ مع مؤسّسات أخرى مشابهة لها، وتلك التي يرى المسؤولون ضرورة القيام بها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣).
- جدول ٩: أنواع العلاقات والمشاريع القائمة بين مؤسّسات التّعليم والأهالي، وتلك المقترحة للمستقبل في قطاعات وأنواع التّعليم المختلفة.
- جدول ١٠: مجالات علاقات التّنسيق بين مؤسّسات التّعليم ومؤسّسات العمل حسب نوع التّعليم وقطاعه.

جدول ١: الوسائل التّعليميّة المعتمدة عام ١٩٩٢ – ١٩٩٣ في التّعليم العامّ ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ

نوع الوسائل	١٩٩٢ – ١٩٩٣							
	تعليم عامّ رسميّ				تعليم عامّ خاصّ			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (الكتاب، اللوح، الطبشور، ...)	٪٩٣	٪٥	–	٪٢	٪٦٨	٪٢٠	٪٢	٪٩
زيارات ومقابلات في المحيط	٪١١	–	٪٢٣	٪٦٦	٪٣٢	٪١١	٪٣٢	٪٢٥
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	٪٧	–	٪٣٠	٪٦٤	٪٢٧	٪١٤	٪٣٩	٪٢٠
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	٪٧	–	٪٩	٪٨٤	٪١٦	٪٩	٪٣٠	٪٤٥
أدوات يدويّة يتمّ استعمالها في مجال الاختصاص	٪٧	٪٧	٪١٦	٪٧٠	٪٣٤	٪٢٧	٪١٨	٪٢٠
تدريب في مؤسّسات العمل	٪٧	٪٢	٪٢	٪٨٩	٪٢٣	٪٢	٪٢٣	٪٥٢
البحث الأرشيفيّ	٪٧	٪٥	٪٩	٪٨٠	٪١١	٪٩	٪٣٦	٪٤٣
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	٪٥	٪٢	٪٩	٪٨٤	٪٢٣	٪١١	٪٣٢	٪٣٤
كومبيوتر	٪٥	–	٪٧	٪٨٩	٪٢٧	٪١٦	٪١٨	٪٣٩
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	–	–	٪٢	٪٩٨	٪٩	–	٪٣٢	٪٥٩
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	–	–	٪٢	٪٩٨	٪٧	٪٢	٪٣٦	٪٥٥

جدول ٢: الوسائل التّعليميّة المعتمدة عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ في التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ

نوع الوسائل	١٩٩٧ – ١٩٩٨							
	تعليم عامّ رسميّ				تعليم عامّ خاصّ			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (الكتاب، اللوح، الطبشور، ...)	٪٨٦	٪١٤	–	–	٪٦١	٪١٧	٪١٣	٪٩
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	٪١٤	٪٢٥	٪٣٠	٪٢٣	٪٤٣	٪٢٢	٪٢٠	٪١٥
كومبيوتر	٪١١	٪٧	٪١٤	٪٦٨	٪٦١	٪١٧	٪٩	٪١٣
أدوات يدويّة يتم استعمالها في مجال الاختصاص	٪١١	٪٧	٪١٤	٪٦٨	٪٤٦	٪٢٨	٪٧	٪٢٠
البحث الأرشيفيّ	٪١١	٪٧	٪٩	٪٧٣	٪١٧	٪٢٦	٪٢٠	٪٣٧
تدريب في مؤسّسات العملّ	٪٩	٪٥	٪٧	٪٨٠	٪٢٨	٪٩	٪١٥	٪٤٨
زيارات ومقابلات في المحيط	٪٩	٪٥	٪٢٣	٪٦٤	٪٣٩	٪١٥	٪٢٠	٪٢٦
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	٪٥	٪٥	٪٢٧	٪٦٤	٪٢٨	٪١٧	٪٢٢	٪٣٣
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	٪٥	٪٥	٪٢٣	٪٦٨	٪٢٢	٪١٥	٪٢٢	٪٤١
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	٪٢	٪٢	٪٧	٪٨٩	٪٩	٪١٧	٪١٣	٪٦١
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	٪٢	–	٪٧	٪٩١	٪١٥	٪١٥	٪٢٠	٪٥٠

جدول ٣: الوسائل التّعليميّة المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣) في التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ

نوع الوسائل	٢٠٠٢ – ٢٠٠٣							
	تعليم عامّ رسميّ				تعليم عامّ خاصّ			
	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً	دائماً	غالباً	أحياناً	أبداً
الفيديو والوسائل السّمعيّة والبصريّة	٪٦١	٪٢٥	٪٢	٪١١	٪٧٠	٪١٥	٪٤	٪١١
كومبيوتر	٪٥٧	٪٢٠	–	٪٢٣	٪٨٠	٪٩	٪٢	٪٩
وسائل الايضاح والتّفسير التّقليديّة (الكتاب، اللوح، الطبشور، ...)	٪٤٨	٪٢٧	٪١٨	٪٧	٪٣٥	٪١٧	٪٣٠	٪١٧
آلة عرض الشّفائف (Rétroprojecteur)	٪٣٩	٪١٦	٪١٦	٪٣٠	٪٥٧	٪٢٠	٪٤	٪٢٠
آلة عرض الرّقائق (Diapositive)	٪٣٦	٪٢٣	٪١٤	٪٢٧	٪٤٣	٪١٧	٪٧	٪٣٣
أدوات يدويّة يتم استعمالها في مجال الاختصاص	٪٣٢	٪١٤	٪١١	٪٤٣	٪٥٩	٪٢٢	٪٩	٪١١
زيارات ومقابلات في المحيط	٪٣٠	٪٢٣	٪١١	٪٣٦	٪٥٠	٪١٧	٪١٣	٪٢٠
تدريب في مؤسّسات العمل	٪١٨	٪١٨	٪٧	٪٥٧	٪٣٣	٪١٧	٪١١	٪٣٩
البحث الأرشيفيّ	٪١٨	٪١٦	٪١٨	٪٤٨	٪٣٩	٪٢٤	٪١١	٪٢٦
أدوات ومعدّات آليّة ميكانيكيّة أو إلكتروميكانيكيّة	٪١٦	٪١٦	٪١١	٪٥٧	٪٣٠	٪١١	٪١٣	٪٤٦
أدوات ومعدّات إلكترونيّة	٪٧	٪٢٥	٪٩	٪٥٩	٪٣٣	٪١٧	٪٩	٪٤١

جدول ٤: آليّات الارشاد والتّوجيه المعتمدة خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢ – ١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ في مؤسّسات التّعليم العام ما قبل العالي في القطاعين الرّسميّ والخاصّ، وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق ٢٠٠٣)

آليّات الارشاد والتّوجيه	تعليم عامّ رسميّ			تعليم عامّ خاصّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٦٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
تتعامل المؤسّسة مع مؤسّسة تعليميّة أخرى أو مع هيئات أو أشخاص مختصّين من خارج المؤسّسة لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها في مجال أو أكثر (اجتماعيّ، تربويّ،...)	٥٢٪	٥٧٪	٥٩٪	٧٦٪	٧٢٪	٧٦٪
يوجد في المؤسّسة جهاز خاصّ بالعناية الصّحيّة	٤٨٪	٦٤٪	٧٥٪	٧٠٪	٨٣٪	٨٣٪
لا يوجد في المؤسّسة آليّات محدّدة في مجالات الارشاد والتّوجيه	٢٧٪	١٤٪	٧٪	٧٪	–	٢٪
يوجد في المؤسّسة وحدة أو هيئة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ	٢٠٪	٢٣٪	٥٧٪	٤٨٪	٥٩٪	٦١٪
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم ولتوجيه وإرشاد التلامذة أوالطّلاب مهنيّاً	٩٪	٩٪	٤٣٪	٢٢٪	٣٥٪	٣٩٪
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسيّ	٩٪	١٤٪	٥٠٪	٢٨٪	٣٣٪	٤٨٪
يوجد في المؤسّسة شخص متخصّص في أمور الارشاد النّفسيّ	٧٪	١١٪	١٦٪	٢٦٪	٣٥٪	٣٣٪

آليّات الارشاد والتّوجيه	تعليم عامّ رسميّ			تعليم عامّ خاصّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٦٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
يوجد في المؤسّسة مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة لدراسة حاجات التلامذة والطلاّب ولوضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة لها	٪٧	٪١١	٪٤١	٪٤١	٪٥٢	٪٥٩
يوجد في المؤسّسة مساعدة اجتماعيّة تقوم بدراسة الحالات الاجتماعيّة فيها وتقديم المعونات والارشادات اللازمة لها	٪٥	٪٩	٪٩	٪٢٤	٪٢٦	٪٢٤
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ	٪٥	٪٩	٪١١	٪٢٤	٪٢٤	٪٢٤
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد والتّوجيه المهنيين	٪٢	٪٥	٪٩	٪١٣	٪١٥	٪٢٠

جدول ٥: آليّات الارشاد والتّوجيه المعتمدة خلال العامين الدّراسيين ١٩٩٢ – ١٩٩٣ و١٩٩٧-١٩٩٨ في مؤسّسات التّعليم المهنيّ أو التّقنيّ وفي الجامعات، وتلك المرتقب اعتمادها في المستقبل (آفاق ٢٠٠٣)

آليّات الارشاد والتّوجيه	تعليم مهنيّ			تعليم جامعيّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٩٣-٦٢	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
تتعامل المؤسّسة مع مؤسّسة تعليميّة أخرى أو مع هيئات أو أشخاص مختصّين من خارج المؤسّسة لتأمين خدمات الارشاد والتّوجيه لتلامذتها في مجال أو أكثر (اجتماعيّ، تربويّ،...)	٪٨٢	٪٦٤	٪٦٤	٪٤٣	٪٧١	٪٤٣
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة ببناء العلاقات والرّوابط مع مؤسّسات العمل وبوضع الآليّات الملائمة لتطوير مناهج التّعليم ولتوجيه وإرشاد التّلامذة أو الطلاّب مهنيّاً	٪٥٥	٪٥٥	٪٦٤	٪٢٩	٪٥٧	٪٧١
يوجد في المؤسّسة وحدة أو هيئة مختصّة في أمور الارشاد التّربويّ	٪٤٥	٪٤٥	٪٥٥	٪٤٣	٪٧١	٪٨٦
يوجد في المؤسّسة مكتب أو هيئة مختصّة بالارشاد النّفسي	٪٤٥	٪٣٦	٪٥٥	٪٢٩	٪٥٧	٪٧١
يوجد في المؤسّسة جهاز خاصّ بالعناية الصّحيّة	٪٤٥	٪٤٥	٪٥٥	٪٤٣	٪٥٧	٪٨٦
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد التّربويّ للمتعثّرين في مسارهم التّعليميّ	٪٣٦	٪٤٥	٪٣٦	=	٪١٤	–

آليات الارشاد والتوجيه	تعليم مهنيّ			تعليم جامعيّ		
	٩٣-٩٢	٩٨-٩٧	٢٠٠٣	٩٣-٦٢	٩٨-٩٧	٢٠٠٣
يوجد في المؤسّسة مكتب أو وحدة مختصّة في أمور الخدمة الاجتماعيّة لدراسة حاجات التلامذة والطلاّب ولوضع المشاريع الاجتماعيّة الملائمة لها	٣٦٪	٣٦٪	٤٥٪	٤٣٪	٧١٪	٧١٪
يوجد في المؤسّسة شخص أو أشخاص متخصّصين في أمور الارشاد والتّوجيه المهنيين	٢٧٪	٢٧٪	٢٧٪	١٤٪	١٤٪	١٤٪
يوجد في المؤسّسة شخص متخصّص في أمور الآرشاد النفسيّ	٢٧٪	٢٧٪	٢٧٪	–	–	–
لا يوجد في المؤسّسة آليّات محدّدة في مجالات الارشاد والتّوجيه	٩٪	=	–	٤٣٪	–	١٤٪
يوجد في المؤسّسة مساعدة اجتماعيّة تقوم بدراسة الحالات الاجتماعيّة فيها وتقديم المعونات والارشادات اللازمة لها	٩٪	٩٪	١٨٪	–	–	–

جدول ٦: مجالات تعاون مؤسّسات التّعليم المهنيّ والجامعيّ مع مؤسّسة تعليميّة أخرى أو مع هيئات أو أشخاص مختصّين من خارج المؤسّسة لتأمين خدمات الارشاد والتوجيه لتلامذتها

	تعليم عامّ رسميّ						تعليم عامّ خاصّ					
	٩٢-٩٣		٩٧-٩٨		٢٠٠٣		٩٢-٩٣		٩٧-٩٨		٢٠٠٢-٢٠٠٣	
	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى	مؤسّسات تعليميّة	مؤسّسات أخرى
المجال الصّحيّ	٪٣٢	٪٢٠	٪٣٩	٪٣٠	٪٤٣	٪٢٥	٪٣٥	٪٣٩	٪٢٤	٪٣٥	٪٢٤	٪٣٥
المجال التّربويّ	٪١٤	٪٢	٪١٦	٪٥	٪٣٤	٪٧	٪٤٣	٪٢٠	٪٣٩	٪١٥	٪٤٣	٪١٥
المجال الاجتماعيّ	٪٢	٪٧	٪٧	٪٧	٪١٨	٪٩	٪٣٧	٪٢٠	٪٢٨	٪٢٢	٪٣٥	٪٢٠
المجال النّفسيّ	٪٢	—	٪٥	—	٪٢٠	٪٥	٪١٥	٪١٥	٪١١	٪١٧	٪١٧	٪١٧
المجال المهنيّ	—	—	—	—	٪١١	٪٢	٪٩	٪٤	٪٧	٪٢	٪١٥	٪٢
	تعليم مهنيّ						تعليم جامعيّ					
المجال الاجتماعيّ	٪٣٦	٪٢٧	٪١٨	٪٢٧	٪٢٧	٪١٨	٪١٤	٪٤٣	٪١٤	٪٤٣	٪١٤	٪٢٩
المجال التّربويّ	٪٣٦	٪٣٦	٪٢٧	٪٩	٪٣٦	—	٪٢٩	—	٪٥٧	٪١٤	٪٢٩	٪١٤
المجال المهنيّ	٪١٨	٪٥٥	٪٩	٪٣٦	٪٩	٪٣٦	—	٪٤٣	٪٢٩	٪٥٧	٪١٤	٪٤٣
المجال النّفسيّ	٪٩	٪٢٧	—	٪١٨	—	٪١٨	٪١٤	٪١٤	٪١٤	٪٢٩	٪١٤	٪١٤
المجال الصّحيّ	٪٩	٪٥٥	—	٪٣٦	٪٩	٪٢٧	—	٪٢٩	—	٪٤٣	—	٪٢٩

جدول ٧: علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها مؤسّسات التّعليم العامّ ما قبل العالي في القطاعين الخاصّ والرّسميّ، خلال العامين الدّراسيين ٩٢–٩٣ و٩٧–٩٨، مع مؤسّسات أخرى لها، وتلك التي يرى المسؤولون ضرورة القيام بها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم عامّ رسميّ			تعليم عامّ خاصّ		
	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣
لا يوجد أي علاقة أو نشاط مشترك بين المؤسّسة أو المؤسّسات المشابهة لها	٪٤٦	٪٥٢	٪٦٩	٪١٥	٪٧	٪٤
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الرّياضيّة	٪٤٠	٪٤٦	٪٦٨	٪٦٥	٪٧٦	٪٨٠
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الصّحيّ	٪٤٠	٪٤٨	٪٦٦	٪٣٧	٪٣٥	٪٥٢
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّربويّة	٪٣٩	٪٤٨	٪٦٣	٪٥٩	٪٦٥	٪٧٦
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّرفيهيّة	٪٣١	٪٢٠	٪١٤	٪٥٩	٪٦٧	٪٧٤
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال التّربويّ	٪٣١	٪٣٧	٪٥٦	٪٤٣	٪٤٦	٪٥٩
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الثّقافيّة أو الرّوحيّة	٪٣٠	٪٣٦	٪٥٤	٪٦٣	٪٧٨	٪٨٠
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الاجتماعيّة	٪٢٩	٪٣٠	٪٥١	٪٤٨	٪٥٧	٪٦٥

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم عامّ رسميّ			تعليم عامّ خاصّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الاجتماعيّ	٪١٧	٪٢١	٪٤٠	٪٢٨	٪٣٠	٪٤٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات البحثيّة	٪١٧	٪٢٢	٪٤٩	٪٢٦	٪٢٦	٪٤١
مخيّمات عمل وترفيه مشتركة	٪٥	٪٩	٪٤٥	٪٢٨	٪٣٥	٪٥٢
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في مجال التّدريبات الميدانيّة	٪٢	٪٥	٪٣٤	٪٢٦	٪٣٠	٪٣٩
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال النّفسيّ	–	–	٪٣٢	٪٢٠	٪٢٠	٪٣٧
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال المهنيّ	–	–	٪٢٥	٪١١	١١٥	٪٢٤

جدول ٨: علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها مؤسّسات التّعليم المهنيّ والجامعيّ خلال العامين الدراسيين ٩٢-٩٣ و٩٧-٩٨ مع مؤسّسات أخرى مشابهة لها، وتلك التي يرى المسؤولون ضرورة القيام بها في المستقبل (آفاق سنة ٢٠٠٣)

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم مهنيّ			تعليم جامعيّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الثّقافيّة أو الرّوحيّة	٪٦٤	٪٦٤	٪٦٤	٪٤٣	٪٨٦	٪٨٦
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الاجتماعيّ	٪٥٥	٪٦٤	٪٦٤	٪٢٩	٪٢٩	٪٤٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّربويّة	٪٥٥	٪٦٤	٪٥٥	٪٤٣	٪١٠٠	٪١٠٠
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الاجتماعيّة	٪٥٥	٪٦٤	٪٦٤	٪٢٩	٪٥٧	٪٥٧
لاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال المهنيّ	٪٤٥	٪٥٥	٪٥٥	٪٤٣	٪٥٧	٪٧١
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات التّرفيهيّة	٪٤٥	٪٤٥	٪٤٥	٪٤٣	٪٥٧	٪٨٦
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال التّربويّ	٪٣٦	٪٤٥	٪٥٥	٪٤٣	٪٥٧	٪٧١
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في مجال التّدريبات الميدانيّة	٪٣٦	٪٣٦	٪٣٦	٪١٤	٪٢٩	٪٥٧
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات البحثيّة	٪٣٦	٪٣٦	٪٤٥	٪٢٩	٪٨٦	٪٨٦

علاقات التّعاون أو النّشاطات المشتركة	تعليم مهنيّ			تعليم جامعيّ		
	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣	٩٢-٩٣	٩٧-٩٨	٢٠٠٣
علاقات تعاون أو نشاطات مشتركة في المجالات الرّياضيّة	٣٦٪	٤٥٪	٦٤٪	٤٣٪	٧١٪	٨٦٪
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال النّفسيّ	٢٧٪	٢٧٪	٢٧٪	٢٩٪	٢٩٪	٢٩٪
لا يوجد أي علاقة أو نشاط مشترك بين المؤسّسة أو المؤسّسات المشابهة لها	٢٧٪	٩٪	٩٪	٥٧٪	–	–
علاقات تعاون أو نشاطات إرشاد وتوجيه مشتركة في المجال الصّحيّ	١٨٪	١٨٪	١٨٪	–	١٤٪	٢٩٪
مخيّمات عمل وترفيه مشتركة	٩٪	١٨٪	٢٧٪	١٤٪	٤٣٪	٤٣٪

جدول ٩: أنواع العلاقات والمشاريع القائمة بين مؤسّسات التّعليم والأهالي، وتلك المقترحة للمستقبل في قطاعات وأنواع التّعليم المختلفة

	أنواع العلاقات والمشاريع القائمة					أنواع العلاقات والمشاريع المقترحة				
	رسميّ		خاصّ			رسميّ		خاصّ		
	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم جامعيّ	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم عام قبل العالي	تعليم مهنيّ	تعليم جامعيّ
زيارات واجتماعات بين الأهل ومؤسّسات التّعليم	٥٤٪	–	٨٪	–	–	٢٣٪	–	–	–	–
لجان أهل لمساعدة الطلاّب في المجالات التّربويّة والثّقافيّة	٣٨٪	٥٠٪	١٩٪	–	–	٣١٪	١٠٠٪	–	–	–
اجتماعات بين الأهل والأساتذة	١٥٪	–	٨٪	–	–	–	–	٤٪	–	–
لقاءات موجّهة للأهل متعلّقة بتغيير المناهج	٨٪	–	١٥٪	–	–	–	–	٤٪	–	–
لقاءات مع مستشارين مهنيين ونفسيين بهدف التّوجيه المهنيّ	٨٪	–	٢٣٪	٦٠٪	–	–	–	٨٪	٢٠٪	–
علاقات تربويّة واجتماعيّة بين الأهل ومؤسّسات التّعليم	–	٥٠٪	٣٨٪	٤٠٪	١٠٠٪	٣٨٪	–	١٢٪	٦٠٪	١٠٠٪

جدول ١٠: مجالات علاقات التّنسيق بين مؤسّسات التّعليم ومؤسّسات العمل حسب نوع التّعليم وقطاعه

مجالات علاقات التّنسيق بين المؤسّسات التّعليميّة ومؤسّسات العمل	المدارس الرّسميّة			المدارس الخاصّة			الجامعات الخاصّة			مؤسّسات التّعليم المهنيّ		
	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣	٩٢–٩٣	٩٧–٩٨	٢٠٠٣
لجان لتنظيم النّشاطات التّرفيهيّة أو الاجتماعيّة أو الرّياضيّة المشتركة	٪٢٧	٪٣٠	٪٥٩	٪٥٠	٪٦٥	٪٧٢	٪٢٩	٪٥٧	٪٥٧	٪٣٦	٪٣٦	٪٦٤
لجان مشتركة من أجل تحديث المناهج وتطويرها بشكل مستمرّ	٪١٤	٪٢٣	٪٥٢	٪٤٦	٪٥٤	٪٧٠	٪٢٩	٪٧١	٪٧١	٪٤٥	٪٤٥	٪٦٤
مشاركة مؤسّسات العمل في إدارة المؤسّسات التّعليميّة	٪٧	٪٧	٪٣٤	٪١٥	٪٢٠	٪٢٨	٪١٤	٪٢٩	٪٤٣	٪٢٧	٪٣٦	٪٣٦
لجان مشتركة لتنظيم التّدريب الميدانيّ في مؤسّسات العمل وخارجها	٪٥	٪٢	٪٥٢	٪١١	٪١٧	٪٢٨	٪٢٩	٪٧١	٪٧١	٪٣٦	٪٨٢	٪٨٢
لجان لتنظيم التّدريب المهنيّ للطلاّب في مؤسّسات العمل	–	–	٪٣٦	٪٢	٪٤	٪٢٠	٪٢٩	٪٨٦	٪٨٦	٪٣٦	٪٧٣	٪٧٣
غيره	–	–	٪٥	٪٢	٪٢	٪٢	–	–	–	–	–	٪٩

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: التحوّلات التّكنولوجيّة ثورةٌ في بنى التّربية والعمل والاعلام

الرّئيس: د. أنطوان مسرّه

المحاضرون

د. رمزي سلامة بين نُدرة المعارف في الأمس ووفرتها اليوم، أيّة تربية؟

د. سام منسّى بين الآلة في الأمس، والذّاكرة الالكترونيّة اليوم، أية مهن

د. جو عجمي
أ. ايلي صليبي بين وسائل تواصل متعدّدة ومنفصلة في الأمس، ووسائل متداخلة ومتشابكة اليوم، أيّ إعلام؟

كلمة د. أنطوان مسره

التّحوّلات التّكنولوجيّة: ثورة في بنى التّربية والعمل والاعلام

في كتاب صادر حديثاً بعنوان: الغد لا يموت أبداً، يتخيّل المؤلّفُ مالكَ إمبراطوريّة إعلاميّة يحلمُ بالسّيطرة على العالم من خلال شبكة صحفه، فيتحالف مع مهرّبي أسلحة لاشعال نزاع دوليّ(١).

نعني بالوسائل الاعلاميّة الحديثة البريدَ الالكترونيّ والمحاضراتِ عن بُعد والصّحافةَ الالكترونيّة وشبكاتِ المعلومات انترنت والصحونَ اللاقطة...

لن نتحدّثَ عن التّحوّلات القديمة نسبيّاً، والتي أصبحت معروفةً، وأبرزُها يتعلّق بتأثير التّلفزيون على المجتمع. الأطفالُ المشدودةُ أبصارُهم إلى شاشة التّلفزيون يتوهمّون المعرفةَ لمجرّد أنّهم رأَوْا، وأكثرهُم أصبح عاجزاً عن المشاهدة المباشرة بالنظر دون شاشة ناقلة.

١- التّحوّلات

ما هي التّحوّلات الاعلاميّة اليوم، وما الذي يَنتجُ عنها؟

يقتضي دراسةُ هذه التّحوّلات في شموليّتها، ومقاربةُ خصوصيّة التعامل معها حسب الثّقافات المحليّة.

تتميّز التّحوّلات بما يأتي:

- اللحظنة،
- فكّ الارتباط بين المكان والتّواصل،

١- Roger Spattiswoode Demain ne meurt jamais Paris 1997

- تغيّرات في طبيعة السّلطة وانتقال مواقع السّلطة والمسؤوليّات،
- اضطراب التّوازن بين النّظام والحريّة،
- تغيّرات في مفهوم المكتبات،
- اقتصاد متزعزع.

توفّرُ هذه التغيّراتُ حظوظاً عديدة وإمكانات، ولكنّها تشتمل على مخاطر.

إنّ تطوّر الاعلام، بمختلف وسائله، وخاصّةً في المنطقة العربيّة اليوم، أصبح أداةَ التّحرّر الأولى، بينما ما زالتِ الأنظمةُ العربيّة تسعى إلى ما تسمّيه المراقبةَ أو التّنظيم.

كما أنّ المدفعَ المتطوّر أدّى إلى انهيار الاقطاعيّة في تحصيناتها سيؤدّي تطوّرُ التّواصلِ، غيرِ القابلِ للمراقبة، إلى انهيار الأنظمة التوتاليتاريّة. الثّورةُ الاعلاميّة ثورةٌ ديمقراطيّة.

ما زالت تتعاملُ أنظمةُ سياسةٍ وهيئاتٌ دينيّة مع الثّورة التّحرّريّة هذه بطرق تقليديّة على أمل استعادة القدرة على المراقبة أو استعادةِ ولاءاتٍ وشعبيّات هاربة.

تشملُ الثّقافةُ الاعلاميّة، في مطلع الألف الثّالث تنميةَ الخلقيّة الاعلاميّة، خاصّةً في مجتمع متنوّعِ الأديان، وتنمية الحسّ النّقديّ من خلال التّربية الاعلاميّة لدى المواطنين الذين يعانون من أميّة الأميّة، وهم عاجزون غالباً عن فكّ رموز الرّسائل الاعلاميّة التي يتلقّونها بكثافة.

إنّ قول فيليبس المعجب بأقوال وأعمال المسيح: «تعال وانظر» هو شرعةٌ إعلاميّة (يوحنّا، ١، ٣٩). إنّ هذا القول، في كثافة معناه، هو المدخلُ إلى إعلام متحرّر ومتجذّر في عمق ثقافة النّاس.

توفّر وسائلُ الاعلامِ المتطوّرةُ حظوظاً للبلدان في طور النموّ، لأنّها وسيلةُ معرفة ودمقرطة، وتسمح باكتساب المعرفة ذاتيّاً. إنّها تسمح أيضاً بتواصل متفاعل وعلى بعد، وتفاعل مع مصادر المعرفة، وليس من خلال وسطاء. وعلى عكس ما يُقال، فإنّها توفّر للمعلّم دوراً أكثر أهميّة، يقضي بوضع الهرم على قاعدته. يرى البعضُ أنّ التّقنيّاتِ

الحديثةَ غيرُ متوفّرة، لكنْ تُظهرُ عدّةُ أمثلة – مثل مركز SYFED الفرنسيّ في لبنان – أنّه تتوفّر خدمات مجّانيّة في لبنان على عكس ما هي الحال في فرنسا.

لكنّ التّقنيّاتِ الحديثةَ تشتمل على **ثمانية مخاطر**:

الخطر الأوّل: **الهيمنة**. فعلى عكس علاقة التّواصل، قد تنشأ علاقةُ تبعيّةٍ ودكتاتوريّة سياسيّة واستغلال لجهل الآخر. ويمكن الكلام عن دكتاتوريّة لغويّة. هذه الدكتاتوريّة الأخيرة غير خطيرة، إذا كان محتوى المنقول متنوّعاً ثقافيّاً. لكنّ الواقع ليس كذلك. ويؤدّي كذلك إلى احتكار للإنتاج الاعلاميّ.

الخطر الثّاني: **النّمطيّة**. إنه الكتاب الموحّد والتّحليل الموحّد والوجبة الموحّدة.

الخطر الثّالث: **التّهميش**. المهمّشون كثيرون بالنّسبة إلى التّقنيّات الحديثة. حوالى ٥/٦ من البشر لا يستفيدون من كلّ هذه الاختراعات الرّائعة. بدل أن تكونَ التّقنيّات الحديثة انفتاحاً، فإنها تهدم المعرفةَ المتبادلة ومعرفةَ الذّات ومعرفةَ العالم.

الخطر الرّابع: **الاغتراب**. يحصل هذا الاغتراب ضمن حدود ثقافيّة أصبحت سائبة. يرتدي البعضُ الثّقافةَ كالثّياب. وتتمظهر الثّقافةُ بسلوك خارجيّ مع استمرار عقليّة تقليديّة. إنّه الفكر المغترب والاستيراد الثّقافيّ ذو البعد الواحد.

الخطر الخامس: **تفكّك الصّلة الاجتماعيّة**. العلاقة تجري من خلال صور وأرقام.

الخطر السّادس: **السّطحيّة**. يمكن الكلام عن «سؤال الرّصيف» في التّلفزيون وعن «الأخبار المحارم الورقيّة» وما ينتج عن ذلك من عدم تعمّق.

الخطر السّابع: **تدويل المخالفات**. تعمّم الجنح والمخالفات على المستوى الدّوليّ[٢]. يتطلّب ذلك آليّة قانونيّة وقواعد خلقيّة على المستوى الدّوليّ.

٢– جنى نصرالله، «الانترنت في خدمة الاثارة الجنسيّة»، النهار، الملحق، ١٩٩٨/٢/٧، ص ١٨.

Henri Pigeat, Médias et déontologie (Règles du jeu ou jeu sans règles), Paris, PUF, 1997, 324 p.

- Ignacio Ramonet Géopolitique du chaos Paris Galilée 1998.

- Leo Scheer La démocratie virtuelle Paris Flammarion 1994 160 p.

الخطر الثّامن: **المصالح التّجاريّة**. خلف مظاهر تبدو بريئة في نشر المعرفة، تتلطّى مصالح تجاريّة لجماعات مصالح محصورة.

٢ - كيف نكون خلاّقين؟

كيف نكون خلاّقين للاستفادة من الحظوظ التي توفّرها تقنيّات التّواصل الحديثة، مع تجنّب مخاطرها؟ تجاه مجال جديد، يمكن اعتمادُ سلوك الخوف والانكفاء، في حين أنّ مجال العمل واسعٌ في إطار مضامين الرّسالة، أو اعتماد سلوك مبدع فعلاً. نفضّل عبارة الابداع، بدلاً من مجرّد التكيّف التي قد تحتوي على قدر من التّماثل والتّبعيّة.

الضّرورة الأولى: **الانتقال فعلاً إلى عصر غوتنبرغ**. لننتقل فعلاً، حسب قول للدكتور غسّان سلامه خلال ندوة دوليّة عُقدت في بيروت في ٦ و١٩٩٧/١٠/٧، إلى عصر غوتنبرغ في المدارس والجامعات اللبنانيّة والعربيّة عامّة. ما نزال في كثير من الجامعات العربيّة في عهد ما قبل غوتنبرغ حيث أنّ أساتذة جامعيين لا يزوّدون الطلاّب بوثائقَ مكتوبةٍ حول محاضراتهم، والطلاّبُ يكتفون أحياناً بما تحتويه المحاضرات الشّفويّة.

الضّرورة الثّانية: **إنتاج معلومات**. هنا معضلة مضمون الحضارة العربيّة التي هي بحاجة إلى إعادة صياغة، للانتقال من المعرفة النخبويّة إلى المعرفة الدّيمقراطيّة من خلال وسائل التّواصل.

الضّرورة الثّالثة: **تحويل الاعلام إلى معرفة**. إنّه مظهر من الابداع، لأنّ الخبر بحدّ ذاته ليس معرفة.

الضّرورة الرّابعة: تحقيق تواصل بين الاعلام والتّربية بواسطة **التّربيّة الاعلاميّة**. المدرسة مدعوّة لممارسة عدّة وظائف لمجابهة تضخّم إعلاميّ مع نقص في الاعلام ونقص في الفكر النّقديّ والتّوليف. يحتاج الانسانُ المعاصر إلى تواصل بين سياق التّربية وسياق الاعلام. في الوقت الحاليّ يتوفّر تأثيرٌ متبادل، ولكن دون تبادلٍ حقيقيّ، ممّا يتطلّب تربية إعلاميّة. يندرج في هذا الاطار إنشاء المعهد الدوليّ للتّربية الاعلاميّة في روسّيا. من أجل تحويل الاعلام الاخباريّ إلى معرفة، يقتضي ترشيدُ الثّقافة العربيّة بشكل يشعر فيه كلُّ مواطن أنّه مشارك في التّقنيّات الحديثة.

الضّرورة السّادسة: **الدّخول في عهد الاعلام المتعدّد الوسائل المكتوبة – السّمعيّة – البصريّة.** يعني ذلك عدمَ الاكتفاء في المكتبات بترتيب ثلاث أو أربع وسائل إعلامية متلاصقة.

الضّرورة السّابعة: **خلقيّة وحرّيّة.** في البلاد العربيّة، تسعى الحكومات إلى فرض عوائقَ تجاه الاعلام الذي أصبح دون حدود. تتقهقر الثّقافة الوطنيّة بانعزالها. يوجد مؤسّساتٌ إبداعيّة تهتمّ بتقويم المعلومات وتسعى لانماء التّراث كذاكرة.

الضّرورة الثّامنة: **تشريع جديد ومتواضع.** من النّاحية القانونيّة، يقتضي صياغة تشريعات جديدة بكثير من التّواضع، لأنّ القانونَ نفسَه أصبح مزعزعاً بالتّقنيّات الحديثة الصّوريّة واللامكانيّة.

٣-الخطط للمستقبل

ما هي الخطط للمستقبل؟

١- الانتقال فعلاً إلى عهد غوتنبرغ في التّعليم، كما ذكرنا سابقاً.
٢- إنشاء لجنة وطنيّة لصياغة استراتيجيّة وطنيّة تجاه التّقنيّات الحديثة.
٣- تنمية النّظم التّربويّة وخاصةً قدرات الملاحة المعلوماتيّة والتّمكين.
٤- إنشاء لجنة عربيّة مموّلة من المشاركين أنفسهم لتعميق البحث حول تقنيّات التّواصل الحديثة.
٥- تنمية التّربية الاعلاميّة بفضل حملات محو الأمّيّة الاعلاميّة وتنمية الأبحاث في المعلوماتيّة العربيّة.
٦- تنمية البلوغيّة إلى المعلومات بفضل مكتبات ونوادي مطالعة، والعمل على ديموقراطيّة المعرفة العربيّة وبلوغيّتها.
٧- الحفاظ على التّراث في المكتبات الوطنيّة مع ضمّ الأرشفة السّمعيّة البصريّة واعتماد نظام الابداع السّمعيّ البصريّ.

٨- إجراء دراسات حول التكيّف الاجتماعيّ بالنّسبة للتّقنيّات الحديثة، وتنظيم دورات تدريب مستمرّة، لأنّ التّجهيزاتِ وحدَها غيرُ كافية.

٩- صياغة سياسة توثيقيّة تحدّد الحاجات، لأنّ الشّموليّة غيرُ ممكنة. يمكن تجريد المعلومة من المَوْضَعة، بعد تحديد الأهداف.

نحن في زمن يستحيل فيه أُدلجة النّاس (من إيديولوجيا). يقتضي تالياً اللجوء إلى مختلف الوسائل التي تثير القناعة الذّاتيّة وبالعمق.

وهل نكون مستهلكين في عالم الغد، أم مبدعين في كلّ المجالات حيث يمكن أن نبدع؟

تجاه بربريّة جديدة تُمارَسُ بأيدٍ نظيفة للهيمنة على العالم والقضاء على ثراء التّبادل الثّقافيّ، يحتاج العالم إلى روحانيّة متجدّدة. هذه الرّوحانيّة كانت متوفّرةً بأدوات بدائيّة في عصر الموسيقار باخ وفي كنائسِ ألمانيا فوُضع الانجيل موسيقيّاً. وكانت متوفّرةً في الدّروس التي تابعتُها تلميذاً في مدرسة سيّدة الجمهور للآباء اليسوعيين وعلى يد الأب جان بروز Jean Perouse سنة ١٩٥٧، حيث دروسُ الأدب كانت تترافقُ مع مقطوعاتٍ من الموسيقى الكلاسيكيّة في إطار ما نسمّيه اليوم الوسائلَ الاعلاميّة المتعدّدة multimedia.

ملخّص مداخلة أ. د. رمزي سلامة
اختصاصيّ التّعليم العالي وتدريب العاملين في التّربية
مكتب اليونسكو الإقليميّ للتّربية في الدّول العربيّة–بيروت

بين ندرة المعارف في الأمس ووفرتها اليوم: أيّة تربية؟

تعالج هذه المداخلة، من خلال منظورين، التربيةَ التي تفرضها البيئةُ الالكترونيّة المعاصرة.

يُعنى المنظورُ الأوّل بالانقلابِ المطلوبِ إحداثُه في منظومة التّعليم والتّعلّم، بحيث يُتاح للمتعلّم إلى أقصى حدّ ممكن التفاعلُ المباشر مع المعرفة المتوافرة في مصادر التعلّم المختلفة، بينما يتطرّق المنظورُ الثّاني إلى الكفايات المطلوب توافرُها لدى المتعلّم لكي يستفيدَ بأكبرِ قدرٍ ممكن من الامكانات الهائلة التي تتيحُها هذه المصادر.

ويبدو في كلتا الحالتين الدّورُ المحوريّ الذي لا بدّ أن يلعبَه المعلّمون في التّحوّل السّليم نحو مجتمع معرفة لا يتّصف بالتّهميش أو الذّوبان في العولمة، بل بتفتّح الشّخصيّة والإبداع.

كلمة الأستاذ سام منسّى

بين الآلة في الأمس والذّاكرة الإلكترونيّة اليوم: أيّة مهن؟

مع ولادة الآلة الأولى، شكّل القرنُ السابعَ عشرَ تحوّلاً في تاريخ الإنسانيّة، وعُرف بقرن النّور، إذ انتقل فيه الإنسانُ من الإنسان المفبرك (Homo Faber) إلى الإنسان العالِم (Homo Sapiens)، وتحوّلت معرفتُه للعالَم من معرفة حسيّة إلى معرفة علميّة. وبحسب الفيلسوف هنري برغسون، فقد تزامن هذا التّحوّلُ، مع تطوّر الذّكاء البشريّ، من ذكاء عمليّ إلى ذكاء مجرّد. وإذا كانت هذه الحقبةُ من الزّمن تشكّل، من النّاحية المعرفيّة، حدّاً فاصلاً مع العصور التي سبقتها، فهي تُعتبرُ، نسبةً إلى العصر الحاليّ، نقطةَ الانطلاق والمرحلة التي مهدّت، على الأقلّ من النّاحية الفكريّة، لكلّ التّطوّرات التي نشهدُها حاليّاً.

ففي العَشْريّة الأخيرة من هذا القرن، عرف العالمُ تغيّراتٍ متسارعةً في جميع المجالات الوجوديّة والفكريّة، من اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وتربويّة وثقافيّة، فرضتها ثورةُ الألكترونيّات الصّغيرة Microelectronics التي أدخلتِ العالمَ ثورتَه العلميّة الرّابعة. وبتنا اليوم نواجه مصطلحاتٍ جديدةً: من انفجار المعلومات، إلى الطّريق السّريع للمعلومات، إلى ديمقراطيّة المعرفة، إلى أُودية التكنولوجيا، إلى صناعة العقول... وتتداخل كلُّ هذه المصطلحات فيما بينها لتفرزَ مصطلحاً جديداً، أُصبح واقعاً لا بدّ لنا من التّعامل معه إذا ما أردنا مواكبةَ إيقاع التّطوّر الحاصل، ألا وهو العولمة. وتقومُ هذه الأخيرةُ على تداخلِ مفاهيمَ متعدّدةٍ فيما بينها، ينبغي أن يبقى قاسمُها المشترك التّنميةَ الشّاملة مع ما تفترضُه من احترام لحقوق الإنسان.

ويُعتبرُ عصبَ هذه الثّورة العلميّة والتّكنولوجيّة مع كلّ إفرازاتها، اكتشافٌ واحد وهو الكومبيوتر. فكلُّ الاكتشافات العلميّة السّابقة، كان لها أثرُها على ميدان معيّن أو ميادين عدّة بأقصى الحالات. أمّا الكومبيوتر فنراه يتشابك ويتداخل بشكل غير نمطيّ وغير تقليديّ، مع كلّ الميادين، العلميّة منها والحياتيّة. فعلمُ الكومبيوتر يقودُنا إلى الحديث

عن المعلوماتيّة، التي يمكن تعريفُها بأنّها قدرةُ نُظُم الكومبيوتر على تخزين المعلومات في مختلف أنواعها وصورها، واسترجاعِها في صورة ملائمة وبسرعة فائقة، وبثّها عبر مسافات بعيدة أو استنساخِها وعرضِها مرئيّةً أو مطبوعةً أو مسموعة. وبذلك شكّلتِ المعلوماتيّةُ للإنسان الوسيلةَ التي تتيحُ له إيصالَ المعلومة والوصولَ إليها، فاتحةً له آفاقاً كبيرة، تجسّدت بالقدرة على التّواصل عبر شبكات الاتّصال، وعلى وضع أو الوصول إلى قواعدِ البيانات، ممّا يسمح له بالاستشراف والتّخطيط. وعلى الصعيد الحياتيّ، بات الإنسانُ، في كلّ نشاطاته الحياتيّة، يستعمل الكومبيوتر بشكل مباشر أو عبر وسيط. وعلى الصّعيد المهنيّ، أصبح الكومبيوتر القاسَم المشترك بين أغلب المهن، من نظريّة إلى عمليّة وتطبيقيّة. وانسحب هذا الأمرُ على الصّعيد العلميّ، إذ يظهرُ لنا جليّاً أثرُ علمِ الكومبيوتر في التّغييرات التي فرضها على قطاع التّعليم العالي. فمع الثّورة التّكنولوجيّة لم يعدْ عالمُ اليوم بحاجة إلى ثروة مادّيّة بقدر ما هو بحاجةٍ إلى ثروة فكريّةٍ تمكّنه من التحكّم في ناصية ما استُجدّ من اكتشافات واختراعات، وأصبح التّعليمُ العالي يشكّل إحدى الركائز الأساسيّة للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً، من جهة بحقوق الإنسان لا سيّما منها حقّ التّعلّم وديمقراطيّة المعرفة، ومن جهة أخرى بالمجتمع وبعالم العمل وبمتطلّبات التّنمية. ففي ظلّ ظهور أنظمة اقتصاديّة حديثة، بات الطّلبُ يتزايدُ على توفير خرّيجين قادرين على تحديث معلوماتهم بشكل مستمرّ، وعلى اكتساب مهارات وقدرات جديدة تفتح أمامهم فرصَ النجاح، لا في الحصول على فرص عمل فحسب، بل في خلق فرص عمل جديدة في أسواق عمل تتجدّد باستمرار.

مهن الثّورة العلميّة الرّابعة

إنطلاقاً من هنا تُطرحُ تساؤلات عدّة:

إذا كانتِ الآلةُ جعلت من عالم الأمس عالماً صناعيّاً واستحدثت مهناً جديدة، فبأيّ طابع طبعت الثّورةُ التّكنولوجيّة عالمَ اليوم، وأيّةُ مهن تنتظر أجيالَ الثّورة العلميّة الرّابعة؟

قبل محاولتِنا الإجابة عن هذه التّساؤلات، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مقاربةَ موضوع هذه المداخلة تختلف من بلد إلى آخر. فطرحُ الموضوع في البلدان الصّناعيّة المتقدّمة

يختلف عنه في البلدان النّامية أو التي هي في طور النّموّ. فالبلدانُ المتقدّمة، بحكم كونها المبتكرةَ والمنتجة لهذه التّقنيّات الحديثة، تخطّت هذه المسائل. أمّا البلدانُ النامية، فبعضُها لم يطرحْها بعد بسبب المشاكل الحياتيّة الأساسيّة التي ينشغلُ بمواجهتها، والبعضُ الآخر كلبنان مثلاً وجد نفسَه يلج عالمَ التّكنولوجيا الحديثة من الباب الخطأ، إذ إنّه بابُ امتلاك التّقنيّات، وليس بابَ وعي قيمة المعلومات وأهمّيّتها. وانطلاقاً من هنا، نسمح لأنفسنا بإعادة النّظر في موضوع مداخلتنا. فمن السّذاجة القولُ إنّ الثّورةَ التّكنولوجيّة لم تُلقِ بظلالها على الحياة الاقتصاديّة وعلى العمليّة التّعليميّة، فاتحةً الأبوابَ على مصراعيها لسوق عملٍ جديد ولمهن جديدة، وبالتّالي لأنظمة تعليميّة جديدة. ومن السّذاجة أكثر، الاعتقادُ أنّ استعمالَ الكومبيوتر وأنّ المعلوماتيّة حكرٌ على هذه المهن الجديدة، ولا شأنَ لها بالمهن التي ميّزت عالمَ الأمس. فبالنّسبة للبنان، المسألةُ التي تبدو لنا أكثرَ إلحاحاً هي مسألةُ مواكبة سوق العمل والاختصاصات الجامعيّة الحاليّة لهذه الثّورة التّكنولوجيّة. والسّؤالُ الذي يُطرح: هل المهنُ الموجودة حاليّاً استفادت من طاقات هذا الاكتشاف، ومن القدرات الهائلة التي يمنحها لنا؟ هل نحن واعون ماذا يحصل في العالم؟ فإذا كنّا واعين، فماذا نفعل لمواجهة هذه التّحدّيات؟

في إطار مداخلتنا وتوخيّاً للإفادة، سوف نعمدُ إلى التحدّث، في فقرة أولى، عن المهن الجديدة التي مهّدت لها واستحدثتها الثّورةُ التّكنولوجيّة مع كلّ التغييرات التي فرضتها، مع التطرّق إلى تجاربِ بعض الدّول في التّعاطي معها كسنغافورة وجمهوريّة مصر العربيّة. وفي فقرة ثانية، سوف نتحدّث عن الواقع اللبنانيّ في هذا المجال، مشدّدين على الموضوع الذي استطردنا وأشرنا إليه أعلاه، وهو مدى تداخلِ الكومبيوتر والمعلوماتيّة في المهن الموجودة حاليّاً.

تأثّرتْ طريقةُ عيش الإنسان خلال هذا القرن باكتشافات ثلاثة: الأوّل، اختراع الحاسبات المبرمجة عام ١٩٤٩، والثّاني ظهور المعالجات الدقيقة، الميكروبروسسرز، عام ١٩٧١، والثّالث، ظهور الكومبيوتر الشّخصيّ عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك الوقت، تطوّر الكومبيوتر ونظمُه وبرماجيّاتُه بخطواتٍ سريعة ومذهلة، دافعاً معظمَ دول العالم إلى دخول حلبة سباق هذه الثّورة التّكنولوجيّة، ومحدثاً تغييراً في شكل المجتمع العالميّ، محولاً إيّاه إلى مجتمع جديد، أصبحت فيه المعلوماتُ هي السّلعة الأساسيّة. وبات عالمُ اليوم

والغد يطمح لخلق مجتمع التكنولوجيا والمعلومات، كخيار لا بديلَ عنه للتنمّية الشّاملة وكمدخل أساسيّ لمواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين.

ويتميّزُ مجتمعُ التكنولوجيا والمعلومات بتداخل مختلف القطاعات في سبيل تأسيس نشاط اقتصاديّ ناتج عن تفاعل الاستثمار والتّعليم والبحث العلميّ. وتبلور هذا التّفاعلُ في عمليّة إنتاج الصّناعات التكنولوجيّة ذات القيمة المضافة العالية، أي ذاتِ العائد الاستثماريّ المرتفع جداً، والتي تؤمّنُ بدورها ارتفاعَ إنتاجيّة الفرد.

ومهّدت هذه الصناعاتُ لمهن جديدة، إذ إنّ إنتاجَها بات يقومُ على ما يسمّى بصناعة العقول، بمعنى أنّها تعتمدُ بدرجة كبيرة على الفكر والإبداع. فظهرت صناعاتٌ عديدة كصناعة برامج الكومبيوتر وقواعد المعلومات والإلكترونيّات والاتّصالات والتّكنولوجيا الرّقميّة وتكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثيّة والطّاقة الجديدة والمتجدّدة...

الإنسان بين الآلة والكومبيوتر

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الفرق الشّاسع ما بين عالم الصّناعة وعالم تكنولوجيا المعلومات من حيث المهنُ التي يفترضُها كلٌّ منهما. فعالم الصّناعة يعتمد على الآلة كبديل عن الإنسان. ونذكّر، في هذا المجال، بالجدليّة التي قامت بين المفكّرين حول خطر استعمال الآلة، كونُها بدأت كمساعد للإنسان وانتهت بأن استعبدته وأخذت مكانه. فمن أسوأ تأثيرات استعمال الآلة أنّها حوّلتِ الإنسانَ بدوره إلى شبيه لها، وشلّت قدراتِهِ الفكريّةَ والعقليّة التي تميّزه عن باقي المخلوقات.

أمّا تكنولوجيا المعلومات، فقد كان لها التّأثيرُ المغاير. فكلٌّ تقنيّاتها تطلّب استحداثُها ويتطلّب تطويرُها واستعمالها تدخّلَ العقلِ البشريّ بكلّ قوّته. من هنا سُمّيت بصناعة العقول. ولا نغالي إذا ما قلنا إنّها أعادت للإنسان اعتبارَه، إذ أعادت إليه طاقاتِهِ الفكريّةَ. ويُدهشُنا ما تطالعُنا به بعضُ المقالات في الصّحف عن تخوّف من الكومبيوتر ومن أرقامه أو من إمكانيّة إلغائه لدور الكتاب. الكومبيوتر والكتاب هما وجهان لعملة واحدة: وسائلُ مختلفة لنقل ونشر المعرفة والمعلومات. إنّما الفرصُ التي يوفّرها لنا الكومبيوتر في عمليّة تواصلنا مع المعلومة أكبرُ وأوسعُ كمّاً ونوعاً. وبإمكاننا القول أنّه، قبل

الكومبيوتر، كانت ذاكرةُ العالم تعيشُ في شبه غيبوبة، إذ إنّها لم تكنْ بمتناول الجميع. الكومبيوتر لم يساهمْ فقط في حفظها، إنّما ساهم في نشرها محقّقاً بذلك واحداً من أهمّ حقوق الإنسان ألا وهو حقّ المعرفة.

إنطلاقاً من هنا، نستطيعُ القولَ إنّ تكنولوجيا المعلومات جاءت بمهنٍ تَعتمدُ، بشكلٍ أساسيّ، على العقل والفكر والإبداع. لذلك، وللنهوض بصناعاتها، كان لا بدّ من العمل على الاهتمام بالتّنمية البشريّة وتهيئةِ الكوادر البشريّة، من خلال الإعداد المهنيّ، بهدف تمكينها من القيام بالعمليّة الإنتاجيّة ومن التّفاعل مع هذه التّقنيّات. من هنا، تغيّر مفهومُ الإعداد المهنيّ وتغيّرت مهامُّ التّعليم، إذ أصبحتِ العواملُ التّكنولوجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة تتداخل في مسارات التّربية بجميع مستوياتها.

التّعليم العالي، أيّ دور؟

فالنّظم الاقتصاديّة الحديثة باتت تفرض على التّعليم العالي مواجهةَ تحدّي الملاءمة من حيث اعتمادُه مبدأَ التّدريبِ والتّعليمِ مدى الحياة وحتميّةِ ربطه بمتطلّباتِ المجتمعِ وبسوقِ العملِ وبقطاعِ الإنتاج. وأصبح هذا الأخيرُ يعتمدُ على ما تتوصّل إليه مراكزُ البحوثِ الجامعيّة من حلول لرفع إنتاجيّته. وفي هذا النطاق، تمّت إعادةُ النّظرِ في نظم التّعليم الأساسيّ وفي مناهجه بشكل يتماشى مع التّطوّرات الحاصلة في المجال التّكنولوجيّ، وتنوّعتِ الاختصاصاتُ الجامعيّة، وتمّ تعزيزُ التّعليم الجامعيّ التّكنولوجيّ، واتّبعتْ سياسةُ توعيةِ الطلاّب على أهميّة التخصّصات التّطبيقيّة والتّكنولوجيّة المرتبطة مباشرةً بسوق العمل.

وواجه التّعليمُ العالي كذلك تحدّياً آخر تَمثّل بتوخّي الجودة. فثورةُ المعلومات والتّقنيّات الحديثة أثبتت أنّ الفجوةَ المعرفيّة بين مختلف المجتمعات لم تعدْ فجوةً كميّةً، وإنّما أصبحت فجوةَ نوعيّة. فكان على القائمين على شؤون التّعليم العالي أن يعزّزوا جودتَه بهدف إعداد أجيال قادرة على الابتكار، وليس فقط على التّطبيق. فازداد الاهتمامُ بعمليّة البحوث، واعتُبرت من جهة مرادفاً للتّعليم العالي، ومن جهة أخرى أساساً لكلّ سياسات التّحديث والتّطوير. فأنشئت شبكاتٌ متداخلة من المراكز البحثيّة تختلف اختصاصاتُها، ويطعّمُ بعضُها بعضاً، بهدف الانتقال ممّا هو تجريبيّ إلى ما هو تطبيقيّ.

التّقدّم الاجتماعيّ والتّقنيّات الحديثة

وفي إطار هذه التّحوّلات كان لا بدّ من العمل على تنميةِ المجتمع وتوعيتهِ، من خلال إرساء أسسِ الدّيمقراطيّة وإحلالِ العدالة الاجتماعيّة والنّموّ الاقتصاديّ والارتقاء بمؤشّرات التّنمية البشريّة، وذلك بهدف إعداد النّسيج الاجتماعيّ القادر على التّعاطي مع الكومبيوتر، ليس كآلةٍ فحسب، بل كوسيلةٍ تسمحُ بتبادل الثّقافات وبالتّواصل ما بين المجتمعات وبتعزيز التّفاهم بين الأفراد والشّعوب.

ولا نستطيعُ الفصلَ بين التّقدّم الاجتماعيّ والتّعاطي مع التّقنيّات الحديثة، وبين الحياة السّياسيّة والنّظم السياسيّة السّائدة. فلا حضارةَ ولا إبداع إلاّ ضمن مناخٍ من الدّيمقراطيّة والحرّيّة، يتماشى مع المبدأ الذي تقوم عليه تكنولوجيا الاتّصالات الحديثة، أي ترسيخ ديمقراطيّة المعرفة والانتقال بالإنسان من قوقعة الانتماءات الضيّقة التي يفرضها المكانُ والزّمان إلى الانفتاح الثّقافيّ والحضاريّ والانضمام إلى القرية الكونيّة الصّغيرة التي باتت تجسّد العالم.

إنطلاقاً ممّا تقدّم، نستطيع القولَ أنّه في عالم اليوم تشكّل مختلفُ القطاعاتِ، من اقتصاديّة واجتماعيّة وتربويّة وسياسيّة، جزئيّاتٍ تتداخلُ في دائرة واحدة، وكلٌّ واحدةٍ منها تتعلّق بالأخرى، وتفرضُ عليها تحوّلاتٍ وتغييرات؛ وتبقى نقطةَ الانطلاق الثّورةُ التكنولوجيّة أو ثورةُ الإلكترونيّات الصغيرة.

تجربتان: سنغافورة ومصر

ولأنّ هذه الثّورةَ جامحةٌ، بمعنى أنّها تَتركُ على قارعة الطريق من لا يواكبها، فقد وعت دولٌ عدّة أهميّةَ تكنولوجيا المعلومات، وعملت على ركوب ركبها. وفي هذا المجال، لا بدّ من ذكر تجربتين: الأولى خاضتها سنغافورة، والثّانيةُ تعِدّ جمهوريّةُ مصر العربيّة العدّةَ لخوضها.

سنغافورة هي جزيرةٌ صغيرة مساحتُها ٦٢٥ كلم، وعددُ سكّانها ٣ ملايين نسمة، وتقعُ في الطّرف الجنوبيّ لشبه جزيرة الملايو. وبسبب موقعها الاستراتيجيّ، كمركز عالميّ للنّقل وتسهيلات التّوزيع، وفي خضم ثورة التكنولوجيا، عملت هذه الدّولةُ جاهدةً في

سبيل تحويل نفسِها إلى مركز ماليّ وخدماتيّ عالميّ، من خلال الملاحظة المستمرّة للتّطوّر التّكنولوجيّ العالميّ والعملِ على امتصاصه بسرعة قدر الإمكان. ولتحقيق هذا الهدف، قامت، منذ العام ١٩٨٠، بوضع سلسلة من الخطط تهدف، بخطوطها العريضة: أوّلاً إلى إنشاء بنية أساسيّة للاتّصالات المتقدّمة، وثانياً إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات، وثالثاً إلى تحديث مهارات قواها العاملة لتستطيعَ مواكبةَ التغييرات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات.

ففي أواخر السّبعينيّات، اتّخذت سنغافورة قراراً بالتّخلّص التّدريجيّ من الصّناعات ذات العمالة الكثيفة، والتّركيزِ على الصناعات ذاتِ رأس المال الكثيف وذاتِ القيمة المضافة العالية. وبدأت خططَها الأولى عام ١٩٨١ بمكننة القطاع الحكوميّ وأعمال الخدمة المدنيّة لتحسين نوعيّتها وكفاءتها. وهدفت الخطّةُ الثانية عام ١٩٨٦ إلى مكننة قطاعات المجتمع بالكامل. أمّا الخطّةُ الثالثة التي أُعلنت العام ١٩٩١ تحت اسم «تكنولوجيّات المعلومات ٢٠٠٠»، فقد هدفت إلى تحويل سنغافورة، بحلول العام ٢٠٠٧، إلى جزيرة ذكيّة (Intelligent Island)، وذلك بتوصيل كلّ أجهزة الكومبيوتر في كلّ منزل ومكتب ومؤسّسة ومدرسة ومصنع ومستشفى... بعضِها مع بعض، في شبكة قوميّة متقدّمة للمعلومات، تحوّلُ الجزيرةَ إلى مجتمع معلومات حقيقيّ. وترافقت هذه الخططُ بإعدادٍ للكوادر البشريّة، هَدَفَ إلى زيادة التّقنيّين والمهنيّين العاملين في تكنولوجيا المعلومات من ٨٥٠ عام ١٩٨١ إلى ٨٠٠٠ بحلول العام ١٩٩٢.

وقد حقّقتْ هذه الخططُ أهدافَها، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات قطاعاً هامّاً في اقتصاد سنغافورة، إذ أصبح دخلُها من هذه الصّناعة ١٨٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٢، بينما كان ١٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٢.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ توصيلُ الجزيرة إلى قلب العالم، وذلك بتحويلها إلى Switching Center عالميّ ذي كفاءةٍ عالية للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفراد. وعُزّزتِ العجلةُ الاقتصاديّة، إذ باتت المعلوماتُ تُعتبرُ عاملاً أساسيّاً للإنتاج في عدد كبير من الصّناعات. كما تمّ تعزيزُ قدرةِ الأفراد في الجزيرة الذّكيّة، إذ بات بمقدورهم تطويرُ قدراتِهم أو الحصولُ على قدرات جديدة عن طريق التّعلّم والتّدريب

عن بعد، باستخدام الكومبيوتر الشّخصيّ. كما ساهمت هذه السّياسةُ بانفتاح المجتمع من خلال التّبادل الثّقافيّ الذي سهّلته تكنولوجيا المعلومات.

إنّ تجربةَ هذه الجزيرة، إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على وعي القطاع العامّ أهميّةَ تكنولوجيا المعلومات، وعلى الدّور الذي لا بدّ له أن يلعبَه في كلّ دولة ومجتمع إذا ما أراد مواكبةَ ثورة العصر.

أمّا تجربةُ جمهوريّة مصر العربيّة فتقوم أيضاً على وعيِ القطاع العامّ لأهميّة تكنولوجيا المعلومات والتّقنيّات الحديثة من خلال تحديد الحكومة لهدفٍ استراتيجيّ، وهو تحويلُ مصر بحلول العام ٢٠٢٠ إلى مجتمع تكنولوجيا ومعلومات منتجٍ ومصدّرٍ ومستخدمٍ للتّكنولوجيا المتطوّرة. وللوصول إلى هذه الغاية، وضعتِ الحكومةُ خططاً تهدف إلى إنشاء أودية للتّكنولوجيا. وأوديةُ التّكنولوجيا هي عبارةٌ عن تجمّعات عمرانيّة مبنيّة على نشاط اقتصاديّ ينتج عن تفاعل الاستثمار والتّعليم والبحث العلميّ، ويرتكز على الصّناعات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية في حيّزٍ جغرافيّ واحد. ويؤمّنُ استحداثُ مثلِ هذه الأودية إيجادَ بيئةٍ مناسبة لنموّ وازدهار الصّناعات التّكنولوجيّة والمعلوماتيّة المتطوّرة والتي تحقّقُ عائداً كبيراً للاقتصاد القوميّ عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات. وتفيد دراسةُ الجدوى التي أعدّتها الحكومة، أنّه، بحلول عام ٢٠٠٢، ستتمكّن مصرُ من جذب ١٠٠ شركة عالميّة كبرى، وتشجيعِ إنشاء ١٠٠٠ شركة مصريّة تقوم بالتّصدير إلى الخارج، وإيجادِ ٦٠ ألف فرصة عمل تنتج سنويّاً ٣٠ ألف دولار لكلّ فرد، وإضافةِ من ١٠ إلى ١٥ ألف فرصة عمل متميّزة سنويّاً، بحيث تصلُ قوّةُ العمل في مجالات التكنولوجيا المتقدّمة والمعلومات إلى ٢٥٠ ألف فرد، وتصلُ القيمةُ المضافة للفرد إلى ١٠٠ ألف دولار سنويّاً عام ٢٠٢٠. ولتنفيذ هذه الستراتيجيّة، بدأت الحكومةُ بوضع برنامج تنفيذيّ يعتمد أساساً على تفعيل القطاع الخاصّ، وينحصر دورُ الدّولة فيه بمحاورَ أربعةٍ أساسيّة: أوّلُها تهيئةُ المناخ العام وتشجيعُ الاستثمار، وثانيها تنميةُ الموارد البشريّة، وثالثُها توسيعُ قاعدة قطاع التّكنولوجيا والمعلوماتيّة، ورابعُها تنميةُ السّوق المحليّة والتّصدير. ولم يَنْسَ عن الحكومة أهميّةُ تطويرِ الكفاءات البشريّة وتهيئةِ المجتمع، فقامت بإنشاء معهدٍ جامعيّ لتكنولوجيا المعلومات ومركزِ تدريب لاستخدامات الكومبيوتر ومراكزَ لتدريبِ الأطفال. وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء

مجموعة من نوادٍ ومكتبات «طفل ٢٠٠٠» تزوّد بعدد من الكتب والموسوعات العلميّة ومعمل كومبيوتر متّصل بشبكة الإنترنت، وكذلك معمل إلكترونيّات تعليميّ وموادّ تعليميّة ترفيهيّة أخرى، يكون الغرضُ منها تقديم أفكار تكنولوجيا المعلومات الحديثة للأطفال من سنّ ٦ إلى ١٥ سنة، تُعدُّهم ليكونوا جيلاً جديداً من الشّباب القادر على مواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين.

أين لبنان من هذه التجارب؟

أمام تجاربَ كهذه تخوضُها دولٌ لا تُعَدُّ في عداد الدّول الصّناعيّة السّبع ولا في عداد دول الشّمال المتقدّمة، أمام هذه التجارب، نطرح على أنفسنا تساؤلاتٍ عدّةً: أوّلُها ماذا نفعل نحن، كشعبٍ ينادي بحضارة عمرُها يتجاوزُ السّتةَ آلاف عام؟ وماذا نفعل كقطاع خاصّ وعامّ لإعداد أطفالنا وشبابنا إعداداً يؤهّلهم لدخول هذا العالم الجديد؟

وهل استطاعت مؤسّساتُ التّعليم العالي والتّشريعاتُ الخاصّة بالتّعليم الأساسيّ والعالي في لبنان إعدادَ العدّة لاستيعاب ومواكبة هذا التّطوّر؟ وإلى أيّ مدىً يعمل القائمون على القطاع التّربويّ على وضع سياسة تربويّة تعيد النّظرَ بدور التّعليم العالي وتبلور استراتيجيّاتٍ جديدة له تنطوي على تجديد البنى والمناهج والمضامين بهدف ربطه بحاجات المجتمع، وتسمح له بمواجهة تحدّيات المعرفة والفعاليّة والجودة التي فرضتها الثّورة التّكنولوجيّة؟

وهل تتمتّع مؤسّسات التّعليم العالي في بلادنا بالحرّيّة الأكاديميّة والاستقلاليّة المؤسّسيّة التي تكفلُ تمتّعَها بحرّيّة البحث والاستقصاء اللازمين للتقدّم العلميّ ونشر المعرفة؟

ماذا فعلنا لتهيئة مجتمعنا، بمختلف شرائحه، للتّفاعل مع هذه المستجدّات، وماذا فعلنا لنؤمّنَ لشبابنا الانتقالَ إلى الإنسان العالميّ، ونحن لم نؤمّنْ له إمكانيّةَ أن يصبحَ إنساناً مواطناً؟

وهل واقعُنا السياسيّ يؤمّن لنا مناخاً من الحرّيّة والانفتاح يساعدُنا على وعي وتفهّم أهمّيّة المعلومات وعلى التّفاعل مع ثورة التّكنولوجيا؟

عندما تطالعنا الإحصاءاتُ بأنّ ٥٢٪ من الشّعب العربيّ متعلّمٌ، وأنّه ٥٪ منهم يقرأون، وعندما تطالعنا الإحصاءات أنّ أعلى نسبةٍ تخصّص للعمل البحثيّ في مؤسّسات التّعليم العالي في لبنان لا تتعدّى ١٢٪ من موازنتها، وعندما تطالعنا الإحصاءات بأنّ نسبة المرغوب في مجال التّخصّصات المتعلّقة بالمعلوماتيّة بين الشباب يبلغ ٥٢٪ بينما نسبة المطلوب كفرص عمل في المجال نفسِه لا يتعدّى ١٢٪، وعندما نلقي نظرةً على واقع البنى التّحتيّة للبحوث وعلى المكانة التي تحتلّها بعضُ المراكز التي تُعنى بصناعة المعلومات، وعندما نطّلعُ على تشريعاتنا التّربويّة والثّقافيّة، نعي فداحةَ الواقع الذي نعيش.

المسألةُ ليست مسألةَ تكنولوجيا حديثة فقط. فأجيالُنا على مسافة واحدة منها ومن الكتاب أيضاً. ولا نخلي من المسؤوليّة مؤسّساتِنا التّربويّةَ وكلَّ المرافق العامّة المعنيّة بالتّربية والتّعليم. فبعضُ المدارس الخاصّة بدأ منذ سنوات بتدريس ما يسمونه خطأً مادّةَ «الكومبيوتر». وفي الواقع، إنّ جُلّ ما يفعلونه هو تدريبُ الطلاّب على استعمال بعض أنظمة الكومبيوتر. وبالرّغم من أنّ مبادرتَهم مشكورة، إلاّ أنّها لا تتماشى، لا مع أهميّة ما يحدث في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولا مع السّرعة الرّهيبة التي تتطوّر بها. هذا بالإضافة إلى المفاهيم الخاطئة عن التعاطي مع هذه التّكنولوجيا التي تُزرع في عقول الأطفال. أمّا المدارسُ الرّسميّة فتبقى بمنأىً عن هذا الوحش الغربيّ القادم! نبقى بانتظار أن يبدأ تطبيقُ المناهج الجديدة التي أُقرّت من ضمنها مادّةُ المعلوماتيّة. وكلُّ ما نتمنّاه أن تتوفّرَ البنى التّحتيّة اللازمة لتدريس هذه المادّة، وأن يتمّ إعدادُ الكوادر التّعليميّة المؤهّلة، ليس من النّاحية التّقنيّة فحسب، بل من النّاحية التّربويّة بسبب التّغييرات التي أحدثتها التّكنولوجيا الحديثة في دور المعلّم.

إنّ قطاعَنا التّربويّ لم يرقَ بعد إلى مجال التّعامل الصّحيح مع التّكنولوجيا الحديثة. فمن جهة، وباستثناء بعض المحاولات الخجولة، فإنّ معظم المؤسّسات التّربويّة لم تستفق بعد لتعيدَ النّظر في مناهجها وتوجّهاتها، وبقي القطاعُ التّربويّ على حاله يغوصُ في اختصاصات يغلب عليها الطّابعُ النّظريّ، ومن جهة أخرى لم تطالعْنا الدّولةُ بخطةٍ طوارىء تهدف إلى انتشالنا من السّلفيّة التي نعيشُ فيها.

فقبل الحديث عن المهن الجديدة التي استحدثتها تكنولوجيا المعلومات، نعيد طرح سؤالنا: هل استفادت مختلفُ القطاعات المهنيّة الموجودة فعليّاً ممّا تقدّمُه هذه الثّورةُ من تقنيّات ومن سهولة في التّواصل؟

يتملّكُنا الفرحُ عندما نسمعُ عن عمليّات المكننة التي تقومُ بها بعضُ المؤسّسات العامّة. ولا نلبثُ أن نُصابَ بخيبة أمل عندما نعي أنّ ما يقصدونه بالمكننة ما هو إلا اقتناءٌ لأجهزة الكومبيوتر بهدف استعمالها كآلة طابعة ليس إلاّ. فهل يجوز أن يتطلّب إنجازُ أيّةِ معاملة في الدّوائر الرّسميّة إلى أيّام وأيّام، وإلى العشرات من التّواقيع، وإلى الحضور الشّخصيّ، في زمن تكنولوجيا المعلومات؟

بالإضافة إلى ذلك، لم تعمدِ الدّولةُ في لبنان إلى وضع خطط تهدف إلى تدريب أو إعدادِ كوادرَ بشريّة تستطيعُ التّعاطيَ مع المكننة، هذا في حال تمّ تطبيقُها بمفاهيمها الفعليّة. فأين هي الإدارةُ التي تتمتّع بالكفاءات والمهارات التي يتطلّبها استعمالُ تقنيّات الاتّصال الحديثة؟ في هذا المجال، نعيد التّذكيرَ بالتّجربة المصريّة، حيث ترصدُ الدّولةُ سنويّاً مبلغَ ١٠٠٠٠ دولار لتدريب الفرد على استخدام تكنلوجيا المعلومات، لأنّ تأهيلَه يؤمّنُ بالمقابل إنتاجاً سنويّاً يعادل ٦٠٠٠٠ دولاراً

إلى ذلك، نرى أنّ التّشريعاتِ في لبنان، وبخاصّة تلك المعنيّة بالملكيّة الفكريّة أو بمعادلة الشّهادات الجامعيّة لا تشكّل أرضاً خصبة تسمح بتطوّر صناعة تكنولوجيا المعلومات. فالشّهاداتُ الجامعيّة التكنولوجيّة التي تعدُّ الكوادرَ الوسطى لم تجدْ بعد مكاناً لها في سجلّ الشّهادات المعترف بها في لبنان. وقانونُ الملكيّة الفكريّة الذي من شأنه حمايةُ أنظمة الكومبيوتر وقواعد المعلومات من القرصنة ما زال نائماً في سُبات عميق ولم تَطلْه بعد يدُ التّحديث.

وتجدر الإشارةُ إلى أنّ القوانينَ اللبنانيّة منعت شركة Microsoft من فتح مكاتبَ وفروعٍ لها في بيروت بالذّات، ممّا قضى على فرص عديدة للعمل وعلى إمكانيّة التّعاطي المباشر مع صانعي ومنتجي التّقنيّات الحديثة.

وعلى صعيد آخر، نرى أنّ نصيبَ تكنولوجيا المعلومات في القطاعات المهنيّة ليس أفضلَ من نصيبها في القطاع العامّ وفي القطاع التّربويّ. ففي مختلف هذه القطاعات، يُستعمل الكومبيوتر إما كمجرّد آلة طباعة أو «ديكور»، دورُه كدور أيّة قطعةٍ نفيسة تساهمُ في إضفاء رهبة على المكان! ونكرّر القولَ أنّ استخدامَ تكنولوجيا المعلومات لا يقتصرُ فقط على المهن التّقنيّة والتّكنولوجيّة المرتبطة بها فالمحامي والصّحافيّ، والإعلاميّ، والأستاذ، والكاتب، والمهندس، والطّبيب، والموظّف، ورجل الأمن والمباحث، والتّاجر، والمقاول، والعامل، ورجل الدّولة وو... باستطاعتهم جميعاً استخدامُ هذه التّكنولوجيا، لأنّ أهميّتَها تكمنُ، بالدّرجة الأولى، في كونها وسيلةً للحصول على المعلومات ولمعالجة المعلومات في سبيل إنشاء قواعد بيانات تسمح بالتّخطيط ووضع السّياسات في أيّ قطاع من القطاعات. فهل هذا هو واقع الحال في بلدنا؟

يعيش العالمُ حاليّاً تحوّلاً جذريّاً في نظامه الدّوليّ، بدأت ملامحُه تظهر مع انتهاء الحرب الباردة وتربّعِ الولايات المتّحدة كدولة عظمى دون منافس.

وبدأ عصرُ العولمة، عصرُ محاولة تعميم الفكر الدّيموقراطيّ الغربيّ المبنيّ نظريّاً على أساس تحويل الصّراع العدوانيّ إلى ما يمكن تسميتُه الصراعَ الحميد من خلال أُسلوبٍ بسيطٍ في ظاهره عميقٍ في حقيقته، وهو المنافسةُ.

المنافسة، من النّاحية السياسيّة، تُسمّى ديموقراطيّة. المنافسةُ الاقتصاديّة تُسمّى بالحرّيّة الاقتصاديّة ونظام السّوق. والمنافسةُ من النّاحية القانونيّة، تُسمّى عدلاً. إنّ المناخ الذي ستخلقه هذه المنافسة، وعلى مختلف الصّعد، سيُنتجُ الكثيرَ من فرص العمل.

كما أنّ توقّعاتِ تزايدِ كمّيّات المعلوماتِ المخزّنة بشكل رقميّ Digital Form هو بين عشرين وخمسين بالمئة سنويّاً، ومع العام ألفين سيكون بين ٦٠٠ وألف PETABYTES أي ما يعادل في الشّكل المطبوع ٣٦ مليار إلى ٦٠ مليار من الكتب بحجم ٥٠٠ صفحة ممّا يؤكّد الحاجةَ إلى بنية تحتيّة مذهلة لإدارته. فضلاً عن

أنّ تسلّلَ التّكنولوجيا إلى المجتمع ومختلف نواحي الحياة سيؤدّي إلى استعمالها، كما نستعمل الهاتفَ في هذه الأيّام.

إنّ التحدّيَ الكبير الذي تواجهه الدّولُ النّامية بعامّة، ودولُ الشّرق الأوسط بخاصّة، هو عمليّةُ التّحديث الملقاة على عاتق القطاعين العامّ والخاصّ، وعلى عاتقِ القطاع العامّ القسطُ الأكبر، ممّا سيدفعُه عاجلاً أم آجلاً إلى إعادة النّظر في الإجراءات الإداريّة المعمول بها لتسهيل الخدمات وتحسين الأداء وتفعيله. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارةَ العامّة في بلادنا ينبغي أن تكونَ المكوّنَ الأساسيّ في عمليّات التّحديث.

أمّا القطاعُ الخاصّ فسيواجه تحدّياتٍ مختلفةً، أهمُّها المزيدُ من التّنافسيّة في اتجاه خدمات أفضل وإعادة النّظر في إجراءات العمل. إنّ تعابير مثل business process reengineering and total quality management ستصبح أكثر تداولاً.

المشكلةُ تكمنُ في أنّ الدّولَ النامية بعامّة، والعربيّة بخاصّة، تصبُّ اهتمامَها نحو ما يُسمّى بالقضايا الكبرى أو المصيريّة، وتهملُ، عن قصد أو عن غير قصد، ما يجري حولها من متغيّرات أو حتّى معالجة كيفيّة استلحاق ما فاتها. إنّ مواكبةَ العولمة باتت أكثر صعوبةً، وليس في مقدورنا تصوّرُ مصير هذه المناطق والشّعوب في المستقبل.

وأسمحُ لنفسي بالقول مرّة أخرى، أنّ مشكلتنا هي في مقاربةِ وفهمِ التّكنولوجيا أكثر مِمّا في اقتناء هذه التّكنولوجيا أو عدم اقتنائها. ولا نستطيعُ، في هذا الإطار، أن ننفيَ مسؤوليّةَ المؤسّسات التّربويّة عن هذا الواقع.

هوامش

١- الوقوف في وجه سيطرة الآلة على الإنسان، زهير حواري، السّفير ١٢-٨-٩٨

٢- الجامعيّون: العهد الجديد هو عهد تغيير على كلّ المستويات نداء الوطن ٣-١١-٩٨

٣- مادّة المعلوماتيّة تنضمّ إلى صلب المنهج التّربويّ في لبنان، جوسلين رزق، الأنوار ٢-٣-٩٨

٤- كلمة الدكتور عبد القادر الأطرش، مدير مكتب اليونسكو الإقليميّ للتّربية في الدّول العربيّة.

٥- خدمة الإنترنت تغزو لبنان من دون رقيب ولا وصاية، معن برازي، السّفير، ٢-٨-٩٦

٦- صناعات العقول قادمة من الوادي، ألفت إبراهيم، الأهرام، ٢٦-٣-٩٨

٧- الكومبيوتر في التّعليم: ملاحظات واقتراحات، أنطوان داغر، ١٧-٣-٩٤

٨- المشروع المتوسّطيّ، علي صادق، ندوة الشّرق الأوسط في ظلّ العولمة، القاهرة، ٢٢ و٢٣ شباط ١٩٩٩

٩- نمور شرق آسيا وثورة المعلومات، أحمد عبادة سرحان الأهرام ١٠-١٠-٩٤

كلمة الدكتور جوزف عجمي

إعلام اليوم في ضوء تكنولوجيا المعلوماتيّة

إن تكنولوجيا الاعلام والمعلومات هي حقيقةٌ واقعة، وقد غيّرتِ الطّرقَ التي تصلُ بها الرّسالة إلى طالبيها ومستهلكيها، وكذلك غيّرتِ الطّرقَ التي يتعامل بها المستهلكُ مع المعلومات الوفيرة التي هي تحت تصرّفه. إنّ التّكنولوجيا الاعلاميّة الحديثة تتغيّر بشكل سريع، بحيث يصعب استيعابُ هذه الثّورةِ والثّروة الاعلاميّة، خصوصاً من قبل دول العالم الثّالث، ومن بينها لبنان. إنّ عصرَ المعلومات الحديث يتطلّب خططاً سريعة وفعّالة من جانب الدول النّامية لمواجهة التّحدّيات العديدة التي تفرضُها تكنولوجيا المعلومات، والتي ستترك أثرَها على الصّعد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والسّياسيّة. إنّ تكنولوجيا المعلومات والاعلام، مثلُها مثلُ تكنولوجيّات الحقول الأخرى، قد ساهمت في اتّساع الهوّة بين الدّول الغنيّة التي تملك هذه التّكنولوجيا، وبين الدّول النّامية التي تجدُ نفسَها في موقف المستهلك السّلبيّ وغير القادر على اللّحاق بهذه الصّناعة.

على الصّعيد العمليّ الآخر، ونتيجةً للثّورة الاعلاميّة والمعلوماتيّة، فإنّنا متّجهون نحو الألف الثالث للتّعامل مع إعلام سريع، رخيص نسبيّاً، متشابك، عالميّ، ويعطي لمستهلك المعلومات حريّةَ اختيار ما يريد وفي الوقت الذي يريده هو، لا الوقت الذي يحدّده صاحبُ الرّسالة الاعلاميّة كما كانت الحالُ حتّى الأمس القريب ولا يزال في أنحاء كثيرةٍ من العالم. الاعلامُ الحديث حوّل الرّسالةَ الاعلاميّة إلى أصفار وآحاد تصل إلى المستهلك عبر وسائل تمزج خطوطَ الهاتف والفيديو والكمبيوتر وخيوط الألياف والأقمار الصّناعيّة وغيرها في تكنولوجيا واحدة. الجريدة التّقليديّة أصبحت جريدةً إلكترونيّة، والفيلم السّينمائيّ والشّريط الموسيقيّ والكتاب والمجلّة التقليديّة أصبحت كلُّها تصل إلى المستهلك بطريقة سريعة وفعّالة ومختلفة عن الطّرق السّابقة.

اليوم، يمكن تخزينُ النّصوص الكاملة لألف كتاب على قرص ضوئيّ تبلغ زنتُه ١٥ غراماً، ولا يتجاوزُ قطرُه ١٢ سنتمتراً، ويمكن لأيّ طالبِ معرفةٍ في أيّ جزء من العالم أن يتّصلَ بمزوّد هذه المعلومات في الأطراف الأخرى من الكرة الأرضيّة ويحصلَ على ما يريدُ من معلومات وترفيه وتسلية وثقافة ووثائق...

في عصر المعلوماتيّة الجديد لم يعدِ الاعلامُ إعلاماً جماهيريّاً بالمعنى التّقليديّ، وكذلك تحوّل مستلمُ الرّسالة الاعلاميّة إلى مرسلها أيضاً، وبذلك تغيّر مفهومُ الاعلام بشكلٍ جذريّ، فأصبح واحدُنا الهدفَ والوسيلةَ في الوقت نفسه.

الاعلامُ الجديد أُدخل مصطلحاتٍ وشعاراتٍ ومقولاتٍ جديدةً في العالم، ممّا يبشّرُ بنظام عالميّ جديد يهدف ظاهريّاً إلى تحرير الشّعوب من الجهل، ولكنّه يحمل في طيّاته أخطارَ عديدةً، ليس فقط من ناحية القدرة على امتلاك التّكنولوجيا، بل أيضاً من ناحية الطّغيان الفكريّ والحضاريّ على ثقافات وحضارات الشّعوب النامية.

كلمة أ. إيلي صليبي

بين وسائل تواصل متعدّدة ومنفصلة في الأمس ووسائل متداخلة ومتشابكة اليوم، أيّ إعلام؟

كمدخلٍ لمداخلتي، يَحضُرني، وأنا مَن يتهيَّبُ الكلمةَ ولا يهابُها، بيتٌ من الشّعر، حفظتُه لأنّني أستحليه لنفسي، وتقصّدتُ نسيانَ اسمِ قائله، متذرّعاً بجمال الورد الذي لا فضلَ فيه لزارعه.

يقول بيتُ الشّعر، وهو خشبةُ خلاصي في أوقيانوسيّة السّؤال – المسألة:

إلى الماء يسعى من يغصُّ بريقهِ   فإلى أين يسعى من يغصُّ بالماء.

وها أنا أغصّ بريقي وبالماء معاً... فإلى أين أسعى؟

وها الإعلامُ، وقد غصّ بريقه في الأمس، إلى أين يسعى في غده وهو يَغصُّ اليومَ بالماء؟ أإلى مِلعقة على الرّيق من ريقِ الحبيب؟

عصراً، وحصراً، أقصرُ الكلامَ على ما قلَّ من الماضي ودلَّ في المستقبل، وأنتقي من وسائطِ الاتّصال «التّلفزيون» من دون سواه، وهو الفنُّ الثّامن، إذا شئتم؛ ولي فيه تجربةٌ فقيرة إذا ما قيست بغنى تجاربِ أثرياء كثيرين.

أمسُه في بلادنا والجوار، أواخرُ أواخرِ الخمسينات، تحديداً عامَ ١٩٥٩ مع شركة التّلفزيون اللبنانيّة، وأوائل أوائل الستّينات مع شركة تلفزيون لبنان والمشرق، ومنذ هاتيك وتلك ونحن نتساءل أيّ إعلام؟ ومعنا يتساءل إعلامُ الأنظمة في «بلاد العُرْبِ أوطاني»... أي إعلام؟ مع الفوارق، طبعاً، في الغاية والوسيلة.

وحسبي أن أذكرَ، وأنا أتذكّر، كيف كنّا وكان الزّمانُ صحافةً حرّة، ومنابرَ للتّيّارات داخلاً وخارجاً، ولن أفصِّلَ حتّى لا أرشقَ صاحبةَ الجلالة بوردة، وهي كامرأةِ قيصر،

فوق الشّبهات دائماً، وكيف كان التّلفزيون تحت الشّبهات – إذا جاز التّعبير – خاضعاً لمراقبتين اثنتين:

الأولى على الأخبار والبرامج السّياسيّة بمادّتها الكلاميّة أي بالنّصوص، من أسعد اللهُ مساءكم إلى... إلى اللقاء؛ حتّى أنّ مراقباً ظريفاً، رحمه الله، أصرّ مرّةً على مراقبة النّشرة الجوّيّة بحجّة أنّ المعلوماتِ عن الطقس قد يستفيد منها العدوّ. هذه المراقبةُ تولّتها وزارةُ الأنباء. وكانت في صلب شروط التّرخيص. والحجّةُ هي إيّاها أنّ الجريدةَ يشتريها المواطنُ بمحضِ اختيارِه، وأمّا التّلفزيون فيدخلُ البيوتَ بلا استئذان وقد يلعبُ بعقل المواطن. مراقبة.. ولكنّها استنسابيّةٌ لا تستندُ إلى نصوصٍ قانونيّة تحدّدُ المسموحَ والممنوعَ بشكلٍ قاطعٍ وواضح. وحذارِ أن يُتاحَ لأيّ معارضةٍ حقنُ الشّاشة الصّغيرة بسمومٍ أو هموم. وأمّا مواضيعُ استقبل وودّع، واستبقى إلى الغداء أو العشاء، فتلك أخبارٌ يتلهّفُ المواطنُ إلى متابعتها بشغف وهوس كبيرين. هكذا ظنّوا!

ومع ذلك، كان النّاسُ يُقبلون على نشرات الأخبار بدافع حشريّة المعرفة. ومن أراد التعمّقَ فعليه أن يشتريَ الجريدة في الصباح.

عذرُهم أنّ القليلَ من الشيء أفضلُ من لا شيء.

المراقبة الثّانية، تولّتها المديريّة العامّة للأمن العام.. وتشمل الأشرطةَ المصوّرة.. في الأخبار والبرامج على السّواء. وهنا المفارقات. الشّريطُ الاخباريّ أو الخبرُ المصوّر يراقبُ مَشاهدة الأمنُ العام، والنّصُّ الكلاميّ تراقبُه وزارة الأنباء. ولا تسألوني عن الازدواجيّة ومفارقاتِها المضحكة المبكية على مدىً يَزيدُ عن ربع قرن. أمّا مراقبةُ الأفلامِ والبرامج المصوّرة فكانت تتمّ /موضعيّاً/ في الحازميّة وتلّة الخيّاط، ويتدخّلُ المقصُّ لاقتطاع كلّ ما يهدّدُ الأمنَ الوطنيّ والقوميّ، والأمنَ الأخلاقيّ.

القبلةُ مثلاً يجبُ أن لا تتجاوزَ الثانيتين، وما زاد اعتداء على الشّرف الرّفيع.

فلسفةُ المراقبةِ تَختصرُ بجملة: المواطنُ قاصرٌ ويحتاجُ إلى وصايةٍ مَن ليس بالضّرورة أن يكونَ أكثرَ معرفةً منه وأوسعَ أفقاً وأكثرَ وطنيّةً أو عروبةً أو أكثرَ تمسّكاً بالقيم والتّقاليد.. المهمُّ أنّ النّظامَ يمسكُ بزمام الأمور. ولكنْ، لنعترفْ بأنّ إنتاجَ المحطّتين

بلغ ألوفَ السّاعات التّلفزيونيّة المصدَّرة إلى العالم العربيّ مع مراعاةٍ للمراقبة في الدّول العربيّة المتحفّظة. ومن شروط المراقبة في المحطّات العربيّة ليس تقصير القبل، بل إلغاؤها؛ والويلُ ثمّ الويلُ إذا ما التقى شقيقٌ شقيقتَه في غرفةِ مسلسلٍ لا يكونُ بابُها في المشهد مفتوحاً.

الإعلامُ المرئيّ والمسموع.. عفواً المسموع كان مجموعةَ جزرٍ منفصلة، لأنّ بثّه لم يكن ليتجاوزَ الحدودَ، وإن تجاوز فإلى حدٍّ محدود.

ومع الحصار، العام ١٩٧٥، تحوّلتِ النّشراتُ إلى بيانات وذُخِّرت المحطّتان بالقذائف الإعلاميّة، وساد الفلتان والتّقاصفُ بمدافعِ الكلام. ثمّ جاء الدّمجُ بين الشّركتين وبدأت همومُ تلفزيون لبنان ومعاناتُه الطّويلة.. وتعرفون بقيّة الحكاية من البداية إلى النّهاية. إلى أن نشأت محطّاتُ الأمر الواقع وتعدّدت وصارت جزءاً من أسلحة الحرب في لبنان، أو حرب الآخرين على أرض لبنان، أو سمّوها ما شئتم.

يُختصرُ الأمسُ التّلفزيونيُّ البعيد بالعناوين الآتية:

- إعلام مقفل لجزيرة معزولة.
- إعلام التّبجيل والتّجهيل والتّجاهل (تبجيل الحاكم، تجهيل المتلقّي، تجاهل المعارضة في الدّاخل والعدوّ في الخارج).
- إعلام الوصاية على عقل المشاهد.
- إعلام الإيجابيّات / إنتاجاً / وكسبَ خبرات / وتصديرَ برامج بألوف الساعات.
- ثمّ إعلام الحرب في بداياتها وتحويل المحطّتين إلى ترسانتين لأسلحة الكلام من مختلف الأعيرة.

ثمّ تتالتِ المراحل... إلى أن جاء التّفصيلُ على القياس وبالمحاصصة. وهذه أيضاً سالفةٌ تعرفونها... وبات ملفُّ الإعلام نصفَ مقفلٍ ونصفَ مفتوح، حتّى السّاعة. وبقي السّؤال مطروحاً: أيّ إعلام؟

ونحن من حال إلى حال في سنوات الحرب والغياب والضّباب،

كان العالمُ كلّه قد أصبح قريةً صغيرة بفعلٍ، والبعضُ يقولُ بفضلٍ، التّطوّرات المذهلة في تكنولوجيا الاتّصالات.

ولعلّ الهلعَ الذي أصاب محطّاتِنا المحليّةَ – في الآونة الأخيرة – فأُعلنتِ الحربُ على دكاكين أصحاب الدشّات الذين بعشرة دولارات اشتراك يجعلونك تشاهد عشراتِ القنوات.

لعلّ هلعَ أصحاب المحطّات التّلفزيونيّة – أقول – يجسّدُ حقيقةَ ما سيكونُ عليه غدُ الإعلام في بلادنا كما في بلاد النّاس. عشراتٌ بل مئاتُ القنوات الفضائيّات متاحاتٌ أمام أهل الأرض جميعاً من دون حسيبٍ أو رقيب. هكذا في المطلق.

أيّ إعلام؟

– إعلام التّكنولوجيا

– إعلام المال.

– إعلام الظّلّ.

– إعلام الريموت كونترول.

التّكنولوجيا،

حدّث عنها ولا حرج. تحالفٌ هي بين الحلم والعلم...

فكل ما كان أضغاثَ أحلامٍ، صار حقيقةً علميّة في خدمة عالم الاتّصالات.

ولن يمضيَ طويلُ وقت... حتّى تستطيعَ أن تستغنيَ عن الدّش أو الصّحن اللاقط على سطح بيتك، وتشتريَ آلةً واحدة جامعة بين التّلفزيون والكومبيوتر والتّلفون، وتتحكّمَ أنت بفضل تكنولوجيا (النّظام الرقميّ) الديجتال... بشبكات البرامج كلّها. فتشقلبُها على هواك.. وتروحُ تتابعُ على هذه القناة ما تشاء وبالتّرتيب والمواعيد التي تناسبك، وتنتقي، من قناة أخرى، برنامجاً أو نشرةَ أخبار تستعيدُها بسهولة على شاشتك. وفيما

تقرأ أيّ جريدة، تتلقّفُ أيَّ معلومة من الانترنيت، وتُجري اتّصالاً هاتفيّاً بصديق في آخرِ خطّ الطّول أو العرض على الخريطة، أو تعقد اجتماعاً معه ناقلاً إليه صورتَك ومتلقّياً من صورتَه، وتستعيضُ عن دوام سكرتيرتك في مكتبك بقيامها بكلّ عملها الإداريّ، وهي تداومُ في بيتها..

ويمكنك بالتّالي أن تسافرَ حاملاً التّلفون التّلفزيون النقّال بيدك... وتستعملُه بكفاءة لا تقلّ عن كفاءته، وهو في بيتك أو مكتبك.

هذه عيّنةٌ من إعلام التّكنولوجيا. والباقي كثيرٌ. والحبلُ على الجرّار.

ولكنْ، لهذه التكنولوجيا أخطارُها إذا ما تحوّلت إلى تدمير المجتمعات الانسانيّة، واعتدت على حقوق الانسان باسم حقوق الانسان.

أمّا إعلامُ المال.. فهو وليدُ موجة العولمة التي على مدّ عيونكم والنّظر. تكتّلاتٌ تتحوّلُ إلى كتل عاصفيّة تقتلعُ وتبتلعُ ما يعترضُ طريقَها... والخَشيةُ أن تسيطرَ على شرقِنا إعلاميّاً / وقد وصلتنا طلائعُها / فنصبح جميعاً من مشاهديها لأنّها كُتبت بلغتنا وتنتجُ برامجَ بمبدعين من عندنا، فيما تقف أرضيّاتُنا وفضائيّاتُنا من تلك المحطّات مكتوفةَ الأيدي لا حول لها ولا قوّة، وقد احتكرت كبرياتُ الشركاتِ الأجنبيّة كلّ ما يهمُّ المشاهدَ العربيّ ويشدُّه إلى الشّاشة.

أمّا إعلامُ الظّل، تيمّناً بحكومة الظّلّ، فهو في رأيي... سيُطلُّ برأسِهِ كاملاً في مستقبل قريب... بعد تجربة قناة الجزيرة. وستُضطر الأنظمةُ العربيّة إلى اعتماد قنوات ظلّ لمحطّاتها الرّسميّة تلك وتغسل يديها كبيلاطس متنصّلةً من مسؤوليّة أيّ حملة أو مبارزة إعلاميّة. فتنشأ في ظلّ كلّ فضائيّة عربيّة عامّة فضائيّةٌ عربيّة خاصّة باسمٍ مستعار.

يبقى إعلامُ الريموت كونترول، وهو أشدُّ فتكاً من أيّ جهازٍ آخر... لأنّه بكبسة زرّ يمكّنك من استبقاء من تشاء ومن إلغاء من تشاء. وشكراً، لأنّكم لم تُطفئوني حتّى الآن.

القسم الثّاني

الجلسة الثّانيّة

الموضوع: انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم التّربية في لبنان (الحقّ في التّعليم والحصول على التّربية المفيدة)

الرئيس: رئيس المركز التّربوي للبحوث والانماء د. نمر فريحة

المحاضرون:

أ. **سهيل مطر** الانعكاسات على الانسان (العلم والتّلميذ)

د. **فرنان سنان** الانعكاسات على الوسائل التّعليميّة

د. **جورج لبكي** الانعكاسات على المناهج (أهداف وموادّ)

كلمة رئيس المركز التّربويّ للبحوث والإنماء
الدكتور نمر فريحة

انعكاسات دخول التكنولوجيا إلى عالم التّربية في لبنان

أيّها الأصدقاء،

عندما كنّا تلامذةً، كانتِ الخريطةُ التي يستعملُها المعلّم، في مادّة الجغرافيا أو التّاريخ، الوسيلةَ الوحيدة المساعدة التي نراها في الصّفّ. ومنذ سنوات، قد لا تَزيدُ على العشر، كنّا نطالب بأن تكونَ في مدارسنا وسائلُ تربويّةٌ مساعدة، اعتبرناها ضروريّةً في العمليّة التّعليميّة، مثل وسائل الايضاح التّقليديّة من خرائطَ وصورٍ ولوحات، وأخرى أكثر تطوّراً كالشّفافيّات والـ Slides وآلة التّسجيل والفيديو... واليوم نجد أنفسَنا أمام استحقاقٍ جديد، وطارء وملحّ: الكمبيوتر، ووسائل الاتّصال والتّواصل، خصوصاً الانترنت.

قفز اهتمامُنا جميعاً إلى ما هو جديد، وراح بعضُنا ينظرُ إلى الوسائلِ التّعليميّة السّابقة وكأنّها من الماضي. الجميعُ يتكلّمُ عن الكمبيوتر والانترنت وضرورة إدخالِها إلى المدرسة، خصوصاً عندما نرى ماذا يحصلُ في العالم المتطوّر على هذا الصعيد.

ففي الولايات المتّحدة الرائدة في هذا الحقل، أُدخل الكمبيوتر منذ مدّةٍ طويلة إلى المدرسة، وأصبح لمختبر المعلوماتيّة دورٌ في حيازة بعض المهارات حتّى في المرحلة الابتدائية، وأهمُّها:

- تعلّم الطباعة
- تعلّم استعمال البرامج الحديثة
- استعمال الانترنت

وليست هذه المهاراتُ هدفاً بذاتها، بل وسائلُ يكتسبُها التّلميذُ لتطوير تعلّمِه واكتسابِ معلومات واستعمالها وتحليلها لهدفٍ تعلّميّ آخر. ومنذ بضعِ سنوات، أُدخل العديدُ

من المدارس هناك GIS (بينما قفزت قَطر إلى أبعدَ من ذلك فأُدخلت ألـ GIS على كلّ المدارس حيث الحكومةُ تغطّي كلَّ نفقاتِ التّعليم) وأصبح التّلامذةُ يطبّقون GIS على الانترنت أو ما يُسمّى GIS Application في محاولةٍ لتحليل مظاهر ونشاطات حياتهم المرتبطة بالحيّز المكانيّ أي Spatial aspects of their daily life. وهكذا يكتشفُ التّلميذُ كيف تتداخلُ الأشياء وتتفاعل مع بعضها بعضٍ. فعندما يُحدّدُ موقعَ محطّةِ وقودٍ مثلاً بواسطة GIS، يطلبُ معلوماتٍ عن الجوار، وإذا بكلّ عناصره (الجوار) تظهر أمامه، فيحاولُ ربطَها ببعضها بعضٍ، من الخاصيّة الوظيفيّة إلى أن يصلَ إلى مبتغاه من عمله هذا. أو إذا كان لديه بحثٌ يستطيع أن يختصرَ وقتاً كبيراً من خلال استعمال الكمبيوتر والانترنت.

أين نحن من بعض ما يجري في المجتمعات الأخرى، على صعيد استعمال التّكنولوجيا في مدارسنا؟

قبل الاجابة عن هذا التّساؤل، لا بدّ من التّحذير بأنّ ما بدأ يُعتبر تقليديّاً من وسائلِ التّعليم المساعدة، قد فقد دورَه في العمليّة التّعليميّة والتّعلميّة، هو غيرُ صحيح. حتّى في الدّول المتقدّمة، لم تَفقدِ الخريطةُ والشّفافيّاتُ والشّرائحُ الضّوئيّة والفيديو وآلةُ التّسجيل دورَها، إذ يستطيعُ المعلّم أن يستعملَ بعضَها في أيّة مادّة أو أيّ درس من أيّة مادّة دراسيّة. هذا بالرّغم من توفّر الكمبيوتر. فكيف بالأحرى عندنا، حيث العديدُ من مدارسنا ما زال يفتقدُ إلى المقوّمات الأساسيّة للمدرسة.

وأنا لا أدعو هنا إلى الوقوف جانباً والانتظار. هناك أكثرُ من مشروع بدأ الاعدادُ له، ومشاريعُ أخرى على طريق الاعداد في المركز التّربويّ بالتّعاون مع بعض المؤسّسات الدّوليّة كالبنك الدّوليّ من خلال برنامجه World Links. وقد بدأنا، منذ أيّام، الاتّصالَ بأحد مراكزِ المجموعة الأوروبيّة للاستفادة من أحد برامجها التّطويريّة لدعم تزويد بعض مدارسنا بالتّكنولوجيا الحديثة. كذلك نعمل على خطّةٍ طَموح للتّدريب عن بُعد بواسطة Intranet.

أمّا ما مدى انعكاساتِ دخول التّكنولوجيا على المدرسة خصوصاً وعلى المعلّم والتّلميذ، فهذا ما سيتطرّقُ إليه الصّديق سهيل مطر في مداخلته بعنوان «الانعكاسات على الانسان: المعلّم والتّلميذ».

كلمة أ. سهيل مطر

انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم التّربية: الانعكاسات على الانسان

أيّها الأصدقاء

أفتحُ بابَ الذّاكرة، وأتحدّث إليكم:

كان ذلك منذ خمسين سنةً تقريباً، منذ نصف قرن؛

دخلتُ المدرسةَ للمرّة الأولى: غرفٌ عتيقة، مدفأةٌ أصيلة وَقُدُها خشب، لوحٌ سوادُه يكاد يتلاشى، ومعلّمٌ يابسٌ من التّعب والبرد – ولكنّه معلّم، وإن دون شهاداتٍ أو ألقاب – وتلامذةٌ فقراء من كلّ الصفوف والأعمار، يتداخلون، ولا شيء يفصل بينهم؛ أمّا الملاعبُ، فحقلٌ قريب، والتّجهيزاتُ أوراقٌ صفراء وكتبٌ مهلهلةٌ ومعدودة وأقلامٌ تكاد تُمّحى من كثرة الاستعمال...

أمّا ألبسةُ التّلامذة فحدّثْ ولا حَرج، والحقائبُ مزود أو كيسٌ قطنيّ، وعروسةُ سكّر...

ودخلنا المدرسةَ... وتعلّمنا...

كان ذلك منذ خمسين سنةً. أمّا اليوم، فالكلُّ يعرف، ولا مجالَ للمقارنة أو للتّفضيل.

أتوقّف فقط عند دخول التّكنولوجيا إلى المدرسة: ليس إلى المدرسة فحسب، بل إلى المنزل والملعب والشّارع... ما هي الانعكاسات؟ ما هي الايجابيّات والسّلبيّات؟ ما هي التّفاعلاتُ الواقعيّةُ والمحتملة على شخصيّة المعلّم والتّلميذ معاً؟

أسئلةٌ لا نملك، ربّما، أجوبةً واضحة، ولكنّنا نلمحُ مؤشّراتٍ – أو إشارات – أُدُلُّ على بعضٍ منها بأمثلة واقعيّة:

- أبدأ بالآلة الحاسبة: أكثريّةُ التّلامذة لا يتقنون مبادئَ الحساب، جمعاً وطرحاً وضرباً وقسمة. وإذا رفعتَ صوتَك، كان الجواب: ولماذا، طالما الآلةُ الحاسبة في جيبي؟ بهذه الطريقة تتزايدُ سرعةُ العمل وتتطوّر القدرةُ على الانتاج، ولكنّ الذاكرةَ تتعطّلُ تدريجيّاً، ونشاطُ العقل يُصابُ بالوهن والكسل.
- أنتقل إلى التّلفزيون والفيديو: لا حاجةَ لقراءة هذه الرّواية لنجيب محفوظ، أو لمطالعة هذا الأثر الفرنسيّ للشّاعر Racine، طالما التّلامذةُ قادرون على مشاهدة هذا الأثر في السّينما أو في التّلفزيون: الكلفةُ المادّيّة لا تُذكر، والكلفةُ الزّمنيّة أقلّ بكثير. هذه إيجابيّةٌ بارزة، ولكنْ بهذه الطريقة تتعطّلُ تدريجيّاً قوّةُ التّحليل وعمليّةُ التّفاعل مع الأثر وأبطاله.
- أنتقل إلى الكومبيوتر والانترنت: لا حاجةَ للّجوء إلى الكتب والمكتبات، للبحث والدّراسة والتّفتيش عن المعلومات، طالما التّلامذةُ قادرون، بكبسة على بضعة أزرار، من تقميش هذه المعلومات، وتقديمها إلى المعلّم أو المرجع المعيّن، ولا تعب أو من يتعبون. ما معنى ذلك؟ معناه انتهاءُ زمنِ الكتاب... وهذا استطراداً، سيؤدّي إلى انتهاء زمن الجريدة والمجلّة والمطبوعة... وحتّى المطابعُ نفسُها، وبالتّالي، سيؤدّي ذلك إلى تسطيح المعرفة وإلى تقزيم الثّقافة الشّخصيّة للتّلميذ، رغم اتّساعِ مساحة المعلومات والقدرةِ على معايشة الأحداث ومرافقةِ جميع النّشاطات العالميّة، سياسيّةً كانت أم ثقافيّةً أم رياضيّة...

وإذا تابعنا البحثَ نقعُ على أمثلة أخرى، وفي جميع الميادين، ولا سيّما في الاختصاصات الجامعيّة: أين يبدو إبداعُ المهندس المعماريّ عندما تصبح الآلةُ قادرةً على رسم أجملِ وأفضلِ وأمتنِ مسكنٍ أو عدّةِ مساكن... وزِدْ وزِدْ، في مختلف الفنون: النّحت، التّمثيل، الرّقص، الموسيقى...؟ ولكنْ، هذا لا يُخفي الوجهَ الايجابيّ من حيثُ تسريعُ الانتاج، وتكثيفُ قدراتِ العقل في مواقعَ مختلفة.

أيّها الأصدقاء

لسنا في وارد التّشاؤم والتّخويف والقلق، ولكنّنا نستشعرُ بعضَ الأزماتِ والمشاكل، وأهمُّها، على الصّعيد الانسانيّ:

- لم يعدِ المعلّمُ قائداً ونموذجاً وقدوة، ويمكن استبدالُه أو التخلّي عنه، شخصيّةً ودوراً.
- لم يعدِ التّلميذ يعتمدُ على الاجتهاد والموهبة وتنمية القدرات؛ فهذه كلُّها تغيبُ لتفسحَ المجالَ للاعتماد على الآلة الجديدة، بدلَ الاعتمادِ على الذّات.
- الاختلاف بين التّلامذة والطلاّب، لم يعدْ ملموساً؛ فقد كادتِ الآلةُ تستنسخُهم، ليتحوّلوا من خلالها، إلى عناصرَ متشابهة.
- الاختراقُ الثّقافيُّ الكونيُّ النّاتجُ عن العولمة، يجعلُ القوّةَ الحاكمة، والوحيدَة اليوم، بعد انهيار الشيوعيّة وانكفاء الصّراع الايديولوجيّ، تسيطرُ على الأذهان والقلوب، من خلال سيطرتها على الإعلام والتكنولوجيا. وإذا كان إخضاعُ الأجساد، في القرن الذي يكاد ينتهي، كان يأتي عن طريق الرّصاص والمدافع، فإنّ إخضاعَ النّفوس، في القرن الذي يطلّ، سيكونُ عن طريق الثّقافة والتّربية، وقد حلّ الإدراكُ (الأخذ بالعين) محلّ الوعيِ (الأخذ بالعقل). وهذا ما نلمحُه من خلال سيطرةِ وسائلِ الاعلام على العقول، ولا فرقَ بين المعلّم والتّلميذ في هذا المجال.
- هذا التّسطيحُ الانسانيّ النّاتجُ عن ثقافة العين، يؤدّي إلى محو الأصالة والهويّة... إنّه التّغريبُ ولا مجالَ لاتّقائه، أو للاحتماء منه، إلاّ بالتّطرّف الأصوليّ الذي نلمحُ بعضَ صوره في أجيالنا الجديدة ومن خلال التعلّق برموز معيّنة. وتعلمون، ونعلم، إلى أين سنصلُ، من خلال تطرّف الهويّات والأديان.
- إنّ مساكنةَ الآلة الالكترونيّة، في الدّراسة أو في الملعب، تقتلُ عمليّةَ التّفاعلِ الانسانيّ مع الآخر، أستاذاً أو زميلاً أو رفيقاً، وهذا، سيؤدّي، مع الوقت، إلى عمليّة انطواء واكتفاء... وفي ذلك تقديسٌ للأنا على حساب الغير... ويتحوّلُ الانسانُ في غياب التّعامل والتّفاعل والتّناغم مع الآخرين، إمّا إلى إنسان برّيّ – حيوان، ربّما – أو إلى إنسان آليّ، Robot مثلاً.

أيّها الأصدقاء

توقفتُ كثيراً عند الوجه البشع للتّكنولوجيا الحديثة، ولم أسقْ مفاعيلَها الايجابيّة وصورَها الجذّابة، تاركاً للزّملاء مجال البحث في إغراءات هذه المبتكرات المتطوّرة. إلا أنّني،

وفي الختام، أعودُ فأتذكّر ذلك الصّبيّ، منذ حوالى الخمسين سنةً، ومدرسته القديمة؛ وتراودني المقارنةُ... ولكنّني أمتنع.

وأطرحُ علامةَ استفهام: أيّةُ مدرسةٍ هي الأفضل، على الصّعيد الثّقافيّ والتّربويّ والانسانيّ والرّوحيّ؟ وهل أستطردُ مع بعض كبار الفلاسفة الذين يتساءلون: ولماذا المدرسةُ والجامعة؟ وهل أصبح العالمُ، بعد اختراعِ هذه المؤسّسات، أفضلَ وأجملَ من عالمِ ما قبلَ اختراعِها؟ وهل أستطردُ أكثرَ إلى بعض الأسئلة «التّخريبيّة»، فأقول مثلاً: أيّةُ مدرسةٍ قادرةٌ، اليوم، أن تأتيَ بأفلاطون أو أرسطو أو شكسبير أو المتنبّي أو القدّيس أغوسطينوس؟ أيّةُ مدرسةٍ قادرةٌ أن تأتيَ، اليوم، ببولسَ أو بعليّ؟ هذه أسماءٌ لم تَعرفِ المدارسَ والجامعات... فكيف استطاعت أن تجسّدَ هذه الثّقافةَ الواسعة وهذا الفكرَ العميق؟ وهل إنسانُ ما قبلَ المدرسة، هو أفضلُ من إنسانِ – المدرسة؟ وهل الحلُّ يكونُ بإلغاء المدرسة؟

بالطّبع، لا أملكُ جواباً ولا أنتظرُه سريعاً. ولكنّني أؤكّدُ، وفي جميع الحالات، على ضرورة إعادة النّظر في بموضوع المؤسّسة التّربويّة، مدرسةً وجامعة، مناهجَ وطرقاً ومعلّمين وشهادات، وذلك بهدف إعادة إحياء شخصيّة الانسان الرّوحيّة والثّقافيّة، وسعياً وراء السّموّ إلى مدارجِ السّلام والحبّ والجمال... لقد أغرتنا التّكنولوجيا الحديثة، بجمالاتٍ متعدّدة وأغنتنا بحقولٍ كثيرة، ولكنّها جعلتنا فقراء فقراء مع اللّه، مع الرّوح، مع الفنّ، مع الانسانيّة...

قال آدم: يا ربّ، أنا وحيد، ولا أستطيعُ أن أحيا لوحدي، أعطِني من أحيا معه، فاستجاب اللّهُ، وولِدت حوّاء...

نحن اليوم، نخافُ أن نحيا هذه الغربةَ نفسَها، بعيداً عن الشّخصِ الآخر. وماذا ينفع الانسانَ، لو ربح العالمَ كلّه، وخسر لحظةَ حبٍّ وتفاعلٍ وانسانيّة مع هذا الشّخص الآخر، امرأةً أو رجلاً.

اللّهم نجّنا من هذه الوَحدةِ القاتلة.

وشكراً لكم.

كلمة مدير مركز الدّراسات المصرفيّة
أ. فرنان سنان

إنعكاسات دخول التّكنولوجيا على الوسائل التّعليميّة

يشهد العالمُ منذ سنوات ورشةً ناشطة في تبادل الأفكار وإجراء الأبحاث والمحاولات التّجريبيّة الهادفةِ كلّها لتطوير هيكليّةِ وأساليبِ عمل العديد من قطاعات النّشاط البشريّ للإستفادة من الإمكانات الضّخمة التي توفّرها «ثورة» تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات. ومن البديهيّ أن يكونَ قطاعُ التّربية والتّعليم، على اختلاف مستوياته، هو المعنيُّ الأوّل بهذا الموضوع لكونه الينبوعَ الذي تنهلُ منه الأجيالُ ما تحتاجُه من المعارفِ والمهاراتِ والقيم التي تمكّنُ الفردَ من المساهمة في بناء المجتمع ومن مواجهة تحدّيات الحياة.

إنّ التبدّلاتِ العميقةَ والسّريعة التي حصلت في النّصف الثّاني من القرن العشرين، على الصعيد الفكريّ والعلميّ والسّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، إنعكست كلُّها تحديّاتٍ يواجهُها القيّمون على قطاع التّربية والتّعليم في شتّى البلدان. وقد تكرّست أهمُّ الخطوطِ الرئيسيّة لهذه التحدّيات في «الإعلان العالميّ» الصّادر عن المؤتمر التّربويّ الكونيّ الذي نظّمته الأونسكو خلال شهر تشرين الأوّل المنصرم، والذي شاركت فيه ٤٣٠٠ شخصيّةٍ سياسيّة وعلميّة وأكاديميّة وطلاّبيّة من كلّ أنحاء العالم. وقد أعادت التّوصياتُ الواردة في «الإعلان العالميّ» صياغةَ أهدافِ التّعليم العالي وأساليبهِ وأوّليّات سياساته؛ وممّا جاء فيها:

١- مهمّةُ التّعليم العالي الإسهامُ في التّنمية والتّطوير المستديمين للمجتمع بكامله، وإعدادُ خرّيجين ذوي مهارات عالية، وإتاحةُ المجال للتعلّم على مستوىً عالٍ مدى الحياة، والمساعدةُ على فهم الثّقافات الوطنيّة والإقليميّة والدّوليّة والتّاريخيّة، وتفسيرها وصونها وتطويرها ونشرها.

٢- لا يجوزُ قبولُ أيِّ تمييز في مجال الإلتحاق بالتّعليم العالي بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدّين، أو بسبب أيِّ خصائصَ اقتصاديّةٍ أو ثقافيّة أو اجتماعيّةٍ أو معوقاتٍ بدنيّة.

٣- العملُ من أجل تقدّمِ المعارف عن طريق إجراء الأبحاث في مجالات العلوم والفنون والعلوم الإنسانيّة، ونشرِ نتائجها، وإغناء البرامجِ الدّراسيّة بها.

٤- التّشجيعُ على التّجديد في المناهج، وعلى تعدّديّةِ الاختصاصات والتّنويع من أجل تعزيز الإنصاف في إتاحة الفرص، وتنميةِ الفكر النّقديّ والمَلَكة الإبداعيّة. وينبغي أن تراعيَ المناهجُ المُطوَّرةُ قضايا الجنسين، والسّياقَ الثّقافيّ والتّاريخيّ والاقتصاديّ الخاصّ بكلّ بلد.

٥- ضرورةُ ملاءمةِ الواقعِ ومراعاةِ الأهدافِ والحاجات المجتمعيّة. وفي ذلك احترامُ الثّقافات، وحمايةُ البيئة، وضرورةُ تعزيز التّعاون مع عالم العمل وتحليلِ حاجاته واستباقها باعتبارها مصدراً للتّدريب المهنيّ ولاستيفاء المعارفِ والمهاراتِ المهنيّة وتجديدِها مدى الحياة.

٦- التّركيزُ على «تقييم الجودة» باعتبار جودةِ التّعليم مفهوماً متعدّدَ الأبعاد. وينبغي إيلاءُ خصوصيّةَ الأوضاعِ المؤسّسيّة والوطنيّة والإقليميّة كلَّ العنايةِ مع مراعاة التنوّع وتفادي الأنماط الموحّدة.

إنّ الهدفَ من تعداد بعض ما ورد في توصيات «الإعلان العالميّ» هو المساعدةُ على إدراك ضخامة المهمّة، والصّعوباتِ الجمّة التي تعترضُ تنفيذَها بنجاح، وبشكل خاصّ:

- توسّعُ محتويات المناهج باستمرار، مع إضافة مقرّراتٍ وسلوكيّات جديدة يفرضَها تطوّرُ العلوم وتعدّدُ احتياجاتِ أسواق العمل، والقدرةُ على التّحديث المستمرّ.
- زيادةُ عدد المستفيدين من مختلف برامج التّعليم والتّدريب والتّأهيل وإعادة التأهيل.
- محدوديّةُ الوقت المتوفّر للمتعلّم أو المتدرّب في زمن يمتاز بالسّرعة.
- الكلفة المادّيّة العالية للاستثمارات المادّيّة والبشريّة الضّروريّة لتحقيق الأهداف...

وأصبح من الواضح أنّ مثلَ هذه الأهدافِ الطموحة لا يمكن تحقيقُها بالأساليبِ والوسائل التّعليميّة التّقليديّة. وقد أدرك واضعو «الإعلان العالميّ» ذلك، فضمّنوه توصيةً تحثُّ مؤسّساتِ التّعليم على الاضطلاع بدور رائد في مجال الإفادة من مزايا التّقنيات الحديثة في مجالَي المعلوماتيّة والإتّصالات ومن إمكاناتها لتطوير وتحديث المناهج والأساليب والوسائل التّعليميّة.

إنّ المعطياتِ الجديدةَ في عالم التّعليم والتّدريب، من حقّ التّعليم للجميع (عدد المستفيدين من ديمقراطيّة التّعليم) إلى اتّساع أهداف التّعليم (تضخّم مضمون المناهج ووفرة المعلومات)، إلى ملاءمة الواقع واحتياجات السّوق (الحالات التّطبيقيّة والأبحاث وحالات المحاكاة) إلى مقتضيات الجودة (اشتداد المزاحمة) إلى محدوديّة الإمكانات السائدّة في العديد من البلدان... تفرض كلُّها الإنتقالَ تدريجيّاً وبالسّرعة الممكنة من النّمط التّقليديّ إلى نمط حديث في إيصال المعلومات إلى المتعلّم والمتدرّب...

كيف يمكن إفادةُ الطّالب في المدرسة أو الجامعة أو إفادةُ المتدرّب من هذا الكَمّ الهائل من المعلومات التي تقدّمُها التّكنولوجيا الحديثة بتنوّعٍ مذهل ونوعيّةٍ في الصّناعة؟

المرحلةُ الأولى تكمنُ في الوعي الكافي لهذا الواقع الجديد والتّخطيط عن قناعة للتّعامل معه.

المرحلةُ الثّانية تكمنُ في إدخالُ مقرّر المعلوماتيّة في مناهجِ الدّراسة منذ بداية المرحلة التّكميليّة. إنّ لغة المعلوماتيّة هي لغةُ التّواصلِ في المستقبل، لا تقلّ أهميّةً عن اللغة الأمّ واللغات الأجنبيّة، ومعرفتُها لا تقلُّ أهميّةً عن معرفة القراءة إذ بواسطتها سيتمّ اتّصالُ المتعلّم بالمعرفة والمعلومات.

المرحلة الثّالثة تكمن في تزويد المؤسّسات التّربويّة والعلميّة، بحسب اختصاصاتها وطبيعة ومستوى التّعليم فيها، بالتّجهيزات الضّروريّة للإستفادة من الخدمات التي توفّرُها الوسائلُ التعليميّة الحديثة.

المرحلة الرّابعة هي البدء بإنتاج هذه الوسائل. وعمليّةُ الانتاج هذه تستدعي خطّةَ عملٍ طموحةً لإطلاق صناعةٍ ذاتِ جدوى عالية، يساهم فيها القطاعات العامّ والخاصّ،

ويتعاونُ في مجالها أساتذةُ كلّ اختصاص مع شركات إنتاج البرامج المعلوماتيّة أو الوسائل السّمعيّة البصريّة.

فعلى سبيل المثال، نأملُ أن يطلقَ المركزُ التّربويّ للبحوث والإنماء مثلَ هذه الورشة بتلزيم إنتاج الوسائل الحديثة التي تتّفقُ وكتبَ المناهج الجديدة المقرّرة، فيرافقُ كلَّ كتابٍ وسائلُ سمعيّةٌ–بصريّة لمساعدة الأستاذ، سواء في إتقان الأسلوب التّربويّ الأمثل أو في شرح المفاهيم وعرض الأنشطة والأعمال التّطبيقيّة. وما هو مطلوبٌ من المركز التّربويّ مطلوبٌ من معاهدِ التّعليم الخاصّ ومن دُور التّأليف والنّشر ومن الجامعات مجتمعةً. وممّا لا شكّ فيه أنّ كلّ تعاونٍ منسّق في هذا المجال يضمنُ ارتقاء الجودة والنّوعيّة من جهة، وتخفيفَ الكلفةِ من جهةٍ أخرى.

إنّ الوسائلَ التي نتحدّثُ عنها عديدةٌ ومتنوّعة، نذكرُ منها على سبيل المثال: أشرطة التّسجيل الصّوتيّة (راديو كاسيت) والشّفّافات البصريّة وأفلام الفيديو وأقراص السيديروم وديسكيت الكومبيوتر وغيرها... ومن المفروض، من الآن فصاعداً، أن تبدأ كلُّ مؤسّسةٍ تربويّة بإنشاء مكتبتها الخاصّة من هذه الوسائل، المستوردِ منها والمنتجِ محليّاً.

المرحلة الخامسة والأخيرة تكمنُ في تأهيل الأساتذة والمدرّبين على كيفيّة استخدام كلّ نوع من أنواع هذه الوسائل لتعطيَ الفائدةَ المرجوّة منها بالقدر الأمثل.

إنّ استخدامَ الوسائلِ التّعليميّة السّمعيّة–البصريّة–المعلوماتيّة، بما في ذلك خدماتُ الانترنت، سيكون له انعكاساتٌ عديدة وجذريّة على جميع عناصر العمليّة التّعليميّة، ومنها على سبيل المثال:

- تطوّرٌ جذريّ في شكل وحجم وتجهيز قاعات الصّفوف.
- تطوّرٌ دور الأستاذ أو المدرّب، من موزّع للمعلومات إلى موجّه لكيفيّة الحصول عليها.
- تطوّرٌ في دور التّلميذ أو الطّالب، من متلقٍّ للمعلومات إلى باحث عنها في عمليّة تثقيفٍ ذاتيّ.
- تبدّلٌ في أوقات الدّراسة من حيث عددُ السّاعات المخصّصة وطريقةُ توزيعها.

- تطوّرٌ مفهوم المكتبة المدرسيّة أو الجامعيّة.
- القدرةُ على إزالة المسافات بتعميم التّعليم أو التّدريب عن بعد.
- إمكانيّةُ الوصول إلى عدد كبير من المتعلّمين أو المتدرّبين في منازلهم ومكاتبهم ومصانعهم حيثما وُجدوا.
- تبدّلٌ في الهيكليّتين الادارية والماليّة للمؤسّسة التّربويّة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ مثلَ هذه «الثّورة التّكنولوجيّة التّربويّة» تحملُ في طيّاتها مخاطرَ يجب الانتباه لها والتّخطيطُ مسبقاً للحيلولة دونها ومعالجةِ ذيولها، ومنها على سبيل المثال:

- إنعزاليّةُ الفرد وتقليصُ علاقاته الاجتماعيّة إلى حوار متنامٍ بينه وبين الآلة.
- طغيانُ التّعليم على التّربية، مع ما يحمل ذلك من تهديد للقيم.
- إزالةُ الخصوصيّات الممكنِ اكتشافُها من خلال علاقة الأستاذ بكلٍّ من تلامذته وسيطرة التّعليم المنمّط.
- الغرقُ في وفرة المعلومات، الشيء الذي لا يختلف كثيراً عن هدر الوقت والجهد الناتجين عن ندرة المعلومات.

ومهما يكنْ، فإنّ ثورةَ الاتّصال والمعلومات مدٌّ عالميّ لا يمكنُ ولا يجوزُ أن يُوَاجَهَ بالرّفض أو المواجهة السّلبيّة، فهي مظهرٌ من مظاهرِ العولمة الحتميّة على الجميع. المهمُّ هو الاستعدادُ للدّخول إلى هذا العالم الجديد عن وعيٍ وبتخطيطٍ جديّ للإستفادة من الإمكانات الكبيرة وإزالة المعوقات والمخاطر.

أُنهي مداخلتي بجملة قالها وزيرُ التّربية في السنغال، أندريه سونكو، في مؤتمر الأونسكو الأخير حين أعلن:

«نريد أن نكونَ في الحداثة، ولكنّنا نريد أن نحافظَ على خصوصيّتنا».

كلمة د. جورج لبكي

إنعكاسات التكنولوجيا على المناهج

إنّ القطاعَ التّربويّ الذي تمكّن تاريخيّاً من مواكبة المتغيّرات الاجتماعيّة والأقتصاديّة والثّقافيّة يواجهُ اليومَ تحدّياتٍ من نوعٍ آخر تفرضُ التّطوّراتِ التّكنولوجيّةَ المذهلةَ والمتسارعة في مجالات عدّة كالمعلوماتيّة والإعلام والطّب، على خلفيّة العولمة والأزمة الأقتصاديّة العالميّة التي تؤثّر على المهن وعلى قطاعات العمل وعلى شروط ممارستها، بحيث أنّ الذي لا يلحقُ بركابها في الوقت المناسب يتجاوزُه الزّمن عندما بالكاد يُنهي دراستَه الجامعيّة. فلم يعدِ اليوم بالإمكان الأتّكالُ على تربيةٍ وقيمٍ ومهارات تنتمي إلى الماضي، وتعودُ بمعظمها إلى عصر الثّورة الصّناعيّة – تقوم على الدّقّة والالتزام الدّقيق بالأوامر والتخصّص (Punctuality - obediena - specialiste in) بينما التّكنولوجيا الحديثة تنمّي في الشّخص التّحفيزَ الذّاتيّ وروحَ المبادرةِ والتّنقّل mobility وحرّيّةَ الحركة بما فيها مثلاً العملُ من المنزل، وليس من المصنع أو المكتب بالضّرورة.

كلُّ ذلك يَفرِضُ إدخالَ تغييراتٍ شبهِ مستمرّة على البرامج التّربويّة (أهدافاً وموادَّ) في مختلف مراحل التّعليم، سنستعرضُ البعضَ منها:

١- تأثير التّكنولوجيا على صعيد الأهداف

إنّ أهدافَ النّظام التّربويّ ترتبط بالقيم الأساسيّة التي يقومُ عليها المجتمعُ أو التي يؤمن بها كالدّيموقراطيّة والحرّيّة والموقف من الدّين. وللدلالة على ذلك نشيرُ إلى عنوان المؤتمر الذي يربط، وعن حقّ، التّكنولوجيا بحقوق الأنسان. لذلك، من الضّروريّ التّنبّهُ على أنّ لا تُدخلَ المتغيّراتُ بطريقة انتقائيّة (فكرةٌ من هنا وأخرى من هناك، مادّةٌ من هنا وهلمّ...) أو عشوائيّة، بحيث تفقدُ البرامجُ صلتَها بالقيم الأخلاقيّة والثّقافيّة التي يقومُ عليها المجتمع. فالتّكنولوجيا تؤثّر في المجتمع، وحتّى في كلّ شخص وإنسان،

علماً أنَّ التّأثيرَ (أو التّغيير) يحصلُ بسرعة فائقة، بينما القيمُ المجتمعيّة لا تتغيّرُ بالوتيرة أو السّرعة أو الوقت نفسه، علماً أنّ التّكنولوجيّا، وإنْ كانت وسيلَة تقدّم، فهي لا تحلّ المشاكل الأجتماعيّة الأكثرَ تعقيداً.

لذلك، يجب أن لا يسهوَ عن بالنا بأنّ المعرفةَ غيرُ مقتصرةٍ على التّكنولوجيا، بل تشملُ أيضاً الحضارةَ والفنونَ واللغات العالميّة وكلَّ الميادينِ التي تساهمُ في تعزيزِ القيم الإنسانيّة وتحسينِ البيئة. كلُّ ذلك على الرّغم من الاتّجاه الجامح إلى التّركيز على النّاحية المهنيّة Career oriented education & professional education أكثر ممّا على النّاحية الأكاديميّة.

من هنا نودّ أن نلخّصَ أهمّ الأهداف التّربويّة بالنّقاط الآتية:

- الإنطلاقُ من إطار عامّ يجبُ التّقيّدُ به، خاصّةً وأنّ النّظامَ التّربويّ يحاولُ خلقَ مواطنيّةٍ معيّنة.
- احترامُ خصوصيّة المتعلّم، والتّشديد على عمل الجماعة، وليس المشاركة السّلبيّة، بل الاعتماد على التّحفيز والبحث من خلال استعمال التّجهيزات السّمعيّة-البصريّة في الصّفّ. كما أنّ التّكنولوجيا كالمعلوماتيّة تفرضُ منهجيّةً مختلفة في التّعليم، بحيث لا تكونُ بالضّرورة أفقيّةً بل تحليليّة، أو تقومُ على المقارنة والاستنتاج. (associative and not linear)
- دراسةُ كيف تعمل هذه التّكنولوجيا.
- دراسةُ ذيول إدخال هذه التّكنولوجيا على المجتمع وعلى المؤسّسات.
- دراسةُ تأثير هذه التّكنولوجيا على نوعيّة الحياة.
- دراسةُ تأثير التكنولوجيا على القيم والمتغيّرات المجتمعيّة التي يمكن أن تُحدثَها، مع العلم أنّ كيفيّةَ استعمال هذه التّقنيّات الحديثة تؤثّرُ في نظرتنا إليها.
- التّأكيدُ، في الاطار اللبنانيّ، على العمل على تعزيز الإنفتاح على العالم، خاصّةً على الدّول المتقدّمة فيه، من ناحية التّركيز على دراسة اللغات وتعزيزِها لفهم هذه التّكنولوجيا والتّمكّن من اللّحاق بها والمساهمةِ في تطويرها، وليس فقط على استعمالها في إطارٍ استهلاكيّ كما يحدثُ عادةً في دول العالم الثّالث.

- الخروجُ من التّقوقع، والخروجُ إلى العالم الذي تسمحُ هذه التّقنيّاتُ بمجاراته بسهولة: multi culturalism

٢- التّغييراتُ المتعلّقة بالبرامج:

إنّ التغييرَ المستمرّ في ظروف العمل، بسبب التّطوّرات التّكنولوجيّة بشكل خاصّ (work patterns)، يوجب على القطاع التّربويّ، وخاصّةً الجامعات، أن تُدخِلَ برامجَ جديدةً تَفي بحاجاتِ المجتمع وسوق العمل بشكل خاصّ، وأحياناً بأقصى سرعة ممكنة، لأنّ الكثيرَ من هذه البرامج تصبح باليةً ودون فائدةٍ كبيرة بسبب التّطوّرات المشار إليها أعلاه. فاليوم يتوجّبُ على الطّالب أن يفكّرَ مليّاً في ما إذا كان البرنامجُ الذي سيدرسُه سيتجاوزُه الزّمنُ قبل انتهائه من تحضير شهادته. فعلى سبيل المثال، يُضطر العاملُ في الولايات المتّحدة أن يغيّرَ مهنتَه بمعدّل ثلاث مرات خلال حياته المهنيّة.

من هنا ضرورةُ توفيرِ برامجَ تربويّةٍ جديدة له ضمن أُطرٍ مناسبة. فهؤلاء الأشخاصُ لا يمكنُهم مثلاً تخصيصُ أوقاتٍ طويلة للدّرس، عملاً بطريقة التّقسيم التّقليديّة للدّوام الدّراسيّ، والموروثةِ عن ضرورات عمل الطلاّب في القطاع الزّراعيّ في القرون الماضية.

من جهة أخرى، إنّ التّطوّرَ الهائل في العلوم (exparentiel increase) والمعارفِ يفرضُ على المسؤولين عن وضع البرامج التّربويّة خياراتٍ صعبةً، فلا يمكنُ إدخالُ كلّ شيء بسبب غزارة الموادّ وأهمّيتها، وكذلك لا يمكنُ إغفالُ بعضِ الموادّ الضّروريّة والأساسيّة. فهل يمكنُ مثلاً للطّالب في معهد الأدارة أنْ لا يعرفَ شيئاً عن الإدارة الحديثة في العالم (Public Management) وعن تقييم الأداء (Performance) وإدارة المشاريع (Project Management) وحلّ النّزاعات (Conflict Management) والإدارة بالنّتائج (Management by results)، بالإضافة إلى المعلوماتيّة وعلاقتها بتلك المعارف، والفرصِ شبهِ الآنيّة التي توفّرُها له من أجل الأطّلاع على آخر التّطوّراتِ والأبحاث في مجالات عَمَلِهِ، وتأثير هذه المعلوماتيّة على عمل الإدارة بحيث تُستحدثُ أقسامٌ جديدة وتُلغى أخرى.

ولا يمكُنه بعد اليوم التحجّجُ بعدم توفّرِ المراجع. فالتّكنولوجيا المعاصرة تؤمّنُ، وبسرعةٍ شبهِ آنيّة، وَصْلَهُ مع أكبر المكتبات وبنوك المعلومات في العالم. لذلك، فإنّ إمكانيّات البحث أصبحت أكثرَ سهولةً اليوم ممّا كانت عليه في أيّ يومٍ مضى.

والواقعُ أنّ إدخالَ البرامج أو الموادّ الجديدة يجب أن يندرجَ أيضاً ضمن خطّةٍ شاملة ومتناسقة cuniculum planning، وليس بطريقة عشوائيّة.

أمّا الاتّجاهُ السّائدُ فهو اعتمادُ برامجَ مشتركةٍ بين اختصاصات عدّة (multi disciplinary)، بحيث تدخلُ فيها موادُّ من اختصاصات عدّة، معظمُها مأخوذٌ من التّكنولوجيا المعاصرة؛ وهذا ما يتسبّب أحياناً في إزالة الحواجز الاصطناعيّة بين الاختصاصات المعتمدة في التّقسيمات الإداريّة المختلفة خاصّةً على الصّعيد الجامعيّ. لكنّه لا يمنعُ من التّخصّص بحيث أنّ تطوّرَ أحدِ العلوم أو الموادّ يصبح برنامجاً بحدّ ذاته.

من هذه الموادّ التي نرى ضرورةَ إدخالها على جميع الاختصاصات (أو معظمها): المعلوماتيّة، الإعلام المعاصر وكيفيّة التّعامل معه (Media literar) وتأثيرة،.. كيفيّة إستعمال التّقنيّات الحديثة في الصّفّ فلا نكتفي باللوح التّقليديّ، وحتّى بالكتاب،...

ولكنْ، هنا، قبل أن نسترسلَ في المطالبة بإدخال برامجَ وموادَّ جديدةٍ، يجبُ أن نلفتَ النّظرَ إلى بعضِ الشّروط المحيطة بعمليّة إدخال وتحديث البرامج:

– إنّ عمليّةَ إدخال برامجَ جديدةٍ مرتبطةٌ بإعداد جهاز تعليميّ وتدريبه بشكل جيّد، لكي يتمكّنَ من القيام بالمهامّ الموكولة إليه. وكذلك إيجاد نظام تقييم (للطلاّب) مناسب.

– هنالك صعوبةٌ أحياناً في فرض هذه البرامج التي تأتي نتيجة تسوية (Compromise).

– والأمرُ الأكثرُ أهمّيّةً هو كلفةُ هذه العمليّة، من تجهيزات وخبرات باهظة الثّمن. والأمرُ مطروحٌ على الصّعيد الدّوليّ حيث دولُ الشّمال تعتمدُ هذه التّقنيّاتِ بطريقةٍ واسعة، بينما دولُ الجنوب لا تملكُ الأمكانيّاتِ المادّيّةَ الكافية لشراء تقنيّات مصدرُها دولُ الشّمال. أمّا على الصّعيد المحلّيّ فالمشكلةُ مطروحةٌ خاصّة في القطاع العامّ.

وهنا نشيرُ إلى أهميّةِ دور السّلطات المحلّية في المساعدة على حلّ مشكلةِ التّمويل. والخطرُ هنا توفيرُ، وفي البلاد نفسها، نوعين من التّربية: أحدُهما بمستوىً كونيّ، والآخرُ بدائيّ أو تقليديّ.

وأخيراً نشير إلى أنّ التوجّه نحو التّقنيّات الحديثة مهمّ، ومهمٌّ للغاية. ولكنْ، يجب أن لا نُغفلَ ضرورةَ تعليم موادّ تَدخل في صلب حضارة الانسان. من هنا ضرورةُ الحفاظ على نوع من التّوازن في البرامج التّربويّة والجامعيّة والتّكنولوجيا، بحيث نحضّرُ الطّالبَ لمواجهة القرن الواحد والعشرين كإنسان.

المراجع

1- CRESSEY P et al: Agreement and Innovation New York London Toronto Sydney Tokyo Singapore Prentice Hall. 1991.

2- ROGERS E. et al: Communication of Innovations New York London.

A Division of MacMillon PUBLISHING Co. 1971

3- Hanson J: Connections. Tecknologie of Communication New York Harper Collins CollegePublishers. 1994

4- MAYHEW L: Colleges Today and Tomorrow San Francisco Washington London Gorsey-Bars Inc. Publishers. 1971

5- KRUG E: Curriculum Planning U.S.A New York Harper & Brothers 1957

6- BAZALGETTE C et al: New Direction London British Film Institute 1992

7- VERMILYE D: The Future In the Marking Jossey-Bars Publishers San Francisco Washington London 1973

8- SMITH B et al: The State of Craduate Education The Bronkings Institution Washington D.C. 19185

القسم الثّالث

الجلسة الثالثة

الموضوع: انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان
(الحقّ في العمل وحقوق العمّال)

الرّئيس: رئيس جمعيّة الصّناعيين الأستاذ جاك صرّاف

المحاضرون:

د. رياض سعاده في الزّراعة

د. سمير نصر في الصّناعة

د. علي إسماعيل في التّجارة والخدمات

كلمة رئيس جمعيّة الصّناعيين اللبنانيين
أ. جاك حنّا الصّرّاف

انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان: الحقّ في العمل وحقوق العمّال

السّادة الآباء في جامعة سيّدة اللويزة

السّادة الخبراء

أبناءنا الطّلاّب

يشرّفني ويسرّني المشاركةُ معكم في هذه النّدوة المميّزة. كما أتقدّم بالشّكر إلى جامعة سيّدة اللويزة لاتاحة الفرصة أمامنا للحوار وتبادل الآراء في شؤونٍ ذاتِ تأثيرٍ على حياتنا الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مثل موضوع ندوتنا اليوم.

فعنوان النّدوة «انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان (الحقّ في العمل وحقوق العمّال)» يستأهلُ درساً وتفكيراً معمّقين.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ السّادةَ الأخصّائيين، سوف يسلّطون الضوء على الجوانب الأساسيّة لهذا الموضوع الحيويّ الذي يلامس، ليس فقط، العملَ وحقوقَ العمّال، بل التّعليمَ والتّدريبَ والشّؤونَ الاجتماعيّة والقطاعاتِ الانتاجيّةَ والاقتصاديّة جميعاً.

في البدء، ومن موقعي كرئيس لجمعيّة الصّناعيين اللبنانيين، أرى من الضّروريّ معالجةَ القضيّة بانفتاح وموضوعيّة وتجرّد.

كيف نوفّق بين الأحكام الدّستوريّة والقوانين اللبنانية والاتّفاقيّات الدّولية، ولا سيما الاعلان الدّوليّ لحقوق الانسان (Universal Declaration of Human Rights) التي تنصّ على حقّ الانسان بالعمل والعيش الكريم.... وبين العولمة والمنافسة الدّوليّة بتأثيرها على أداء مؤسّساتنا الصّناعيّة والتّجاريّة والزّراعيّة والخدماتيّة... وبالتّالي على العمالة؟؟

هذه معضلةٌ تعيشُها جميعُ الدّول. والنجاحُ في تحقيق حالة توازن بين الشقّين القانونيّ والعمليّ، يتفاوتُ بين دولةٍ وأُخرى.

ففي الولايات المتّحدة مثلاً، وبعد إعادة الهيكلة التي مرّت بها الشّركاتُ في أوائل التّسعينات، حيث صُرِف آلافُ العاملين من وظائفهم، عاد النّشاطُ الاقتصاديّ إلى ديناميكيّته، بحيث لم تتعدَّ نسبةُ البطالة الـ ٤٦٪ عام ١٩٩٨.

إنّ التكنولوجيا وما تمثّله من تقدّمٍ وتعزيزٍ للقدرة التّنافسيّة، تصبُّ في خدمة ورفاهيّة المجتمع، إذا أدركنا كيف نتأقلمُ مع التّحوّلات التي تسبّبها.

وهذا ما تؤكّدُ عليه قراراتُ وإعلاناتُ الجمعيّةِ العموميّة ومنظّماتِ الأمم المتّحدة المختصّة، مثل منظّمة العمل الدّوليّة.

(Declaration on the use of Scientific and Technological Progress in the interests of Peace and for the Benefit of Mankind General Assembly 1975)

لا يجوزُ إذاً اعتبارُ التّكنولوجيا، بآفاقها الواسعة، عائقاً على العمل وحقوق العمّال.

ومن موقع المسؤوليّة، وحرصاً على قدرة الصّناعة بمواجهة انفتاح الأسواق وآثار العولمة، يُفترضُ بنا تطويرُ وسائلِ وجودةِ إنتاجنا بشكل دائم ومستمرّ.

كما أنّ التكنولوجيا هي قطاعٌ صناعيّ بحدّ ذاته. وخبرةُ جمعيّةِ الصّناعيين مع الجامعات والباحثين في لبنان، هي خيرُ دليلٍ على قدرة المهندسين على تصنيع الآلات الصّناعيّة والبرمجيّات وتقنيّات المعلومات والانترنت.

جميعُها قطاعاتٌ لم تكنْ منظورةً في الأمس القريب، وهي باتت تشكّلُ ديناميكيّةً وحيويّةً منقطعةَ النّظير في خلق فرص العمل.

إنّ أيّ آثار سلبيّة للتّكنولوجيا تُعالَجُ بواسطة تعزيزِ مهارات وقدراتِ مواردِنا البشريّة، بواسطة برامجَ حكوميّةٍ ومدارسَ خاصّةٍ تؤمّنُ للعمّال تدريباً تحويليّاً مستمرّاً، كما في الخارج.

إنّ التّعليمَ والتّدريبَ إذاً هما الحلُّ الوحيدُ للحدّ من آثار التّكنولوجيا ومختلفِ التّحوّلات التي تشهدها اقتصاداتُ الدول، ومنها، بالطّبع، لبنان.

وفي الختام، لنتعاونْ جميعاً، مسؤولين وخبراء، في رسم الخطط وايجادِ الحلول التي تساهم في تطوير اقتصادِنا وفي رفاهيّة مجتمعنا.

وشكراً.

كلمة د. رياض سعاده

إنعكاسات دخول التّكولوجيا إلى عالم العمل في لبنان الحقّ في العمل وحقوق العمّال، في الزّراعة

يختلفُ مفهومُ العمل في القطاع الزّراعيّ، والذي يؤدّيه المزارعُ أو مربّي الحيوانات أو صيّاد السّمك أو الأجير أو الشّريك الذي يعمل لديهم أو معهم، عن مفهوم العمل في باقي القطاعات، خدماتيّةً كانت أم صناعيّة، بحيث أنّ العملَ في قطاع الزّراعة مرتبطٌ ارتباطاً عضويّاً بالعوامل الطّبيعيّة (مناخيّة أو بيولوجيّة) وهي متقلّبةٌ، وصعبةُ التوقّع، ولامتناهيّةُ الأشكال، ودقيقةُ التحكّم من قبل الانسان.

وتشملُ هذه الواقعةُ بدرجةٍ ثانية، العاملين في القطاعات غيرِ الزّراعيّة والمرتبط مباشرةً بالانتاج الزّراعيّ:

* كشركات الخدمات الزّراعيّة (دراسات، قروض، تجارة مستلزمات، نقل إلخ..) وهي ليست بشركاتٍ زراعيّة كما يُطلقُ عليها، بل شركاتٌ تجاريّة تؤدّي خدماتٍ للقطاع الزّراعيّ.
* والمؤسّسات الصّناعيّة (تبريد، صناعات غذائيّة الخ..)، وهي التي تقوم بأعمال صناعيّة لا مبرّرَ لها لولا وجودُ الانتاجِ الزّراعيّ.

وبذلك يظهرُ قرارُ العمل في الحقل الزّراعيّ، على شكل خيار للعامل في هذا القطاع أو للمتعامل مع هذا القطاع، يأخذانه مدركين أو غيرَ مدركين للأهميّة البالغة للعوامل الطبيعيّة في حياتهم المهنيّة، ويستمرّان بهذا العمل نتيجةَ التّجاذبِ القائم بينهما وبين الطّبيعة.

والبرهانُ أنّ هذا الخيارَ ليس بجَماعيّ ولا يُتوارَثُ حتماً، يتجلّى بالتقلّص المستمرّ لعدد العاملين في القطاع الزّراعيّ لمصلحة القطاعات الأخرى. فهؤلاء كانوا يشكّلون حوالى ٢٤٪ من مجموع الشّعب العامل في الولايات المتّحدة الأميركيّة في بداية القرن العشرين، بينما أصبحوا أقلّ من ٢٪ من هذا المجموع في نهاية هذا القرن.

أمّا الوضعُ في لبنان فهو لا يختلف أبداً عن باقي البلدان، بحيث أنّ شعبَه العامل الذي كان بأغلبّيته السّاحقة يقوم بنشاطاتٍ زراعيّة ريفيّة في بداية هذا القرن، اتّجه تدريجيّاً إلى نشاطات مختلفة في قطاعات الخدمات والصّناعة.

ويعود قسطٌ كبير من ذلك إلى دخول التّكنولوجيا في حياة الانسان والتي بدأت تغيّر نمطَ عيشه مع قيام الثّورة الصّناعيّة التي انطلقت في منتصف القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، وخاصّةً بعد الحرب العالميّة الثّانية، ارتفعت وتيرةُ تدّخّلِ التّكنولوجيا في عالم العمل، وكان لها تأثيران هامّان بقدر ما هما متناقضان:

- تحريرُ الانسان من صعوبة مشقّات الأعمال، وتسهيلُ هذه الأعمال، ورفعُ فعاليّتها بشكل ملفت.

- أسرُ الانسان داخل نظام عمل ملزم، بحيث أنّ التّكنولوجيا فرضت عليه قيوداً حدّت من الحرّيّة التي كان يتمتّعُ بها قبل ظهور التّكنولوجيا الحديثة.

ولا ضرورةَ للتوسّع في الأمثلة لتأكيد تطوّر تقنيّات الأعمال الزّراعيّة بفضل التّكنولوجيا.

فتطبيقُ علم التربة أدّى إلى تضاعف إنتاجيّة جميع المحاصيل، كذلك الأمر مع اعتماد علوم وقاية المزروعات من الأمراض والآفات. أمّا اكتشافاتُ التدخّل في التّركيبة الوراثيّة للخلايا النّباتيّة والحيوانيّة، فإنّها تبشّر بأصناف جديدة تتحلّى بمزايا فريدة على صعيد الإنتاجيّة والجودة.

وجاءت المكننةُ وتحديثُها المستمرّ في جميع مجالات الزراعة، لترفعَ عن العامل الزّراعيّ مشاقَّ العمليّات الصّعبة وتَزيدَ من حسن أدائه. كلّ ذلك حرّر الانسانَ ودعم طموحَه.

أمّا الوجهُ الآخر للتّكنولوجيا فهو سلبيٌّ بقدر ما يحدُّ من حرّيّة الانسان بحيث يفرضُ عليه قيوداً عمليَّة وماليّة، أنزلت أغلبيّةَ العاملين في القطاع الزّراعيّ إلى مرتبة أحد عناصرِ الانتاج (حتّى لو كان أهمَّها)، بينما كان المزارعُ حتّى ذلك الحين، سيّدَ عمليّةِ الانتاج، ينظّمُ مراحلَها ويتحكّمُ بعناصرها ويتكيّفُ مع العواملِ الطّبيعيّة.

وانعكاسُ هذا التّطوّر التّكنولوجيّ على عالم الزراعة، يطوي تدريجيّاً صفحةَ الاستثمارات الزّراعيّة التّقليديّة، ويُفسحُ في المجال أمام نظرة جديدة للزّراعة الصّناعيّة (AGRO-INDUSTRIE) وأمام المشاريع الزّراعيّة – الصّناعيّة المتكاملة عموديّاً (PROJETS AGRO INDUSTRIELS INTEGRES).

في هذا الاطار، ماذا عن الحقّ في العمل وعن حقوق العمّال في القطاع الزّراعيّ؟

إذا سلّمنا بأنّ العملَ في الزّراعة هو قرارٌ يأخذه العاملُ، إمّا عن قناعةٍ مهنيّة، أو بسبب هوس عائد لحبّه للطبيعة، أو لعدم وجود فرص عمل في قطاع آخر، أو أخيراً لعدم اطّلاع العامل الزّراعيّ على إمكانيّات عمل أخرى،

وإذا اتّفقنا على أنّ العمل في الزّراعة هو في أغلب الأحيان، شاقٌّ وأقلُّ مردوداً من العمل في القطاعات الأخرى،

اتّضح لنا أنّ أهمّ حق يجبُ أن يُعطى للعامل الزّراعيّ هو حقُّ الحصولِ على دعم معنويّ وماديّ من قبل المجتمع الذي:

- يؤمّنُ غذاءه،
- ويحافظُ على حضارته وتراثه،
- ويدافعُ عن بيئته.

إنّ حقَّ المزارع في العمل، يساوي حقَّه في الحياة الكريمة.

وحيث أنّ للزّراعة في لبنان أربعةَ أدوار معهودة:

- على صعيد المجتمع اللبنانيّ، الذي لا تنفّسَ سليماً له إلاّ من خلال رئته الرّيفيّة الزّراعيّة،
- على صعيد الاقتصاد الوطنيّ، الذي تشكّلُ الزّراعةُ إحدى قواعده الهامّة،
- على صعيد الأمن الغذائيّ، الذي لا وجودَ له إلاّ بزراعة قويّة وسليمة،
- على صعيد البيئة، التي يجب أن يكونَ العاملُ الزّراعيّ أحدَ أهمّ العناصرِ المحافظة عليها،

ونظراً إلى ضعف اقتصاد القطاع الزّراعيّ اللبنانيّ، المعهود والمزمن:

- الاقتصاد الزّراعيّ الكلّيّ (MACRO ECONOMIQUE) أي اقتصاد كلّ الزّراعة،
- والاقتصاد الزّراعيّ الجزئيّ (MICRO ECONOMIQUE) أي اقتصاد المزرعة،

لذلك، تتضحُ المسؤوليّة الجَماعيّة والواجبُ الوطنيّ تُجاهَ تأكيدِ وصيانة حقّ العامل الزّراعيّ في العمل، وتُجاهَ ضمانةِ حقوق العاملين في القطاع الزّراعيّ في لبنان.

ولا بدّ هنا من الاشارة إلى غياب الدّولة المريب في هذا المجال، حيث المسؤولون فيها عوّدونا على التّصاريح الفضفاضة والوعود الفارغة والمشاريعِ الفاشلة، في حينَ يَرزحُ العاملُ في قطاع الزّراعة تحت نير شروط العمل العصريّة، ويبيعُ أملاكه لتأمين أدنى الاحتياجات.

نرجو أن تستفيقَ الدّولة من سُباتها العميق، وتعيَ مسؤوليّتَها، وتجيّشَ الطّاقاتِ، وتضعَ خطةً لانهاض وتنمية القطاع الزّراعيّ، خوفاً من أن يكون القرنُ الواحد والعشرون قرنَ القضاء على الزّراعة ومن يعمل فيها ومن أجلها في لبنان.

كلمة د. سمير نصر

انعكاسات دخول التكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان: الحقّ في العمل وحقوق العمّال، في الصّناعة

إنّ التّطوّرات الاقتصاديّةَ في هذه الحقبة من الزّمن، وتحديداً في العقدين الأخيرين من هذا القرن، تميّزت بنموٍّ مذهل للعامل التّكنولوجيّ، وفي تبدّل سمات العمل في مختلف المجالات، وخاصّة في الصّناعة.

وقد يكونُ القطاعُ الصّناعيّ، قد اكتسب أكثرَ من غيره من دفق هذه التبدّلات فأدخلها في جميع مجالات عمله، ممّا أدّى إلى زيادة كبيرة في معدّلات نموّه، وفي فعاليّة آلته الانتاجيّة، وفي تصاعد إنتاجيّة العاملين فيه، وفي تنظيم العمل وضبطه، وفي توسيع رقعة انتشاره، وفي زيادة أدائه نوعاً وكمّاً.

إنّ الانتقالَ من التّنظيم الصّناعيّ السّابق المعتمدِ على استعمال يدٍ عاملة كثيفة، إلى تركيبة إنتاجٍ، دعائمُها الأساسيّة: الآلة والمعلوماتيّة، في الدّول الصّناعيّة قد أدّت إلى نتائجَ عدّة أهمُّها:

١- انتقالُ الصّناعات التي تَستعمل يداً عاملة إلى الدّول النّامية تدريجيّاً وهذا ما سُمّي إعادةَ تمركزٍ وتوزيع العمل بين الدّول الصّناعيّة والدّول النّاشئة. ونشوء دول صناعيّة جديدة في آسيا وأميركا اللاتينيّة التي بدأت تشكّل ثقلاً مهمّاً في الصّناعة العالميّة.

٢- مكننةُ المؤسّسات في الدّول الصّناعيّة، وانخفاضٌ كبير في العمالة الصّناعيّة لدرجة أنّه لم يعد القطاع الصّناعيّ يوفّرُ فرصَ عمل كما في الماضي، ممّا أدّى إلى تزايد البطالة، وبروزِ قطاع الخدمات كمستوعِبٍ أساسيّ للتّوظيف.

٣- تبدّلٌ في أنماط الانتاج، وفي توحيد أسس العمل، وفي تعادل النّوعيّة وفي مقارنة المعايير والمواصفات، بعد أن تمّ إدخالُ نظمِ الـ ISO وغيرِها التي قوننتِ الأداء، وحدّدت أطرَ العملِ وسقوفَ الانتاج، بالاضافة إلى طريقة العمل ونوعيّة السّلع.

٤- العولمةُ التي بدأت في مجالات المنافسة بين مختلف الدّول، والتي تعتمدُ أساساً على تخفيض الحمايات على أنواعها، ممّا يفتحُ المجالَ أمام نوع من التّساوي في ظروف الانتاج ومقارنة المزايا التّفاضليّة.

٥- توسيعُ مدى عمل إتفاقيّة التّجارة العالميّة GATT التي أسّست للعولمة، وساندت تمدّدَها، وزادت من فعاليّة التّنافس، وحدّدت قسماً من التّجارة؛ بالاضافة طبعاً إلى إجبار المؤسّسات على التأقلم مع أنماط الانتاج المنافسة.

٦- زيادة المستوى التّقنيّ للعاملين في الصّناعة، بسبب تعديل نوعيّة العمل وإدخال نظم المعلوماتيّة، خاصّةً في الدّول الصناعيّة؛ وقد يكون هذا الانتقالُ أقلَّ قوّةً في الدّول النامية منه في الدّول الصّناعيّة، لكنّ الاتّجاهَ نحو استعمالِ الآلة بدل الانسان هو الأقوى.

إنطلاقاً من هذا الواقع، هل يمكنُ أن تتبدّلَ سماتُ العمل وحقوقُ العمّال؟

الجواب متعدّدُ الأوجه:

فيما يختصّ بحقّ العمل؛ فإنّ هذا الحقّ بدأ يرتبطُ أكثرَ بحقّ التّأهيل واستيعاب القدرة على إدارة الآلة وتملّك تدريب تقنيّ أو مهنيّ أو جامعيّ مناسب على أن تكونَ الكفاءةُ هي المعيار. فلم يعدْ ممكناً الفصلُ بين العمل والأداء. وهذا الأخيرُ يتمّ باكتساب الخبرة بناءً على نوع من أنواع التّربية.

إنّ الاستثمارَ في التّعليم هو الأجدى تقنيّاً والأفعلُ في سوق العمل. ولكنْ، يجب أن يتماشى مع مقتضيات النّموّ الاقتصاديّ وسرعةِ التأقلم مع عمليّات التّحديث، وحتّى في تبديل نمط العمل، إنْ لم يكن نوعيّة العمل نفسه.

إنّ حقّ العمل مرتبطٌ أيضاً بالنّموّ الاقتصاديّ. ومعلومٌ أنّه في الدّول الأوروبيّة إذا تخطّتِ النّسبةُ ٢٥ إلى ٢٧٪ نموّ سنويّ، يمكنُ أن يخلقَ الاقتصادُ حينها فرصَ عمل إضافيّةً.

وإلاّ، فإنّ نسبةَ البطالة تتجدّد أو تَزيدُ بشكل كبير. وإنّنا لا نستطيعُ أن نضعَ المعيارَ نفسَه في لبنان؛ لكنّه من الواضح أنّه الآن دون الـ ٢٥٪، بعد أن وصل إلى ٥-٦٪ في عامي ٩٤ و٩٥، فإنّ النّشاطاتِ الاقتصاديّةَ لا يمكنُها أن تستوعبَ عمالةً إضافيّة، إذا ما بقي على هذا الحدّ.

كما أنّ حقّ العمل ليس في استمراريّة الوظيفة بشكل محدّد، إذ إنّ سماتِ المرحلة تفترضُ تبدّلَ الوظائف ضمنَ مؤسّسةٍ واحدةٍ أو ضمن القطاعِ أو حتّى خارجَ نشاط معيّن. إنّ هذا الحقّ هو حقٌّ اقتصاديّ، وليس شخصيّاً، بمعنى أن يكونَ النّشاطُ المعنيّ فيه من القدرات ومن الإمكانيّات ما يسمحُ له بالاستمراريّة والنّموّ.

إنّ حقّ العمل لا يتبدّلُ مع التّطوّر التّكنولوجيّ، لكنّه يخلقُ تساؤلاتٍ بدأت مع مقالات وتحديدات عديدة تتعلّقُ باتّجاه العالم نحو الاكتفاء بعدد قليل من العاملين، يؤمّنون استمراريّةَ العمل مقابلَ جحافلَ من العاطلين عن العمل. وهذا قد لا يكونُ سوى صورةٍ عن هواجسِ مجتمعات أوروبيّة خاضت مسارَ التّبدّلات الاقتصاديّة دون تحريرِ وتحديثِ قوانينها الاجتماعيّة باتّجاه الليونة والتّأقلم.

ومن البديهيّ القولُ أنّه في أوروبا حيث قوانينُ العمل جامدةٌ، فإنّ البطالة بازدياد. أمّا في الولايات المتّحدة حيث لا تتوفّر الحمايةُ الاجتماعيّة، بالمستوى عينه، فإنّ حرّيّةَ التّعاقد دون ضوابط، ودون حدّ أدنى، قد أدّت إلى ازدياد كبير في نسبة العمالة وأرقام قياسيّة في تدني البطالة. كما أنّ غيابَ الدّعمِ الرّسميّ الضّمنيّ أو غيرِ المباشر، واستعمال مَعايير الكفاءة، أدّى إلى زوال البطالة المقنّعة إلى حدّ كبير.

ومن البديهيّ القولُ إنّ حقّ العمل مرتبطٌ بالنّظام الإقتصاديّ والاجتماعيّ والقانونيّ المعمول به، وهو ينسجمُ مع أجواء التّبدّلات الحاصلة ويفصحُ عن قدرة الاقتصاد في مراعاته، ويشير إلى إمكانيّة التّوصّل إلى توازن بين العرض والطلب.

ليس في هذه المقولة أيُّ تعارضٍ مع حقوق العمل كمبدأ، بل كتطبيق. وقد يكونُ هذا الهدفُ أساساً للسّياسة المعتمدة على أن توضع المبادءُ للوصول إليه، وليس العكس، أي التشبّثُ بوجهة نظر الحقوق المكتسبة التي تقفُ حائطاً أمام أيّ ازدياد في العمالة.

وقد تكون البطالةُ المقنّعة نوعاً من أنواع الحماية الاجتماعيّة لتوفير أجرٍ لفئات إجتماعيّة محدّدة، على أنّ كلفتهم الإقتصاديّةَ قد تتجاوزُ طاقةَ احتمال الإقتصاد، وتشكّلُ عائقاً أمام نموّه وحاجزاً لازدياد العمالة في قطاعات أخرى بسبب قوانينِ عملٍ تمنعُ أيَّ نوعٍ من أنواع الليونة في عقود العمل.

كما أنّ لسرعة النّموّ التكنولوجيّ أثراً على تبديل ظروف عمل، فإنّ حقّ العمل يتغيّرُ بالوتيرة نفسها، وضمن خطّةٍ واضحة المعالم، ألا وهي التّوفيقُ الدّائم بين ضروريّات الانتاج وموقع العمالة.

أمّا فيما يتعلّقُ بحقوق العمّال، فالموضوعُ لا يمكنُ أن يتخطّى حدودَ الانتاجيّة. ومن المعلوم أنّه لا يمكنُ دفعُ حقوقٍ لم يتمَّ إنتاجُها وحتّى بيعُها. فإنّ العمّالَ هم شركاءُ إلى حدّ بعيد في العمليّة بأجمعها: في النّموّ الاقتصاديّ العامّ، في نجاح مؤسّسة، في زيادة القدرة التّنافسيّة، في ارتفاعِ الانتاجيّة وفي سائرِ النّتائج الماليّة للمؤسّسة، عامّةً كانت أو خاصّة. وقد لا يكونون أصحابَ أسهم، وقد لا تتعدّى مشاركتُهم سوى في تأدية واجباتهم، لكنّ التّرابطَ واضحٌ بين كتلة الأجور والتّكاليف العامّة، وأسعار الخدمات والسّلع وتحدّيات السّوق، الذي أصبح الميزانَ الأساسيّ لمختلف الاتّجاهات.

إنّ أهميّةَ تقديرِ دور الحقوق ليس في سَنّ المبادىء، لكنْ في خلق الظّروف الموضوعيّة التي تسمحُ بتلبيتها. فإنّ كلفةَ اليد العاملة وجميعِ العلاواتِ والتّأمينات العائدة لها تدخلُ في صلب دراسة جدوى المشاريع، وهي لا يمكنُ أن تكونَ عنصراً مستقّلاً.

كما أنّ الخيارَ بين مستويات أجور عالية أو بطالة، هو خيارٌ غيرُ واقعيّ. فالعمالةُ الواسعة أهمُّ من ازدياد الأجور وتوسيعُ رقعةِ المشاركة في الانتاج تتعدّى الحقوقَ المكتسبة ومعالجةُ مشكلةِ المداخيل لا تتمُّ إلاّ من خلال ازدياد المردوديّة للعمل والمؤسّسة على حدٍّ سواء.

إنّها ليست نظرةً اقتصاديّة بحتة، لأنّه من المستحيل عدمُ إجراء جردةِ حساب ماليّة. فإذا تناسينا الاقتصادَ فإنه لن ينسانا.

كما من الواضح، أنّه يمكنُ للاقتصاد، من خلال الحمايات الإجتماعيّة، أن يرعى شؤوناً عديدة، منها الطّبابةُ والصّحّة والتّعليم والسّكن والبطالة وحوادثُ العمل. لكنْ، من

المؤكّد أنّ على هذه الكلفة أن تُحتسبَ في دفاترِ المؤسّسات أو في توازن الضّمان الاجتماعيّ أو في نفقات الخزينة، وعلى المجتمع أن يموّلها بطريقة ما.

وفي الختام، فإنّ التكنولوجيا وَضعت قضيّةَ الانتاجيّة في أعلى رتبة من الأهميّة، وأتت العولمةُ لكي تبنيَ المقارناتِ والمفارقات، عزّزتها اتّفاقيّاتُ التّبادل الحرّ التي تمنع عمليّاً أيَّ تلاعب في معايير الانتاج، خاصّةً ضمن تجمّعاتٍ إقليميّة، ممّا يفرضُ اقتباسَ وسائلِ العمل وأساليبِهِ على حدٍّ سواء، إذا أردنا أن نخترقَ أسواقاً، أو أن نحافظَ على دورٍ في الاقتصاد العالميّ.

حتّى لو أردنا، فَرضاً، أن نحافظَ على الأنماط القديمة أو التّغاضيَ عن مقتضيات المنافسة أو الوصول إلى نتائجَ دون المردودِ في مخاض الانتاجيّة، فإنّه علينا أن ندفعَ الثّمنَ، إمّا بالتّضخّم، والارتباك النّقديّ وانخفاض القوّة الشّرائيّة، أو بالرّكود الاقتصاديّ.

والمؤسفُ أنّه علينا أن نواجهَ كلَّ هذه المشكلات، إذا أصبحت حقوقُ العمّال عمليّةً مبدئيّةً غيرَ قابلة للنّقاش العلميّ، الموضوعيّ، المرتبط بظروفها وشروطها ومفاعيلها، وبالبيئة الاقتصاديّة الجديدة التي ساهمتِ التكنولوجيا في بلورتها باتّجاه القيمة المضافة للعامل مقابل حصّته في النّاتج المحلّيّ.

وقد يكونُ للمجتمع واجباتٌ، من المفيد احتسابُها وقوننتُها وتأقلمُها مع نسب واضحة كالانتاجيّة والنّموّ والمردوديّة، مع المحافظة على الحدّ الأدنى وعلى العلاوات الأساسيّة. لكنّ المجتمعَ الذي استوعب التّكنولوجيا، عليه أيضاً أن يدركَ مقتضياتِ الحسابات الصارمة والموازين الدّقيقة.

فإذا علّمتنا التّطوّراتُ والتّكنولوجيّة شيئاً، فهو ابتكارُ مجالاتِ المحافظة على التّوازنات ضمن أطرٍ صارمة وقراراتٍ قد لا تكونُ سهلةَ، ولا يمكنُ أن تحدّدَها سوى الاختباراتِ والحسم على المستوى السّياسيّ، على أن يشاركَ أطرافُ الانتاج في إبداء وجهةِ نظرهم، شرط توفّرِ المعطياتِ الشّفافيّة والحسابات الدقيقة، والتّوقّعات الموضوعيّة والخيارات الواضحة.

كلمة مدير المعهد الجامعيّ للتّكنولوجيا ـ الجامعة اللبنانيّة
د. علي إسماعيل

انعكاسات دخول التّكنولوجيا إلى عالم العمل في لبنان، في التّجارة والخدمات

يعيشُ العالمُ اليوم تطوّراتٍ تكنولوجيّةً متسارعة تغيّر من أُسلوب حياتنا، تَدخلُ مؤسّساتِنا وبيوتَنا، تؤثّر في كلّ فرد منّا، سواءٌ أردنا أم كرهنا، ولا نستطيعُ في هذا العالم المتشابك أن نتجنّبَ آثارَها الاقتصاديّةَ والاجتماعيّة والبيئيّة.

إنّ التغييراتِ التّكنولوجيّةَ أضافت مشكلاتٍ، وأوجدت علاجاً في الوقت نفسِه. لقد أدّتِ الثّوراتُ التّكنولوجيّة إلى تقليل الاحتياج للعاملين غيرِ الماهرين المكتبيين، وأتاحت فرصةً للمهارات الذّهنيّة، وأحدثت تأثيراً في المجتمع نتيجةَ الاستخدام الواسع للكمبيوتر والآلة المبرمجة Robot. فهل ستؤدّي التّنميةُ التكنولوجيّة إلى بطالة دائمة لمجموعات من المجتمع – البطالة التّكنولوجيّة –؟

ليس بالضّرورة من حيث المبدأ، لأنّ التّكنولوجيّات الجديدة تؤدّي إلى إيجاد فرص عمل جديدة وتنوّعٍ في عمليّة التّشغيل.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التّكنولوجيّاتِ الجديدةَ ساهمت في إزالة التّصنيفات التّقليديّة بين القطاعات. فالخدماتُ غذّتها التّقنيّاتُ بأنواعها، بل أُصبح الإعدادُ الوظيفيّ لهذا القطاع يَجري في معاهدَ تكنولوجيّة: فمن تكنولوجيا الإعلانات، إلى التّسويق، إلى Techno-commercial، إلى علوم الإدارة والعلوم المصرفيّة، إلى فنون الاتّصال، بحيث يمكنُنا الحديثُ اليوم عن صناعة الخدمات. وعلى صعيد الإعداد بشكل عام، أدّتِ التّكنولوجيّاتُ الجديدة إلى استحداثِ فروعٍ جديدة في التّخصّصات، وكان لتكنولوجيا

المعلومات، بوجه خاصّ، تأثيرُها البالغ على جميع فروع التّخصصّات التّقليديّة، سواء على مستوى التّصميم أو التّنفيذ أو التّشغيل أو الخدمة أو التّسويق.

وممّا لا شكّ فيه أنّ التّطوّرَ التّكنولوجيّ أدخل تغييراتٍ على بنية سوق العمل وحاجاتها، على صعيد وسائلِ الإنتاج والطّاقة البشريّة أو مساراتِ الإدارة والخدمات، ممّا أدّى إلى أزمة وظائف، الأمرُ الذي يطرحُ تساؤلاتٍ حول مدى إمكانيّة هذه السّوق على استيعاب طلبات العمل المتزايدة في المستقبل.

إنّ ما يواجهُ سوقَ الوظائف في العالم والمتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة السّياسيّة والاقتصاديّة ينعكسُ بشكلٍ أو بآخر على سوق العمل عندنا. ولعلّه من المفيد أن نذكرَ حركةَ بُنيةِ سوقِ العمل في لبنان، وتأثّرَها بالمتغيّرات والأحداث التي عصفت بالوطن.

منذ السّبعينات تميّز دورُ لبنان بالوسيط الإقليميّ بين الدّول العربيّة النفطيّة والدّول الغربيّة. ونمت على أطراف هذا الدّور قطاعاتٌ خدماتيّة. وقد أدّت مؤهّلاتُ وخصائصُ القوى العاملة المتوافرة لأبنائه، بما لها من كفاءة تقنيّة وإداريّة وعلاقات عامّة، دورَها في هذه المرحلة. ثمّ ضربت الحربُ المنجزاتِ، وظهرت، في مرحلة متقدّمة، صورةُ واقع الحال المدمّرة لنتائجِ الحرب على المستوى الاقتصاديّ، والتي شلّت أو دمّرت أكثرَ المؤسّسات وأدّت إلى انعكاسات مأساويّة على سوق العمل.

إنّ هذه المرحلةَ هي نفسُها التي شهدت المتغيّراتِ والتّطوّراتِ التّكنولوجيّة المتسارعة التي لم يكنْ في الإمكان، في هكذا ظروف، مواكبتُها على صعيد الموارد الاقتصاديّة والبشريّة التّربويّة، فكان التّراجعُ أضعافاً مضاعفة.

أمام هذا الواقع، وبعد أن وضعتِ الحربُ أوزارَها، ما هي المنهجيّةُ والوسائلُ المتاحة للتّصحيح والمعالجة؟

بين الحاجات والتّخطيط تكمنُ معالجةُ الوضعِ الاقتصاديّ العامّ وسوق العمل اللبنانيّة. مع الإشارة أنّه في عالم المتغيّرات اليوم، فإنّ الرّبطَ بين النّشاط الاقتصاديّ والتّخطيط المهنيّ والتّربويّ ليس ثابتاً بالضّرورة وخارج وقائعِ الزّمن.

في ظلّ التّقدّم العلميّ والتّكنولوجيّ في وسائلِ الاتّصال وفي الأساليب الجديدة للإنتاج، وفي ظلّ التّوجّهات الجديدة لما يُسمّى نظاماً عالميّاً جديداً، بات من الضّروريّ تطويرُ مفهومِ العمل ومواكبةُ متطلّباته، تأميناً لناشئتنا فرصَ عملٍ تحقّقُ إنتاجيّةً وطنية على طريق مواكبة التّطوّرات في لبنان ومحيطه والعالم.

إنّ سوقَ العمل اللبنانيّة كانت غالباً، ولعقودٍ مضت، انتماؤها محصورٌ بقطاع الخدمات. وكانت المؤسّساتُ التّربويّة تُنتجُ أعلى النّسب من الخدماتيين. والاستثمار، استثمار النّخبة، كاد يكون أُحاديَّ التّوجّه، تجاريّاً في مؤسّسات ماليّة ومصارف، فكان أنْ غُيّب، إلى حدّ ما، الاستثمارُ البشريّ في القطاعات الإنتاجيّة وهو الأهمُّ في بُعده الوطني. فإذا كانت أميّةُ الحرف اليوم تشكّلُ نسبةً ضئيلة، فإنّ أميّةً أشدَّ خطراً بمفاعيلها الحاضرة والمستقبليّة، تواجهُ المجتمعَ اللبنانيّ، وهي الأميّةُ المهنيّة أو أميّة العمل الإنتاجيّ.

إنّ المستجدّات والتّحوّلات التي نشهدها تشمل جميعَ المستويات، وتترك آثارها في مجموع تركيبة الأنظمة والعلاقات القائمة في بلدنا وفي المنطقة. في إطار هذه التّحوّلات، لم يعدِ التّحصيلُ العلميّ المتخصّص والحصريّ كافياً. فمتطلّباتُ المهنة حاليّاً، نظراً للتّحوّلات الطارئة عليها وارتباطها بسواها، تقتضي إكتسابَ المهارات الأساسيّة والخبرات والمعارف المتنوّعة في مجال الإختصاص الواحد .polyvalence

في مرحلة سابقة، وفّر قطاعُ الخدمات فرصَ عمل لشريحة كبيرة من المتخرّجين. أمّا اليوم، وبعد التّشبّع الحاصل، إلى حدّ ما، في هذا القطاع، لا بدّ من تحريك واسع للقطاعات الأخرى: الصّناعة والزّراعة، من أجل قيام بنيان اقتصاديّ متكامل ومتوازن، تنتظمُ فيه آلةُ الإنتاج ومستلزماتُ التّشغيل الآليّ الحديث بمهارة المنتج. إنّ ناتج تحريك هذين القطاعين يضخُّ إلى السّوق حركةً تجاريّة وماليّة وخدماتيّة.

إنّ ما يشهدُه العالمُ اليوم من ثورة تكنولوجيّة هائلة في المعلومات والإلكترونيّات والاتّصالات والبرمجيّات والأجهزة الرّقميّة، لا بدّ أن يدفعَنا لمراجعة استراتيجيّات تعليم ناشئتنا، وإعادةِ النّظر في وسائطِ هذا التّعليم وتفرّعاته المصنّفة غالباً في خانة الخدمات، لجعلها قضايا تَمَسُّ المستقبلَ والوجود. وإنّ من يملك ناصيةَ العلم والتّكنولوجيا

والمعلومات يملك فرصةَ البقاء بين الأقوياء...» وهذا لا يتحقّقُ إلاّ بالجهد والتّضحية وبالتّعليم والإعداد المتميّز، بما يسمحُ بالتّكيّف السّريع مع المتغيّرات في سوق العمل والإنتاج، وفي مواجهة التّحدّيات الاقتصاديّة التي سوف تنجمُ عن النّظام العالميّ الجديد وما سوف يتخلّله من معاركِ المنافسةِ الاقتصاديّة غيرِ المحصورة، معاركَ يبدأ حسمُها في الفصول الدّراسيّة وفي ميادينِ العمل. بهذا يمكّنُ تدريجيّاً من خفض نسب البطالة والعوز والأميّة الإنتاجيّة، وهي آفاتٌ قد نَعرف بداياتِ تكوّنِها في أسباب وظروف، ولكن يصعب علينا حصرُ نتائجِها، التي أقلُّها الفتكُ بالبنى الإجتماعيّة.

في هذا الإطار، ومن خلال الإعداد المناسب والملائم والتّدريب والتّأهيل المستمرّ الذي يسمح بمتابعة المستحدث في سوق العمل، يتأمّنُ للمواطن حقّه في العمل، وبالتّالي حقّه في العيش الكريم.

القسم الرّابع

د. أنطوان مسرّه   خلاصة مناقشات المؤتمر

د. أنطوان مسرّه

خلاصة مناقشات المؤتمر
«حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثالث: تحدّيات التّكنولوجيا» التّأقلم المبدع مع التحوّلات التّكنولوجيّة تربويّاً ومهنيّاً

«حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثالث: تحدّيات التكنولوجيا»، مؤتمر نظّمته جامعة سيّدة اللويزة في مبناها الجديد، الجمعة ٥ آذار ١٩٩٩، وشارك فيه تربويّون وإعلاميّون بحثوا في دور التّكنولوجيا في المجتمعات المعاصرة. سعى المؤتمرون إلى دراسة سبل التّأقلم مع التّحوّلات في مجالي التّربية والعمل. الإفتتاح حضره الرئيسُ العامّ للرهبانيّة المارونيّة المريميّة الأباتي سعد نمر، والنّائب نبيل البستاني، ومحافظ الشّمال خليل الهندي، والأمين العامّ للمدارس الكاثوليكيّة الأب كميل زيدان، ومدير مكتب الأونيسكو الإقليميّ للتّربيةِ في الدّول العربيّة الدكتور فكتور بلّه، وباحثون وتربويّون.

يحوي برنامجُ المؤتمرِ الطّموحُ، حسب قول الدكتور فكتور بلّه، مسائلَ أساسيّةً تخصُّ حقوقَ الإنسان بعلاقتها مع التّكنولوجيا الحديثة، ممّا تعيرُه منظّمةُ الأونيسكو إهتماماً كبيراً، من الحقّ في التربية والاستعلام والإعلام إلى الحقّ في العمل. وتهدفُ الأونيسكو، في جميع الأنشطة التي تقومُ بها، إلى المساهمة في التّنمية المستدامة، الشّاملةِ والمتكاملة، مع الحرص على التّراث الإنسانيّ للمجتمعات وثقافاتها، وعلى عدم المساس بإرث الأجيال المقبلة. برنامج «الشّأن العامّ في قضايا النّاس» الذي هو في سنته الخامسة «يذهب إلى النّاس لا لمجرّد أخذ المعلومات، بل للإصغاء إليهم وخلقِ مسارٍ تواصليّ بين الجامعة والمجتمع» (عبدو قاعي). ويُستنتجُ من المناقشات أنّ التّكنولوجيا ينتجُها مبدعون ويستعملُها في غالب الأحيان مستهلكون يفتقرون إلى القدرة الإبداعيّة.

عرض المشاركون تحقيقاتٍ ميدانيّةً. وكانت شهاداتٌ لثلاثة طلاّب من جامعة سيّدة اللويزة من اختصاصات مختلفة عن تجاربهم ومعاناتهم مع التّكنولوجيا. وتمحورت المداخلاتُ والمناقشات حول ضرورة التّعامل مع مصادر المعرفة وتنمية النّوعيّة والإبداع.

١- التّعامل مع مصادر المعرفة

أظهرتِ المداخلاتُ أنّ المتعلّمَ اليوم يتفاعلُ بشكلٍ مباشر مع مصادرِ المعرفة. ولكنْ، تبرزُ فجوةٌ كبيرة في لبنانَ والمنطقة العربيّة عامّة. في مجالات العمل، أظهرت النقاشاتُ ضرورةَ إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى التفكير الانتاجيّ والتسويقيّ.

تركّزت المداخلاتُ على إعادة النّظر في السّلوك والقيم تجاه التقنيّاتِ الحديثة والدخول في عمليّة تأصيل استعمال التّكنولوجيا وفقاً للحاجات وللأوضاع اللبنانيّة والعربيّة عامّة. المعضلةُ تالياً في الإنسان، وليست في التّكنولوجيا؛ ويكمنُ الخطرُ في النّقل والتّقليد دون التّعمّق في المعنى والكيفيّة تربويّاً ومهنيّاً. طرحتِ النّدوةُ الاشكاليّةَ العامّة للموضوع، وتبقى دراسةُ التّفاصيلِ التّطبيقيّة التي يمكنُ متابعتُها في ندوات لاحقة.

طُرح السّؤالُ بوضوح: «كيف نتأقلمُ مع التّحوّلات؟» (جاك صرّاف). في مجال التّربية يقتضي تنميةُ القدرةِ على اكتساب المعلومات، وإنشاءِ نظامِ معلومات متطوّر لخدمة جهود التّنمية (فكتور بلّه) «وتوسيع ديموقراطيّة المعرفة» (سام منسّى). أمّا في مجال العمل، فيلاحظ انفصامُ العلاقةِ المباشرة بين الاختصاص والعمل، وفقدانُ الثّبات في العمل المهنيّ.

تُوفّرُ تقنيّاتُ التواصل الحديثةُ إمكانيّةَ التّفاعل المباشر مع مصادرِ المعرفة. لكنْ، يُلاحَظُ في لبنان فجواتٌ عدّةٌ، أبرزُها الآتية:

١- إنّ لبنانَ هو في مرحلة وسطيّة، دخلته الآليّاتُ الحديثة دون إدراك المفهوم (سام منسّى).

٢- دخولُ إلى شبكة إنترنت دون حسن إدارة المعلومات وتغذيتها والتّواصل من خلالها.

٣- حصولُ تحديثٍ آليّ دون تفاعل مع النّاس (سام منسّى).

٤- تسطيحُ المعرفة ومحوُ الأصالة (سهيل مطر). التّفاعل بالتّالي ما يزال محدوداً (رمزي سلامه)، بينما المطلوبُ تنميةُ الكفاءات وإعطاءُ الوسائل التقنيّة مضموناً والإستفادةُ فعلاً من تنوّع المصادر.

٢- من الآلة إلى النوعيّة والإبداع

أجمع المشاركون على أنّ الفجوة ليست كميّةً، بل نوعيّةٌ. في هذا السّياق لا تتراكمُ المعرفة (رمزي سلامه) في زمن «تمتزجُ فيه كلُّ أبوابِ الإتّصال ويتمتّعُ الفردُ بحريّة الاختيار وقتاً ومحتوى» (جو عجمي).

في مجال التّربية، يزدادُ دورُ المعلّم كناظمٍ للمعرفة وموجّهٍ للإبحار في بحر المعلومات، لأنّ الآلة لا تستطيعُ أخذَ دور المربّي: «وحده المعلّمُ يخلقُ العمليّةَ التّربويّة، والكمبيوتر هو وسيلةٌ وليس تعليماً» (فرنان سنان). المهمُّ تالياً هو «الفكرة وليس المعلومة» (إبراهيم شمس الدّين). وإذا تراجع دور المعلّم فهناك «استقالة من التّعليم إلى التّعلّم» (جورج لبكي).

في مجال العمل، تركّزتِ المداخلاتُ والمناقشات على ضرورة «إدخال التّكنولوجيا في تفكيرنا الإنتاجيّ والتّسويقيّ» (رياض سعاده) «وحسن استعمال التّكنولوجيا لمصلحة الفنّ» (أسامه الرّحباني) وضرورةِ تطوير التّعليم العالي المهنيّ.

أبرز المشاركون ضرورةَ «إعادة نظر جذريّة» (سهيل مطر) والدّخول في عمليّة تحديثيّة في السّلوك والقيم (عبدو قاعي)، بحيث «يستمرُّ القطارُ معنا وليس دوننا» (جو عجمي).

تشكّلُ النّدوةُ إطاراً يسمحُ في مراحلَ لاحقةٍ بالدّخول في التّفاصيلِ والتّطبيقات وتأصيلِ استعمال التّكنولوجيا في التّربية والعمل. المعضلةُ الأساس تكمنُ في الإنسان، «لأنّ الخبراء في التّكنولوجيا لا يستطيعون أن يفعلوا أكثرَ من بعلبك. الإنسان هو الأهمّ» (أسامه الرّحباني).

ويقتضي التجدّدُ في مفهوم العمل. للزّراعة على سبيل المثال، دورٌ اجتماعيّ وإنسانيّ، ويقتضي تنميتُها، وإن كان الإنتاجُ سيكون أرفعَ كلفةً من أيّ بلد آخر (رياض سعاده). ومن جهة ثانية تحصلُ تحوّلاتٌ في أماكنِ العمل، وأصبح ممكناً للنّاس أن تعملَ في بيوتها بفضل وسائلِ التّواصل الحديثة (جاك صرّاف).

(١) إنّ النص هو خلاصة لمناقشات الندوة وما أثارته الأوراق المقدّمة من تعليقات، من دون إيجاز محتوى هذه الأوراق.

المحتوى